التنمية الاقتصادية

المبادئ ـ المشاكل ـ السياسات

تأليف

بنيامين هيجنز

الكتاب: التنمية الاقتصادية

الكاتب: بنيامين هيجنز

الطبعة: ٢٠٢٠

صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٦١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

هيجنز، بنيامين

التنمية الاقتصادية/بنيامين هيجنز

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٢٠٨ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى ٨ – ٠١ – ٦٧٧٤– ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان   رقم الإيداع : ٢١٣٩٦ / ٢٠١٩

التنمية الاقتصادية

المبادئ - المشاكل - السياسات

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

إن هذا الكتاب أشمل ما كتب عن التنمية الاقتصادية، فقد تعرض للفكر الإنساني منذ المدرسة الكلاسيكية حتى اليوم، كما أنه تضمن التنويه بعدد من السياسات المعقولة والمفيدة، وتعرض للكثير من المشكلات العملية التي تواجه الدول المختلفة.

تعتمد التنمية الاقتصادية على عوامل عدة أهمها مدى توافر رأس المال العيني، والموارد الطبيعية، والمدخرات، والمستوى التكنولوجي، وعدد ومعدل نمو السكان، واتساع السوق، وسياسة الرفاهية، وترتبط هذه العوامل بعضها ببعض بقدر يجعل تحديد أهمية كل عامل منها على حدة من الصعوبة بمكان حتى بالنسبة لدولة معينة.

وقد كانت أغلب عوامل التنمية متوافرة عند الدول الغربية عند بدء انطلاقها أكثر مما هي عند الدول المتخلفة في الوقت الحاضر. فمقارنة الموارد الطبيعية التي توافرت للولايات المتحدة الأمريكية وكندا مثلاً منذ القرن التاسع عشر بما يتوافر لأغلب الدول المختلفة الآن تظهر التفاوت الكبير في نصيب الفرد من هذه الموارد. وفضلاً عن ذلك كانت نسبة عوامل الإنتاج من أرض وعمل، ورأس مال، ومنظمين أنسب مما هو مشاهد الآن في الدول المتخلفة وبالنظر إلى أن هذه الدول الأولى انطلقت نحو التنمية التلقائية قبل أن تواجه الانفجار السكاني وذلك بعكس حال الدول المتخلفة الآن التي واجهت الانفجار السكاني قبل البدء في الانطلاق.

يضاف إلى هذا أن الدول النامية حققت مخترعات تلائم ظروفها، ذلك أن أغلب المخترعات كانت توفر العمل دون رأس المال الذي تفتقر إليه الدول المتخلفة

الآن. لهذا تحتاج هذه الدول إلى اكتشاف وسائل إنتاج تكون في حدود طاقتها، وما تستلزمه احتياجاتها.

وقد شجعت حركة الإصلاح الديني في أوروبا الميل للادخار مما ساعد على تمويل المشروعات الإنتاجية. وتفتقر الفئات ذات الدخل المرتفع في الدول المختلفة إلى الميل إلى الادخار بسبب الرغبة في تقليد مستوى المعيشة الغربي، وهو ما يؤدي إلى زيادة الميل للاستهلاك، وبالتالي نقص الميل إلى الادخار.

وقد كان الكاتب واقعياً حين أكد أن السبيل إلى التنمية هو التقشف والتضحية، وأنه مهما صدقت الجهود فإنه لا يمكن تحقيق الحد الأدنى للاستثمار الذي يكفل الانطلاق نحو التنمية التلقائية دون الحصول على مساعدة الدول النامية، ذلك أن هذا الحد الأدنى فوق طاقة الدول المختلفة.

الكتاب مفيد للغاية لهذا راعينا في تلخيصه التعرض تفصيلاً إلى تطور الفكر الإنساني عن التنمية. فكما ذكر الكاتب بحق أن بعض التعقيدات التي قد يصادفها القارئ مرجعها أساساً إلى تعقد النظريات.

الناشر

مقدمة المؤلف

لا يوجد كتاب يعتبر مرجعاً للآراء المختلفة عن التنمية الاقتصادية. والحق يقال أنه يصعب في هذه المرحلة بالذات كتابة مثل هذه المرجع. فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النظريات العامة في الاقتصاد والنفوذ والبنوك والمالية العامة والتجارة الخارجية والأزمات الاقتصادية، فالمبادئ التي يتفق عليها الاقتصاديون في التنمية الاقتصادية محدودة للغاية. يضاف إلى هذا أن مشكلة الفقر ليست مشكلة اقتصادية فقط، فهي أيضاً مشكلة تكنولوجية، واجتماعية، ونفسانية، وسياسية.

ولقد اهتمت الدول بالتنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك لرغبة شعوب الدول النامية في تحقيق مزيد من الزيادة في الدخل القومي. كما أن العالم بدأ في الاهتمام بتنمية الدول المتخلفة. لهذا ازدادت الحاجة لخلق نظريات جديدة عن التنمية الاقتصادية. ولم يكن الاقتصاديون على استعداد لمقابلة هذه الحاجة. وهذا الكتاب محاولة متواضعة لشرح التنمية الاقتصادية بحسب ما يتصورها الكاتب، وذلك إلى جانب تلخيص البعض آراء الاقتصاديين في هذا الموضوع.

وقد أثارت مشكلات التنمية الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين منذ قرن من الزمن وذلك بعد طبع كتاب آدم سميث عن ثروة الأمم في سنة

١٧٧٦. وبتحقيق أوروبا وأمريكا للتنمية الاقتصادية تحول الاهتمام في أواخر القرن التاسع عشر نحو نظريات القيمة والتوزيع، ثم نظريات الدورات الاقتصادية.

وهكذا يعود الاهتمام مرة أخرى نحو التنمية الاقتصادية. ومما يفيد في هذا الشأن استعراض الفكر الإنساني في تحليل مشكلات التنمية الاقتصادية. لهذا لخصت في إيجاز آراء المدرسة الكلاسيكية، وماركس، وشمبيتر، وهارولد، وهانسن.

وتختلف أحوال الدول المتخلفة اليوم عن الدول النامية عند بدء انطلاقها في الفترة بين ١٧٠٠، ١٩١٣. لهذا فإن التحليل الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية، مع أهميته، غير كامل. وقد تعرضت إلى الآراء الهامة التي جاءت بها المدرسة الحديثة.

وحاولت أن أعرض الآراء بصورة مبسطة قدر الإمكان، والتعقيدات التي قد يقابلها القارئ مرجعها تعقد الموضوع ذاته، ونقص معلوماته بدرجة أكبر من استعمال الكلمات الفنية والتحليلات المعقدة. ولقد استندت عند استعراض النظريات الاقتصادية في القسم الرابع من الكتاب، إلى ثلاثة سبل هي: الكلمات، والرسوم البيانية، والمعادلات. وقد راعيت أن أشرح بالكلام لمن لا يميلون إلى الرسوم البيانية والمعادلات حتى يتمكنوا من تتبع الموضوع.

وتعرضت في القسم الخامس إلى السياسات. ولا أدعي أنني نجحت في إخراج نظرية كاملة عن التنمية. ومن حسن الطالع أنه يمكن التوصية بمجموعة من السياسات المعقولة المفيدة دون وجود نظرية كاملة. وسواء رغبنا أو لم نرغب، فإننا نحتاج بصورة عاجلة إلى سياسات عن التنمية الاقتصادية، إذ لا يمكننا الانتظار حتى تكتمل النظرية الحالية. ومما لا شك فيه أن تفهم الآراء المتضاربة عن هذه السياسات من الأهمية بمكان في كل من الدول النامية والدول المتخلفة وذلك للمحافظة على السلام والرخاء العالمي.

التنمية الاقتصادية

مشاكلها ومبادئها وسياساتها

القسم الأول

مقدمة لمشكلات الدول المتخلفة

الفصل الأول

طبيعة مشكلة التنمية

تعرض دخل الفرد في دول العالم منذ بدء الخليقة لمراحل من الركود وعدم النمو تخللتها فترات قصيرة من النمو السريع في عدد محدود من الدول فالزيادة الكبيرة المستمرة في دخل الفرد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واستراليا خلال القرنين ونصف القرن الأخير يعتبرها بعض الكتاب زيادة طبيعية بينما هي في الواقع زيادة فريدة في تاريخ الإنسانية نتيجة لوجود فرق شاسع بين ما حققته تلك البلاد وبين ما حققته الغالبية العظمى من دول العالم، بحيث يمكن القول أن دخل الفرد نما في عدد محدود من الدول كاستثناء من القاعدة العامة التي تخضع لها دول العالم الأخرى التي بقيت في حالة ركود.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت حكومات كثيرة من دول أمريكا الجنوبية، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، بل وأوروبا ذاتها تزيد من اهتمامها وتفكيرها في التنمية الاقتصادية، فقامت بإعداد وتنفيذ خطط للنهوض باقتصادياتها، واهتمت دول غرب أوروبا بهذه المجهودات ومددت لها العون الفني والمالي. كما أنشئت عدة مؤسسات عالمية للتنمية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبعد الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وأنشأت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية هيئات ومؤسسات

مماثلة منها بنك التصدير والاستيراد لمد العون إلى الدول المتخلفة، وأخذت روسيا منذ سنة **١٩٥٦** في تقديم العون الفني والمالي لهذه الدول.

ومع ذلك لازال العون الذي تقدمه الدول النامية محل نقاش فيما يتعلق بحجمه وبشروطه الاجتماعية والسياسية. فما القدر من رأس المال العيني اللازم للدول المتخلفة لتبدأ في حركة التنمية التلقائية؟ وما القدر الذي تستطيع هذه الدول أن تنفقه بكفاية على مشروعات التنمية؟.

وكيف يمكن توزيع هذا القدر توزيعاً مثالياً على المشروعات المختلفة؟.

وهل ندرة رأس المال العيني في الدول المتخلفة هي العائق الأساسي للتنمية السريعة، أم نقص الإدارة والكفاية الإنتاجية؟. وهل يمكن للعون الأجنبي بأي قدرة ومبدأ نوع أن يكفل التنمية الاقتصادية؟ وهل يوجد أي أمل لهذه الدول في رفع مستوى معيشتها دون تعديلات جوهرية في البيئة الاجتماعية والمبادئ النفسية والمعتقدات الدينية؟. تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة دراسة جميع مراحل التنمية.

وفي كثير من الدول غير النامية ذاتها يقوم النقاش حول مدى قبول العون الأجنبي خوفاً من أن يؤدي في نهاية المطاف إلى الاستعمار السياسي والاقتصادي، كما يخشى في بعض الدول من أثر التنمية على مبادئها ومقدساتها الروحية.

معنى عبارة "غير نامية":

أشار خبراء هيئة الأمم إلى أن عبارة "غير نامية" تنطبق على الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي عن نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وغرب أوروبا. ويرادف هذا التعريف كلمة "دول فقيرة".

ويعرف البعض الآخر الدول غير النامية بأنها تلك التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي عن ٥٠٠ دولار سنوياً، أو ربع نصيب دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى أي حال فإن عبارة "الدول الغير نامية" أصبحت تعريفاً فنياً يتبعه أغلب الكتاب والسياسيين حتى في الدول غير النامية ذاتها. ونظراً لصعوبة تحديد حد معين من دخل الفرد كمدلول لعبارة "غير نامية" فقد اخترت حد ٥٠٠ دولار، أو ربع دخل الفرد في الولايات المتحدة.

صفات الدول غير النامية:

يوجد ارتباط بين الفقر وعدد من الملامح والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية في الدول غير النامية وقد سرد الأستاذ " Harvey Leibenstein" هذه المظاهر كما يلي"

١- ارتفاع نسبة السكان المشتغلين بالزراعة وتراوحها بين ٧٠% و٩٠%.

٢- تفشي البطالة المقنعة في الزراعة. بمعنى أنه يمكن تخفيض عدد العمال الزراعيين مع المحافظة على نفس المستوى الحالي للإنتاج الزراعي.

٣- نقص نصيب الفرد من رأس المال العيني والدخل القومي وعدم قدرة الغالبية العظمى من السكان على الادخار نظراً لعدم كفاية الدخل لمقابلة المطالب الضرورية للحياة.

٤- يتحقق القدر الضئيل من المدخرات بواسطة طبقة الملاك الزراعيين وهي طبقة لا تحسن الاستثمار سواء في الصناعة أو التجارة.

٥- يتركز الإنتاج الزراعي في الحبوب والمواد الأولية ويكون إنتاج البروتينات في العادة قليلاً نظراً لارتفاع نسبة تحويل الحبوب إلى منتجات لحومية، بمعنى أنه يلزم التضحية بخمس إلى سبع وحدات حرارية نباتية لإنتاج وحدة حرارية واحدة من اللحوم.

٦- تنفق الغالبية العظمى من المصروفات على الغذاء والضروريات.

٧- تكون المنتجات الأولية الغالبية العظمى من الصادرات ويكون نصيب الفرد من التجارة الخارجية ضئيلاً، كما تندر التسهيلات الائتمانية ووسائل التسويق السليم.

٨- انخفاض مستوى الإسكان.

٩- نظراً لصغر حجم الحيازة الزراعية وعدم تطبيق وسائل الزراعة الحديثة فإن غلة الأراضي تكون منخفضة وتتعرض دخول الزراع إلى تقلبات عنيفة تغرقهم بالديون.

١٠- ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدلات الوفاة وانخفاض مستوى التغذية، وعدم توفر الوسائل الصحية السليمة.

١١- انخفاض مستوى التعليم وضعف الطبقة المتوسطة وانخفاض المستوى الاجتماعي للمرأة، وعدم توفر الكفاية الإنتاجية ووسائل الإنتاج الحديثة.

أنواع الدول المتخلفة:

يمكن تقسيم الدول المتخلفة إلى أربع مجموعات:

أولاً: بلاد ذات دخل منخفض ولكن لديها موارد طبيعية كبيرة تسير قدماً في استغلالها مما يؤدي إلى اتجاه الدخل نحو الارتفاع بقدر ملحوظ. ومن هذه الدول الأرجنتين، والبرازيل، وسيلان، وكولومبيا، والمكسيك، وبيرو، والفلبين، وتركيا، وإيطاليا.

وتتوافر لهذه البلاد مدخرات محلية وضرائب تكفي بالإضافة إلى العون الأجنبي، لتمويل رأس المال العيني اللازم لتحقيق استمرار الزيادة في الدخول. ولكن تواجه هذه البلاد عقبات كثيرة، منها نقص رأس المال، ومهارة العمال، والكفاية الإدارية والفنية. كما يلاحظ أن بعض قطاعات النشاط الاقتصادي في حالة ركود مما يتطلب التخطيط للإسراع بعجلة التنمية.

ثانياً: دول يقل نصيب الفرد فيها كثيراً عن ١٠٠ دولار سنوياً، ولا يتوافر لديها موارد طبيعية كافية بالنسبة لحجم السكان. ومن هذه الدول بورما، والصين، وتايلاند وإلى حد ما الباكستان. ويتجه الدخل في هذه البلاد نحو الزيادة وإن كان من الضروري رفع معدل هذه الزيادة فوق المعدل الحالي كما هو الحال بالنسبة للمجموعة الأولى.

ثالثاً: دول فقيرة وراكدة في نفس الوقت، بمعنى أن دخل الفرد فضلاً عن ضآلته ثابت بالرغم من توافر الموارد الطبيعية ذات الشأن، مثل اندونيسيا، حيث يبلغ دخل الفرد نحو مائة دولار سنوياً وهو ما يزيد على نصيب الفرد في الهند والباكستان والصين إلا أنه يتجه نحو الانخفاض بالمقارنة بسنة ۱۹۲۹ أو ۱۹۳۹. ويلاحظ أن اندونيسيا لها موارد طبيعية كبيرة ومتعددة وتتمثل المشكلة في مثل هذه المجموعة من البلاد لا في المحافظة على مستوى النمو الحالي للدخل بل في القيام بمشروعات للتنمية تؤدي إلى زيادة تراكمية الداخل.

رابعاً: هناك عدد من الدول الفقيرة والراكدة في نفس الوقت والتي لا تتوافر لديها موارد طبيعية ذات شأن. ومن هذه الدول ليبيا والأردن واليمن، فيبلغ دخل الفرد في ليبيا نحو ۳۰ دولاراً سنوياً ولا يوجد أي دليل على زيادته منذ عدة قرون مضت، بل على العكس توجد بعض الأدلة على انخفاضه. وتفتقر هذه البلاد إلى الموارد الطبيعية وهو أمر يؤسف له. ويلزم هذه المجموعة بطبيعة الحال الخطط التي تستهدف زيادة إنتاجية الموارد الحالية أكثر من إدخال تعديلات هيكلية في الاقتصاد القومي.

ونظراً لاختلاف الظروف في هذه الدول فإنه يلزم اتخاذ سياسات مختلفة لتحقيق التنمية. وسنحاول في الفصل التالي التعرض إلى مشكلات بعض هذه الدول.

الفصل الثاني

بعض الأمثلة

الدول المتخلفة تتفق في كثير من السمات والمظاهر كما أنها تختلف في كثير من الوجوه. ونتعرض في هذا الفصل إلى مشكلات ست دول زرنا منها ثلاث هي ليبيا واندونيسيا والفلبين. واشتركنا في وضع خطط للتنمية بها، أما الهند وإيطاليا فتتوافر عنها بيانات كافية. وأخيراً اخترنا المكسيك، وهي الدولة السادسة في المجموعة المختارة باعتبارها إحدى دول أمريكا اللاتينية. وتتضمن هذه الدول أمثلة من المجموعات الأربع السابق بيانها، فليبيا غنية ولكنها راكدة ، كذلك إندونيسيا ، أما الفلبين فأحسن حالاً وتسير نحو التقدم وإن كان يلاحظ أن معدلات النمو لا تتوزع على قطاعات الاقتصاد المختلفة مما أدى إلى بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

والهند أغنى من ليبيا، ولكنها أفقر من إندونيسيا بالنسبة لدخل الفرد وبالنسبة للموارد الطبيعية، فالهند تسير قدماً في تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثاني ولكنها تواجه مصاعب جمة في الخروج من حالة الركود إلى حالة النمو التلقائي. أما إيطاليا فهي مثال واضح لاختلاف معدلات النمو بين المناطق المختلفة. والمكسيك مثل بارز للنمو التلقائي بعد أن مرت بركود مستمر خلال عدة أجيال. والدول الست السابقة تتضمن ثلاث

دول كاثوليكية. ودولتين إسلاميتين، والسادسة دولة هندوسية. كما يلاحظ أن المكسيك استقلت منذ قرنين من الزمن، أما إيطاليا فكانت دويلات مستقلة منذ ١٥٠٠ سنة وإن كانت قد اتحدت حديثاً. وكسبت الهند استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية بطريقة سليمة، بينما حاربت إندونيسيا من أجل حريتها. وتوجد هذه الدول الست في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وسنبحث أحوال هذه الدول مبتدئين بالبلد التي يقل فيها نصيب الفرد عنه في غيره من البلاد.

ليبيا:

يبلغ نصيب الفرد من الدخل حد الكفاف إذ يقل عن ٥٠ دولار سنوياً (يلاحظ أن هذه المعلومات اعتمدت على احصائيات صادرة عام ١٩٦٠) ولا يتوفر لهذا البلد موارد معدنية ولا مصادر للقوى المحركة، والإنتاج الزراعي فيها محدود للغاية بسبب المناخ، وتكوين رأس المال العيني يبلغ الصفر وما دونه، كما لا يتوافر لديها عمال مهرة ولا منظمون وطنيون. وتتكون ليبيا من ثلاث ولايات هي طرابلس وبرقة وفيزان، وتمثل كل ولاية وحدة اقتصادية وجغرافية منفصلة. وتتمثل المشكلة الاقتصادية في هذا البلد في منع استمرار التدهور. وفي الوقت الحاضر يعتمد نحو ٨٠% من السكان على الزراعة والرعي. وتواجه الزراعات مشكلة ضخمة إذ بالرغم من اتساع مساحة البلاد إلا أن الجزء الأكبر منها صحراء جرداء. ويبلغ عدد السكان نحو ١.٢ مليون نسمة تعيش غالبيتهم على الشاطئ الشمالي للبلاد، والباقي وقدره نحو ١٠% في الواحات.

وحتى في هذه المناطق فإن التربة غير جيدة. والأمطار غير كافية ولا يمكن الاعتماد عليها.

وكما أن احتمالات التوسع الزراعي ضعيفة فإن احتمالات التصنيع أشد ضعفاً نظراً لعدم توافر أسس التصنيع. فلا توجد مصادر للمواد المعدنية يمكن استغلالها فيما عدا النطرون وبعض المواد الأخرى الرديئة النوع.

وليبيا تعرف أنها بلد العجز. فميزانية الدولة غير متوازنة في الولايات الثلاث كما يوجد عجز في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات تقابله البلاد بما تحصل عليه من هبات ومساعدات عسكرية من الخارج. وفي إيجاز فإن ليبيا تعجز عن إنتاج ما يكفي السكان حتى للمحافظة على المستوى المنخفض الحالي.

فرأسمالها العيني في صورة عدد وآلات ومنازل غير كاف، والمدخرات ضئيلة للغاية، وأسعار الفائدة باهظة، ومدخرات الوطنيين تأخذ في العادة صورة الاستثمار في المواشي وبعض العدد والآلات البدائية وبعض المباني. وأخيراً تفتقر البلاد إلى طبقة المنظمين الوطنيين لأن أغلب السكان يعملون في الزراعة والباقي رحل ينتقلون من مكان لآخر.

لكل هذه الأسباب تعتبر قدرة ليبيا على القيام بمشروعات التنمية وتمويلها محدود للغاية، كما يتحتم على الليبيين أن يقبلوا أسعار فائدة منخفضة وباستثمار مدخراتهم في البنوك أو السندات. كما أنه إلى جانب

ندرة وعدم كفاية العمال المدربين، ونقص رأس المال والموارد الطبيعية، فإن الشعب الليبي يعوزه الحافز على التنمية. وقد يرجع هذا إلى بعض العوامل الاجتماعية وإلى أن نحو ٤٠٪ من سكان ليبيا رحل أو شبه رحل. ويعتمد نجاح الكثير من مشروعات التنمية على استقرار حياة الشعب. وبإيجاز يمكن القول أنه بالرغم من المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا فإن ليبيا تواجه مشكلات ضخمة. ويبدو أن جميع المشكلات التي تواجه التنمية في الدول المتخلفة، سواء من الناحية الجغرافية. أو الاقتصادية، أو السياسية أو الاجتماعية أو الفنية، قد تركزت في ليبيا. فإذا ما نجحت المحاولات التي تقوم في هذا البلد لتحقيق التنمية التلقائية، فإن الأمر يزيد في إمكان تحقيق ذلك في أي بلد آخر من بلدان العالم.

الهند:

الهند ثاني دولة في العالم بعد الصين من حيث عدد السكان، والتنمية فيها تسير في ظل النظام الديمقراطي بعكس الصين التي تسير على النسق الشيوعي. ومن أجل هذا فإن العالم كله ينظر بعين الاهتمام إلى السباق الاقتصادي بين البلدين، فالهند تقوم بمجهودات صادقة لرفع مستوى المعيشة. وتتشابه مشكلات الهند والصين وتتمثل في كبر حجم السكان بالنسبة للموارد الطبيعية، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل إلى قدر ضئيل، وتركز الإنتاج في الزراعة، وتأخر الإنتاج الصناعي.

وقد جاء في الكتيب الخاص بمشروع السنوات الخمس الأول الصادر سنة ١٩٥٢ أن الغرض الأساسي للتخطيط في الهند هو القيام بعملية التنمية لرفع مستوى المعيشة وذكر التقرير أن القواعد الأساسية لنجاح التخطيط هي:

١- اتفاق السكان على أهداف السياسة الاقتصادية.
٢- توفر السلطة الكافية في يد الحكومة التي تمكنها من تحقيق الأهداف بشرط ألا تتعارض هذه السلطة مع تعاون المواطنين.
٣- توفر الإدارة التنفيذية الصالحة وتوفر الموظفين ذوي الكفاية.

والحق أن مسئولية إعداد وتنظيم نظام ديمقراطي يكفل التقدم السريع المتوازن مسئولية ضخمة وصعبة فعلى الحزب الحاكم أن يكتل معه الرأي العام، وأن يحصل على تعاون جميع الطبقات، فالنظام الديمقراطي معقد ويستغرق كثيراً من جهد ووقت الحكومة. ونظراً لأن الهند مقسمة إلى عدة ولايات لكل منها حكومة محلية، بالإضافة إلى الحكومة المركزية. فإن التخطيط يتطلب خلق عدد من المؤسسات والهيئات التي تكفل التنسيق والتشاور والتنفيذ.

وبلد كالهند تتوافر لقادته الحيوية والتصميم سواء في القطاع العام أو الخاص لا يمكن وصفه بأنه بلد راكد بالرغم من أن نصيب الفرد من الدخل فيه يبلغ نحو ٦٠ دولار فقط في السنة، ويزيد بمعدل ضئيل بالنسبة لبعض الدول الأخرى. ويلاحظ أن نصف الدخل القومي تقريباً مستمد

من الزراعة وأن نصيب الصناعة لا يجاوز ١٧% بالرغم من المشروعات الصناعية الكبيرة التي تم تنفيذها أخيراً.

وبالرغم من أن الهند تمتلك موارد طبيعية غنية ومتنوعة. وأن قادتها ممتازون بالكفاية والخبرة. وأن شعبها كفء لاستيعاب الخبرة. إلا أن هذا البلد بقي فقيراً، فالمشروعات الضخمة التي تم تحقيقها في مختلف الاتجاهات لم تؤد إلى زيادة ظاهرة في نصيب الفرد من الدخل القومي. فقد ارتفع نصيب الفرد خلال الفترة بين ١٩٤٨ – ١٩٥٦ بنحو ١٠% فقط وهناك عائق كبير يحول دون زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بقدر ملحوظ هو اتجاه نسبة الزيادة في السكان إلى الارتفاع بسبب انخفاض معدلات الوفاة بقدر أكبر من معدلات الخصوبة. وفي الوقت الذي يبلغ فيه الإنتاج الزراعي نحو نصف الناتج المحلي فإنه يستوعب أكثر من ٨٠% من السكان، والكثير من أراضي الهند غير جيدة وتفتقر إلى المياه مما يجعل تكلفة توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الغلة كبيرة. ويمكن تخليص التطورات في الهند منذ ١٩٥١ حتى ١٩٥٨ فيما يلي:

١- بالرغم من زيادة الناتج المحلي بنحو ١٥% فإن الهند لم تتمكن من استيعاب هذه الزيادة في الإنتاج وتفادي الانكماش.
٢- تركزت الغالبية العظمى من الزيادة في الإنتاج الزراعي بسبب تحسن المناخ وعلى الأخص في ١٩٥٣، ١٩٥٤، أما في الفترة ما بين ١٩٥٤ – ١٩٥٨ في مجموعها فإن الهند لم تتمكن من زيادة الإنتاج الزراعي بصورة منتظمة بالرغم من تركز الجهد في هذا القطاع بالذات.

٣- ارتفعت نسبة المدخرات المحلية إلى نحو ١٠٪ من الدخل القومي منذ بدء مشروعات التنمية، ولكن يبدو أن هذا الاتجاه قد توقف عند هذا الحد.

٤- واجهت الحكومة صعوبات جمة في تعبئة قدر ملحوظ من الزيادة في المدخرات مما اضطرها إلى الاعتماد بقدر أكبر من المقدر في الخطة على العالم الخارجي والتمويل بالعجز عن طريق الجهاز المصرفي.

٥- خفضت الحكومة الاستثمارات المقدرة في الخطة بنحو ٢٠٪.

٦- أثرت الخطة على مستوى الأسعار وأرصدة البلاد من العملات الأجنبية.

٧- ازدادت مشكلة البطالة أكثر من المقدر في الخطة وعلى الأخص في المدن وفي الطبقة المتعلمة بالذات.

٨- كانت نسبة القيمة المضافة المحققة إلى رأس المال العيني أقل من المقدر في الخطة، فقد ظهرت طاقات معطلة في بعض المصانع واتجهت بعض الزيادات في الإنتاج نحو المخزون السلعي نظراً لعدم كفاية الطلب المحلي.

٩- واجهت الهند صعوبات في تمويل وارداتها الرأسمالية من الخارج فقد كان العجز في ميزانها الحسابي في السنة الأولى للخطة الثانية أكبر من المقدر بنحو ٥٠٪ ويرجع ذلك إلى قيام القطاع الخاص باستثمارات كبيرة مما أدى إلى تقييد حرية الاستيراد في ١٩٥٧. وغني عن البيان أن أي عجز في الميزان الحسابي عن المقدر يتطلب نقص الاستثمارات

في مجموعها بنحو ٣ أمثاله نظراً لأن واردات السلع الرأسمالية تستغرق نحو ثلث التكلفة الإجمالية للمشروعات.

إن نجاح الهند والصين سوف يؤثر تأثيراً حاسماً في الطريق الذي تسلكه دول آسيا وأفريقيا. وقد اكتسبت الهند خبرة طيبة من مشروعها الأول والثاني وإن كانت النتائج تبين مع الأسف أن التخطيط كان أكثر من التنمية. فالهند أقرب إلى "حالة الثبات توطئة للنمو من حالة الدول النامية" فالبطالة تزيد بما يكتنفها من مخاطر اجتماعية وسياسية جمة، ومما يزيد من خطورتها تركزها في المدن وبين الطبقة المتعلمة بالذات. كما ظهرت بعض الطاقات المعطلة في الصناعة. وبالرغم من تركيز الجهد في مشروع السنوات الخمس الأول في الزراعة فإن الإنتاج الزراعي لم يسجل زيادة كبيرة مما أثر تأثيراً سيئاً على التوسع الصناعي. وبالرغم من توفر طبقة المنظمين والمديرين بالهند بالمقارنة بغيرها من الدول غير النامية إلا أنه قد صادفتها بعض المشاكل التنظيمية، وأخيراً تواجه الهند مشكلة العجز المستمرة في ميزان مدفوعاتها وهو ما يحد من إمكان السير قدماً في مشروعاتها.

إندونيسيا:

إن إندونيسيا غنية بالموارد الطبيعية. وبالرغم من أن تعداد سكانها يبلغ نحو ٨٥ مليون نسمة إلا أنها ليست مكتظة بالسكان بالنسبة إلى مواردها وذلك بالمقارنة ببعض الدول الأخرى في آسيا. ويعيش نحو ٦٠% من السكان في جزيرة جاوه، وهي جيدة التربة، وإندونيسيا ليست في الغنى

الذي يتصوره البعض. فمواردها الطبيعية ليست جيدة الصنف. ويتميز الاقتصاد الإندونيسي بالإقليمية وبتركيزه في الإنتاج الزراعي ذلك لأن الاستعمار الهولندي لم يشجع قيام الصناعة. وتعتمد الصادرات أساساً على المطاط والسكر والبترول وهي تكون أكثر من ٧٠٪ من قيمة الصادرات الأمر الذي يعرض البلاد إلى تقلبات عنيفة بين سنة وأخرى.

وتتمثل مشكلة إندونيسيا في كيفية زيادة الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في السكان. حقيقة أن نصيب الفرد من الدخل القومي يبلغ نحو مائة دولار وهو ما يجاوز عدداً من الدول الفقيرة في آسيا. إلا أن هذا الدخل لم يسجل أي زيادة بالمقارنة لسنة ١٩٢٩، بل وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى نقصه بالنسبة لسنة ١٨٨٩. وتعاني إندونيسيا من اطراد التضخم نظراً للعجز المستمر في ميزانية الدولة منذ سنة ١٩٥٣. وتوازن الميزانية أمر ضروري بالنسبة لإندونيسيا.

وكما سبق بيانه فإن إندونيسيا تنقسم إلى قطاعين. الأول مستعمل الآلات الحديثة ويحقق قدراً عالياً من الإنتاجية، والثاني قطاع متأخر يرتكز على وسائل الإنتاج العتيقة ذات الإنتاجية المنخفضة وهو القطاع الزراعي في جزيرة جاوه. أما المزارع والمناجم وحقول البترول في الجزر الخارجية فتطبق وسائل الإنتاج الحديث. ويتركز ثلثا السكان في جاوه ويتخصص في الإنتاج الزراعي. أما الثلث الباقي فينتشر في مساحة واسعة تتميز بالإنتاج الزراعي والصناعي الكبير لأغراض التصدير. ويرتفع مستوى المعيشة فيها

بقدر ملحوظ عن جاوه الأمر الذي خلق نوعاً من التوتر السياسي بين القطاعين.

وعلى إندونيسيا أن تجد مصدراً جديداً للرزق لمقابلة الزيادة في السكان وقدرها نحو ٣٠٠ ألف عائلة سنوياً وهو ما يتطلب إنفاق مبالغ ضخمة على مشروعات التنمية. وتواجه إندونيسيا صعوبات جمة في الوصول إلى حالة التنمية الذاتية منها ندرة رأس المال، وطبقة المنظمين والعملات الأجنبية. كما يعوق التنمية التفاوت الكبير بين جزيرة جاوه والجزر الأخرى المحيطة بها.

الفلبين:

تتكون الفلبين من مجموعة جزر قريبة من إندونيسيا. وكل من الفلبين وإندونيسيا جزر جبلية ذات مناخ واحد، وبكل منهما عدة مجموعات من الأجناس ذات اللغات المتعددة. وكثافة السكان واحدة تقريباً، فمساحة إندونيسيا خمسة أضعاف مساحة الفلبين، وسكانها نحو أربعة أمثال سكان الفلبين. وتتمثل المشكلة في كلا البلدين في الفقر والاعتماد على عدد محدود من السلع، كما يوجد تفاوت كبير في كلا البلدين بين بعض المناطق والمناطق الأخرى.

وهناك بعض الاختلافات بين البلدين ففي إندونيسيا تنتشر الديانة الهندوسية والإسلامية، أما الفلبين فلم تكن لها ديانة سابقة على الفتح الأسباني الأمر الذي لم يعق انتشار الديانة المسيحية والثقافة الأمريكية.

كما يلاحظ أن الهولنديين لم يشجعوا قيام حكومة مركزية أو طبقة المنظمين الوطنيين في إندونيسيا، أما في الفلبين فهناك إدارة مركزية قوية. ومن جهة أخرى تواجه الفلبين زيادة في السكان بنسبة أعلى من إندونيسيا وإن كانت لديها طبقة كافية من المنظمين المحليين ولكن الإدارة الحكومية في الفلبين فاسدة ومرتشية. وعموماً فإن نصيب الفرد من الدخل القومي في الفلبين بنحو ٦٠٪ بالمقارنة بإندونيسيا كما أنه يزيد بنحو ٣٪ سنوياً، وذلك عكس إندونيسيا حيث اتجه الدخل القومي نحو الانخفاض خلال القرن الماضي. كما يلاحظ أن نسبة الدخل من الزراعة في الفلبين لا تجاوز ٤٠٪، مقابل ٥٥٪ في إندونيسيا، كما أن نسبة المتعلمين في الفلبين أعلى من إندونيسيا.

وقد سجل الدخل القومي في الفلبين ما بين سنة ١٦٥٠ – ١٩٥٦ زيادة سنوية بنحو ٥٪، بينما اتجهت الأسعار نحو الانخفاض الطفيف. وقد اطردت الزيادة في الدخل القومي في سنتي ١٩٥٧، ١٩٥٨ بنفس المعدل وإن كانت الأسعار قد اتجهت نحو الارتفاع الطفيف، ويدل هذا على انتظام التنمية في الفلبين الأمر الذي تحسده عليها كثير من الدول المتخلفة، إلا أن هذه الأرقام تخفي عوامل اقتصادية واجتماعية تعوق التقدم، فتواجه الفلبين أربع مشكلات اقتصادية أساسية أولها المحافظة على المعدلات السابقة لزيادة الدخل، فهناك بعض الدلائل التي تشير إلى مزيد من الصعوبات في هذا السبيل، ثانياً بالرغم من هذه الزيادة المطردة في الدخل القومي لا زالت الغالبية العظمى من شعب الفلبين ترزح تحت نير

الفقر، ثالثاً استمر اختلال ميزان المدفوعات، رابعاً ازدياد مشكلة البطالة سواء بالرغم من زيادة الدخل القومي.

تركزت مشروعات التنمية بين سنة ١٩٤٦، ١٩٥١ في استصلاح الأراضي وإعادة زرعها الأمر الذي أدى إلى زيادة الدخل زيادة كبيرة بالرغم من أن تكلفة هذه المشروعات لم تكن كبيرة، ومثل هذه الفرصة لن تتوافر في المستقبل إذ ينتظر أن يرتفع معدل رأس المال إلى القيمة المضافة في المشروعات المستقبلية.

وقد زادت الأرباح خلال السنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٤ بمعدلات أكبر من الأجور والمهايا، وفي سنة ١٩٥٤ بلغت عوائد عقود التملك ٥٦% من الدخل القومي بينما لم يجاوز نصيب المهايا والأجور ٤٤%. ولم يعدل النظام الضرائبي بما يؤدي إلى عدالة التوزيع أو إلى تعبئة المدخرات. وتبلغ نسبة الضرائب إلى الدخل القومي نحو ٩% بالرغم من ارتفع المعدلات القانونية وذلك نظراً لانتشار وسائل التهرب من الضرائب بين جميع طبقات الشعب. ولهذا لم تتحسن حالة الغالبية العظمى من السكان إذ استحوذت فئة قليلة من الشعب على النصيب الأكبر من الزيادة في الدخل القومي.

وهكذا تتركز مشكلات التنمية في الفلبين فيما يلي:

١- ارتفاع تكلفة المشروعات المستقبلة بالنسبة للماضي.

٢- ضرورة توجيه جزء كبير من الدخل القومي لرفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة وضرورة تعديل نظام الضرائب وطرق الجباية بما يكفل عدالة التوزيع.

٣- ضرورة تعديل هيكل الإنتاج والصادرات بما يكفل الحصول على موارد جديدة من العملات الأجنبية. ويجب في نفس الوقت تشجيع الصناعات المحلية والحد من الواردات من السلع التي يمكن إنتاجها محليا.

٤- ضرورة منح الأولية في توزيع الاستثمارات لتلك التي تكفل قدراً كبيراً من العمالة.

المكسيك:

دفعت ثورة سنة ١٩١٧ عجلة التنمية في المكسيك إلى الأمام ويتحد الشعب المكسيكي منذ أربعين سنة حول تحقيق الأهداف الآتية:

١- زيادة الدخل القومي بمعدل أعلى من زيادة السكان.

٢- تحقيق هذه الزيادة في الدخل القومي في ظل الاستقرار المالي.

٣- رفع مستوى المعيشة للطبقة العاملة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحسن توزيع الدخول بين عوامل الإنتاج.

وقد كانت المكسيك قبل ثورة سنة ١٩١٧ مثلاً من أمثلة الدولة الفقيرة الراكدة، وتركزت بعد ذلك دعائم التنمية في الإصلاح الزراعي، واستثمار مبالغ ضخمة في تكوين رأس المال العيني الاجتماعي، ومصادرة

ممتلكات الأجانب في السكك الحديدية وحقول البترول، وإصدار قوانين جديدة للعمل، والتوسع في التعليم الفني، وأخيراً خلق نظام مصرفي وائتماني سليم. فقد أطاح الإصلاح الزراعي بطبقة الإقطاعيين وأعاد توزيع الأراضي بطريقة تسمح بتطبيق وسائل الزراعة الحديثة. وقد أدت مصادرة ممتلكات الأجانب في حقول البترول والسكك الحديدية في سنة ١٩٣٧ – ٣٨ إلى مقاطعة المكسيك مقاطعة دولية. وقد ظنت الدول الاستعمارية أن المكسيك سوف تنهار غير أن هذه المقاطعة أو الحصار الاقتصادي شجع التوسع الصناعي في المكسيك. وما أن أخذ الاقتصاد المكسيكي في النمو حتى انساب رأس المال الأجنبي إلى المكسيك معجلاً بالتنمية. وقد ارتفع الدخل القومي في المكسيك فيما بين سنة ١٩٣٩، ١٩٤٥ بنحو ٨٥% سنوياً.

وبعد الحرب استمر الناتج المحلي في الارتفاع وإن كان بمعدل يتراوح بين ٥%، ٦%. وبعد أن كانت الزراعة تستوعب نحو ٧٠% من القوى العاملة في سنة ١٩٣٠ انخفضت النسبة إلى ٥٤% في سنة ١٩٥٦. وبالإضافة إلى النمو الصناعي زادت نسبة سكان الحضر زيادة كبيرة وهكذا سارت المكسيك نحو النمو التلقائي. وقد زاد الإنتاج الزراعي منذ سنة ١٩٣٩ مرتين ونصف مرة، منه نحو ٤٠% بسبب اتساع الرقعة الزراعية و٣٥% بسبب توجيه الإنتاج الزراعي نحو المحصولات المربحة، وال ٢٥% الباقية تأتي من ارتفاع غلة الأرض. أما الإنتاج الصناعي فارتفع بمعدل أكبر، فزادت الصناعات التحويلية ثلاث مرات ونصف مرة منذ سنة ١٩٣٩.

وبالرغم من هذه النتائج الباهرة التي حققها المكسيك فإن ثمار هذه التنمية لم تتوزع بعدل بين فئات الشعب والمناطق المختلفة، فقد كانت سياسة المكسيك تستهدف محاربة الفقر بالتعجيل بمشروعات التنمية. كما تواجه المكسيك مشكلات جمة في سبيل زيادة معدل النمو بقدر أكبر من ٥ % فتحقيق هذا المعدل يتطلب استثمارات بنسبة أكبر من الماضي، فقد توافرت للمكسيك في بداية الحرب العالمية الثانية طاقة معطلة في الصناعة أمكن استغلالها. وأخيراً تواجه المكسيك مشكلات في سبيل تحقيق الاستقرار المالي، فتواجه عجزاً في ميزان مدفوعاتها نظراً لأن الميل الحدي للاستهلاك والاستيراد مرتفع. وتعتمد المكسيك اعتماداً كبيراً على الولايات المتحدة وحدها في تجارتها الخارجية وهو عامل – قد يؤدي إلى عدم الاستقرار.

وهكذا يتضح أن كلا من المكسيك والفلبين حققتا فترة من التنمية أخفت في طياتها سوء توزيع الدخل القومي بين طبقات الشعب والمناطق المختلفة. ويواجه هذان البلدان ارتفاع معدلات الزيادة في السكان، واتجاه معدلات النمو الاقتصادي نحو الثبات وعدم الزيادة. كما يواجه كلا البلدين اختلالاً جوهرياً في ميزان المدفوعات.

إيطاليا:

وإيطاليا هي أحد الأمثلة البارزة للتضارب بين مستويات الدخول، فدخل الفرد في الشمال أعلى مرتين ونصف مرة عن متوسط دخل الفرد في الجنوب. وقد بدأت الثورة الصناعية في إيطاليا متأخرة. وبدأ الإنتاج

الصناعي في شمال إيطاليا في الزيادة منذ سنة ١٨٦١، بينما اضمحلت الصناعة في الجنوب، وتفشت البطالة فيها بالرغم من هجرة عدد كبير من السكان إلى الشمال. وقد زادت نسبة العمال الزراعيين في الجنوب، كما أن نسبة التعليم بقيت منخفضة. وعموماً يمكن القول أن الجنوب فقير. فبالرغم من أن الجنوب يمثل نحو ثلث السكان والمساحة فإنه لم ينل أي قسط ملحوظ من مشروعات التنمية. وتتمثل مشكلة إيطاليا في زيادة الإنتاجية والعمالة في الجنوب مع المحافظة في نفس الوقت على معدلات النمو الحالية في الشمال. كما تواجه إيطاليا أيضاً مشكلة اختلال ميزان مدفوعاتها.

الخلاصة:

يتضح من العرض السابق أن سمات التخلف التي لخصها ليبنشتين Lebeinstein لا تنطبق جميعها على الدول الست، وإن كانت الدول الست السابقة تواجه بعض المشكلات المتشابهة التي يجب التغلب عليها للوصول إلى مرحلة النمو التلقائي. ومن استعراضنا السابق يتضح أن للموارد الطبيعية أهمية كبيرة في التنمية، ولكنها ليست العامل الحاسم. وهناك عوامل هامة، تعوق التنمية في الدول الست، ألا وهي التنظيم، والإدارة، وندرة رأس المال. وتواجه هذه الدول كذلك مشكلة البطالة والحاجة إلى الحافز على التنمية بين طبقات الشعب. ففي جميع هذه الدول توجد مشروعات تتبع الأساليب الحديثة في الإنتاج بينما تنتشر وسائل الإنتاج البدائية في قطاعات النشاط الأخرى. وأخيراً تواجه هذه الدول بلا استثناء مشكلة اختلال ميزانية الدولة وموازين المدفوعات، فالقيام بمشروعات كبيرة للتنمية يؤدي إلى التضخم وعجز ميزانية المدفوعات.

القسم الثاني

النظريات العامة للتنمية

الفصل الثالث

النظرية الكلاسيكية للتنمية الرأسمالية: النمو والركود

عاش كارل ماركس والاقتصاديون الكلاسيك خلال الثورة الصناعية في أوروبا، وشاهد ماركس "وهل" فترة الانتقال نحو النمو التلقائي. لهذا فإن آراء الاقتصاديين الكلاسيك عن طبيعة وأسباب التقدم الاقتصادي ذات أهمية بالغة. حقيقة أن أوروبا في سنة ١٧٥٠ تختلف عن آسيا وأفريقيا في سنة ١٩٥٠، إلا أن نهضة هذه البلاد في ذلك الوقت لها دلالة هامة بالنسبة للتنمية في آسيا وأفريقيا. ونتعرض في هذا الفصل للمدرسة الكلاسيكية كوحدة واحدة تركز البحث على آدم سميث ومالتس ومل دون ريكارد وسيفور والآخرين، وفي النهاية نبحث أوجه الاختلاف بين مالتس والآخرين، ثم نتعرض لنظرية ماركس على انفراد في الفصل الثاني.

الهيكل الكلاسيكي:

وفقاً للاقتصاديين الكلاسيك تعتبر تنمية الاقتصاد الرأسمالي سباقاً بين التقدم الفني ونمو السكان، سباق يسبق فيه التقدم الفني فترة من الزمن تنتهي عادة بفترة ركود. والتقدم الفني بدوره يعتمد على تكوين رأس المال العيني الذي يسمح بزيادة التصنيع والتخصص في العمل، ويعتمد معدل تكوين رأس المال العيني على الأرباح.

فالناتج القومي في رأي هذه المدرسة يعتمد على عدد العمال، ومقدار الموارد الطبيعية، ورأس المال العيني، ونسبة هذه العوامل إلى بعضها البعض، ومستوى التقدم الفني "التكنولوجيا". فحين يبقى حجم الموارد الطبيعية "الأرض" ثابتاً ويزيد عدد القوى العاملة يمر الإنتاج بأربع مراحل: أولها زيادة العائد، ورابعاً نقص إجمالي العائد الحدي، وثالثاً انخفاض متوسط العائد، ورابعاً نقص إجمالي العائد. وأعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن أوروبا كانت تمر في ذلك الوقت بالمرحلة الثالثة لهذا فإن زيادة القوى العاملة بالنسبة للأرض تؤدي إلى زيادة الإنتاج في مجموعه، أما إنتاجية الفرد فتتجه نحو الانخفاض.

وهكذا يتجه العائد الزراعي نحو الانخفاض بزيادة عدد السكان وتنحو تكلفة العمال "مقدرة بثمن الغذاء" نحو الارتفاع وتتجه الأرباح نحو الانخفاض. أما في الصناعة فيحدث العكس نظراً للتقدم العلمي. ويعتقد الاقتصاديون أن ذلك يحدث لفترة محدودة ذلك لأن التقدم الفني لن يكسب المعركة لفترة طويلة. وهكذا تبين دائرة تفكيرهم، فمستوى التقدم الفني في رأيهم يعتمد على مستوى الاستثمارات الجديدة التي تعتمد بدورها على الأرباح. وتعتمد الأرباح على مستوى التقدم الفني والعكس صحيح، فالتقدم الفني يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العينية الجديدة التي تؤدي بدورها إلى زيادة التقدم الفني.

ويرى الكلاسيكيون أن الأجور تدفع من النقود المدخرة والتي تستغل في الاستثمار. وفيما عدا مالتس يعتقد الكلاسيكيون أن المبالغ المدخرة

يتم استثمارها آلياً، لهذا فإن الزيادة في حجم المدخرات أو حجم الاستثمارات. وأخيراً يعتقد الكلاسيكيون أن إجمالي الإنتاج يساوي الأرباح مضافاً إليها الأجور، فإذا زادت الأرباح، زاد الاستثمار وتكوين رأس المال العيني الذي يمكن الرأسماليين من الانتفاع بالتقدم الفني، وهكذا يزيد حجم الأجور الذي يؤدي بدوره إلى زيادة السكان وانخفاض عائد العمل من الأرض فترتفع تكلفة العمال مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح والعكس صحيح.

ويمكن أن نبدأ بالاستثمارات وتكوين رأس المال العيني كعامل يتأثر بالأرباح، فنقول أن تكوين رأس المال العيني يزيد بزيادة الأرباح، وينخفض بانخفاضه. وهكذا يتضح أن المدرسة الكلاسيكية تعتقد أنه عندما يكون حجم السكان صغيراً نسبياً فإن عائد الأرض يكون مرتفعاً، وكلما زاد حجم السكان انخفض عائد الأرض فتهبط الأرباح والاستثمارات، ويتأخر التقدم الفني ويعود حجم السكان نحو الانخفاض، وهكذا ترى المدرسة الكلاسيكية أن نهاية التنمية التي يقوم بها الرأسماليون هي الركود.

نظرية مالتس:

تتفق نظرية مالتس مع الهيكل السابق بيانه إلا أن لها من الملامح الخاصة بها ما يجعلها مفيدة في إلقاء الضوء على التنمية. فالتنمية في رأيه ليست آلية، فزيادة السكان لن تعني زيادة الثروة القومية بنفس المعدل. وزيادة السكان في حد ذاتها ليست عاملاً مشجعاً للتنمية ما لم يصاحبها زيادة في الطلب الفعال، والطلب الفعال في يد العامل لن يتأتى إلا إذا كان

هناك طلب فعال على العمل بقصد زيادة الإنتاج. والطلب على العمل يعتمد على معدل تكوين رأس المال العيني. وهكذا يتبين أن نظرية مالتس عن الطلب الفعال وعلاقته بالادخار والاستثمار نشأت ببعض الآراء التي أتى بها كينز وكاليكي بعد ذلك. وقد عارض مالتس قانون "ساي" Say's Law الذي يقول أن العرض يخلق الطلب عليه، وأن المدخرات ما هي إلا الطلب على السلع الرأسمالية، والادخار بالمعنى المقدر لا المحقق يعني الامتناع عن الاستهلاك، والامتناع عن الاتفاق على السلع الاستهلاكية يعني نقص الطلب الفعال والأرباح والاستثمارات.

هذا ما استهدفته نظرية ساي، أما مالتس فيرى أن الدخل القومي يزيد بالاستثمار وبإنفاق الرأسماليين والعمال، فالأرباح تساوي الدخل القومي مطروحاً منها الأجور، والأجور تساوي ما يستهلكه العمال، وعلى هذا فإن الأرباح تساوي الاستثمارات مضافة إليها ما يستهلكه الرأسماليون. لهذا يرى مالتس أن أحجام الرأسماليين عن الإنفاق يعرقل التنمية. وليس معنى هذا أن مالتس لا يعترف بأهمية الادخار والاستثمار في التنمية، فمالتس يقترح معدلاً مثالياً للادخار لا تقل عن القدرة اللازمة لتمويل الاستثمارات المربحة وإلا نتج التضخم، ولا يزيد عن هذا القدر ولا ينخفض الإنفاق.

ويرى مالتس أن التقدم الفني يزيد العمالة وأن انخفاض الدخول والإنتاج يزيد البطالة، ويقترح الإصلاح الزراعي كوسيلة لزيادة الإنتاج. ويقسم مالتس الاقتصاد القومي إلى قسمين كبيرين الأول الاقتصاد

الزراعي، والثاني القطاع الصناعي، ويتميز القطاع الصناعي بالتقدم الفني الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، أما الاقتصاد الزراعي فيتميز بقانون تناقض الغلة. ومن الطبيعي أن مالتس عندما كتب هذا لم تكن الزراعة قد بدأت بعد في إنجلترا فمالتس تصور أن المساحة المنزرعة بلغت حدها الأقصى باستغلال جميع الأراضي الجيدة وأن فرص الاستثمار المثمر لا تتوافر إلا في قطاع الصناعة ذلك القطاع الذي يستطيع وحده استيعاب الزيادة في السكان.

وقد أشار مالتس مع ذلك إلى أسباب التأخير في الدول المتخلفة فذكر أن قطاعي الزراعة والصناعة يكونان معاً السوق الرئيسية لمنتجاتهما وذلك عند عدم وجود التجارة الخارجية. لهذا فإن تأخر أي من القطاعين عن النمو يحد من نمو القطاع الآخر وهكذا فإن النمو المتوازن شرط أساسي للتنمية. ويرى مالتس أن قدرة القطاع الصناعي على النمو محدودة بفقر القطاع الزراعي، وبمعنى آخر يلزم حد أدنى للطلب الفعال قبل أن يأخذ النمو التلقائي سبيله.

الفصل الرابع

الهيكل الماركسي - النمو والتدهور

يؤثر فكر هذا الرجل في مئات الملايين من الناس في روسيا والصين والدول الشيوعية الأخرى لهذا فإن دراسة آراء ماركس لها أهمية إذا أردنا أن نفهم ما يحدث في جزء هام من العالم. وسوف لا نستعرض نظرية ماركس في مجموعها وإنما سنتعرض لبعض المبادئ الهامة في نظريته عن التنمية الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن ماركس بالرغم من توقعه انهيار النظام الرأسمالي إلا أنه لم يسيء تقدير قدرة هذا النظام على النمو فماركس لغثر تفاؤلاً بقدرة النظام على النمو بالمقارنة بمالتس وميل، فتوقع انهيار الرأسمالي على أساس عوامل اجتماعية وليست بسبب الركود.

ويتفق ماركس مع المدرسة الكلاسيكية في أن الإنتاج يعتمد على حجم القوى العاملة، وعرض الموارد الطبيعية "الأرض"، ومقدار رأس المال، والنسبة التي تمزج بها هذه العوامل مع بعضها البعض، ومستوى التقدم الفني. وقد ركز ماركس أهمية أكبر على التقدم الفني كمحرك للنمو في ظل الرأسمالية، كما أكد أهمية المنظمين وأبرز بوضوح أكثر ممن سبقوه من الكتاب – العلاقة المزدوجة بين التقدم الفني والاستثمار، فذكر أنه يلزم الاستثمار للانتفاع بالتقدم الفني، وفي نفس الوقت فإن التقدم الفني يزيد من فرص الاستثمار المربح، ونقطة الاختلاف الثانية هي أن ماركس أدخل

في هيكله تحليل العمالة. كذلك أبرز ماركس العلاقة بين التنمية في أوروبا والتنمية في الخارج، فاعتبر إنجلترا أو فرنسا ومستعمراتها قسمين رئيسين في اقتصاد واحد يدار لمصالح المستعمرين. وقد افترض كغيره من الاقتصاديين الكلاسيك ثبات حجم الموارد الطبيعية. واتفق على أن أوروبا تمر بفترة تناقص الغلة المتوسطة بالنسبة للعمال على الأرض، إلا أنه كان ثاقب النظر حين ذكر أن التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي يؤدي إلى تفادي ذلك النقص في العائد أو الغلة. وقد بني أتباعه على هذا الرأي نظرية ماركس عن الاستعمار والحروب الاستعمارية.

واتفق ماركس مع المدرسة الكلاسيكية على أن المستوى الفني يعتمد على الاستثمار.

وبالرغم من أن النظرية الماركسية للاستثمار تتفق مع المدرسة الكلاسيكية إلا أنها كانت أكثر تهذيباً فالكلاسيكيون يعتقدون أن الربح نوع من الدخل يعود إلى الرأسمالية ويمدهم بالمبالغ التي يتكون منها الادخار والاستثمار. أما ماركس فيعتقد أن الاستثمار لا يعتمد فقط على حجم دخول الرأسماليين ولكن أيضاً على معدل عائد رأس المال، ويستعمل ماركس عبارة فائض القيمة بمعنى الفرق بين إجمالي الدخل الأهلي والأجور. وقد قسم ماركس رأس المال إلى قسمين، الأول رأس المال العامل. وهو يمثل في نهاية المطاف أجور العمال، والثاني رأس المال الثابت المتمثل في الأصول الثابتة والمخزون السلعي.

وقد اختلف ماركس مع المدرسة الكلاسيكية، فذكر أن نسبة العائد أو الربح تحدد الاستثمار. وكما اعتقد الكلاسيكيون كذلك ذكر ماركس أن التقدم الفني يوفر العمل ويتكلف الكثير من رأس المال، ومن هنا تتجه نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال العامل نحو الارتفاع. وبمعنى آخر فإن تكلفة رأس المال تزيد بالنسبة لتكلفة العمل. ويبدو أنه اعتقد أن معدل رأس المال إلى القيمة المضافة. وكذلك معدل رأس المال إلى العمل يرتفعان بمرور الزمن. وبمعنى آخر يرى ماركس أن الميزة الوحيدة التي تسفر عن التقدم الفني هي توفير العمل، وأنه ما لم يصاحب هذا الاتجاه زيادة الفرق بين الناتج المحلي أو الدخل الأهلي والأجور، وهو ما يسميه ماركس بزيادة الاستغلال للقوى العاملة، فإن زيادة رأس المال بالنسبة للعامل الواحد لابد وأن تؤدي إلى انخفاض معدلات الربح. وبهذا اختلف ماركس مع نظرية المدرسة الكلاسيكية في شأن تناقض الغلة بالنسبة للعمل إلى الأرض وأوضح ميل الأرباح نحو الارتفاع.

ويرى ماركس أن الاختراعات تتركز أساساً في توفير العمل، ولو أنه اعتقد أنه لا يمكن توفير العمل بالقدر الذي يمنع معدلات الأرباح من الانخفاض. ولهذا فإنه أبرز ما أسماه بالبطالة الفنية، فزيادة الاستثمار وإن كانت تزيد العمالة، كلما استمرت، إلا أن كل زيادة في رأس المال العيني تزيد من توفير العمالة ولا تزيد العمال إلا إذا زاد الاستثمار بمعدل أكبر من زيادة تكوين رأس المال العيني.

ذكرنا أن مالتس أوضح أن نقص الاستهلاك يحد من النمو، وأن قطاع الزراعة في الاقتصاد المغلق يمثل السوق الرئيسية لقطاع الصناعة والعكس صحيح. وقد أبرز ماركس العلاقة بين القطاعين، ولكن من جانب آخر هو العلاقة بين سلع الاستهلاك والسلع الرأسمالية وبينما أكد ماركس أهمية ما ينفقه الرأسماليون على الاستهلاك والاستثمار باعتباره السبيل لشراء المنتجات الصناعية، ذكر أن الاستثمار لا يكون مربحاً ما لم يزد الاستهلاك بالقدر الذي يستوعب الزيادة في السلع النهائية. ولهذا قال أنه مهما ارتفع مستوى المعيشة في الدول الرأسمالية فإن العمال في مجموعهم هم الذين يكونون الطلب الأكبر على السلع الاستهلاكية.

وقد أبرز ماركس التناقض في القول أن طبقة العمال هي التي تمثل السوق الكبرى للسلع الاستهلاكية، وأن خفض تكلفة العمال تزيد الأرباح، فذكر أن ذلك لن يتحقق إذا أدى نقص الأجور إلى خفض إجمالي ما تنفقه الطبقة العاملة. ومن الطبيعي أنه لابد من تصريف جميع الإنتاج قبل أن تتحقق أية أرباح. ويجب هنا أن نؤكد أن ماركس ذكر أن الذي ينخفض هو معدل الربح وليس إجمالي الأرباح. ويعترف ماركس والكلاسيك بأن التقدم الفني هو العامل الفعال الذي يحد من ميل الأرباح نحو الانخفاض، وأبرز ماركس التناقض في القول بأن المحافظة على استقرار الأرباح يتطلب خفض نصيب الأجور من الدخل القومي في الوقت الذي يؤدي فيه هذا السبيل إلى نقص القوة الشرائية في يد الطبقة العاملة، وهو ما يؤدي إلى نقص كمية السلع المشتراة، وبالتالي نقص الأرباح. ففي رأي النظرية الماركسية يرجع الفقر إلى استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة.

النظام الماركسي في تطبيقه العملي:

لماركس رأيه الخاص عن مستقبل النظام الاقتصادي. فكما أوضحنا أبرز التقدم الفني كالمحرك الرئيسي لكل نظام. فالرأسمالية مرحلة من مراحل نمو المجتمع نحو الاشتراكية وهي نهاية المطاف للتكوين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فكل مرحلة من مراحل النمو الاجتماعي، بما لها من هيكل وسمات فنية، تولد نوعاً معيناً من الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى انهيار النظام ونمو نظم أخرى بدلاً منه يكون أقرب إلى الاشتراكية. وهكذا حل النظام الإقطاعي محل الشيوعية البدائية. وقد عانى الإقطاع من الصراع بين طبقة ملاك الأرض وطبقة الفلاحين، ونمت طبقة من العبيد المتحررين وقد عملت هذه الطبقة بالتجارة وكونت النواة الأولى للطبقة الرأسمالية. وقد عاون النظام الرأسمالي في تحقيق تقدم علمي كبير إلا أنه أدى في نفس الوقت إلى صراع مرير بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين وسوف تخرج منه الطبقة العاملة منتصرة فتتكون ديكتاتورية البرولوتارية أو الطبقة العاملة التي تمثل فترة الانتقال نحو الشيوعية الكاملة. وهنا يختفي الفقر وتزول الحكومة كهيئة لا حاجة إليها في مجتمع بدون صراع. ويشترك في ظل هذا النظام كل فرد في الدخل القومي بحسب قدرته ويأخذ منه حسب حاجته.

وفي رأي ماركس يعمل الرأسماليون على التقدم الفني ومن هنا تتجه نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال العامل نحو الارتفاع. وبمعنى آخر يرتفع معدل رأس المال إلى القيمة المضافة ومعدل رأس المال إلى القيمة المضافة ومعدل رأس المال إلى العمل. والميزة الوحيدة التي تسفر عن

التقدم الفني هو توفير العمل وما لم يصاحب هذا الاتجاه زيادة الفرق بين الناتج المحلي أو الدخل الأهلي والأجور وهو ما يعود لصاحب رأس المال، فإن زيادة رأس المال بالنسبة للعامل الواحد لابد وأن تؤدي إلى انخفاض معدلات الربح، لهذا يعمل الرأسماليون على تخفيض معدلات الأجور إلى حد الكفاف وإدخال الآلات التي تؤدي إلى توفير العمال، وبالتالي تنتشر البطالة الفنية وتقل قدرة الطبقة العاملة على المساومة. كما يعمل الرأسماليون على زيادة ساعات العمل دون رفع الأجور. وكل هذه المحاولات لن تجدي في المحافظة على معدلات الأرباح. ففي المدى القصير تؤدي هذه المحاولات إلى تقلبات كبيرة في النشاط الاقتصادي، وفي نهاية المطاف تقود إلى الثورة التي تطيح بالنظام الرأسمالي.

نظرية ماركس عن التقلبات الاقتصادية:

تعتبر نظريات ماركس إحدى المحاولات الأولى لشرح أسباب تعاقب الأزمات والرواج، كما أنه جاء ببعض الآراء الهامة التي بنيت عليها بعض النظريات الحديثة. ولماركس نظريات ثلاث عن الدورات الاقتصادية الأولى ترجع الدورات إلى عدم التوازن بين قطاعات الاستثمار بواسطة هيئات مستقلة مما ينتج عنه نمو إنتاج بعض السلع المتكاملة بقدر يفوق السلع الأخرى. وهذه النظرية تشابه ما جاء به سبيتوف Spiethoff. أما إذا ركزنا الأهمية على عدم توازن نمو السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، كما ذكر ماركس، فإننا نقترب من بعض النظريات الحديثة التي بنيت على العلاقة بين الادخار والاستثمار مثل نظرية الأستاذ فون هايك Von

Hayek عن التوسع الزائد في الاستثمار. أما نظرية ماركس الثانية فقريبة من نظرية كينز أو كاليكي Keynes or Kaleeki التي تعلل نهاية الرواج بازدياد نصيب الأرباح مما يؤدي إلى نقص الاستهلاك.

ونظرية ماركس تقول أن الرواج يبدأ بالمخترعات التي ينتج عنها مؤقتاً زيادة في الأرباح التي تؤذي بدورها إلى زيادة الاستثمار. وهذا الكسب الذي يعود على الرأسماليين يؤدى إلى انهيار الرواج وذلك لأن الرأسماليين يحاولون ادخار جزء أكبر من الزيادة في دخولهم عكس العمال، وهو ما يسبب نقص الاستهلاك. وهكذا لا تنجح الزيادة في الاستثمار خلال فترات الرواج في خلق القوة الشرائية اللازمة لشراء الزيادة في المنتجات، فيتراكم المخزون السلعي وتهبط الأرباح. وهكذا يتجه الاستثمار نحو الانخفاض وتحل الأزمة.

أما النظرية الثالثة فأقل وضوحاً من النظريتين السابقتين. بل وتبدو من أول نظرة متعارضة مع النظرية الثانية، فهي ترجع بداية الأزمة إلى أن الاستثمارات في وقت الرواج تؤدي إلى العمالة الكاملة والارتفاع المؤقت في الأجور. وفي فترات التضخم لا تكفي المخترعات لزيادة الفرق بين الدخل الأهلي والأجور وزيادة مطردة وهو ما يؤدي إلى نقص الأرباح بالرغم من زيادة معدل تكوين رأس المال العيني. وعلى هذا تتجه الاستثمارات نحو الانخفاض، ويتفشى الكساد، ولا تتحقق أية زيادة في نصيب الأرباح، ولا يوجد سبب واضح يمنع الإنفاق على الاستهلاك من

أن يرتفع إلى القدر الذي يستوعب المنتجات المعروضة في الأسواق كما يقول ماركس. ولا زال نفس التناقض واضحاً في النظريات الحديثة.

وقد ذكر ماركس أن كل محاولة يقوم بها الرأسماليون لزيادة أرباحهم أمام هذه الاتجاهات تزيد من فاقة الطبقة العاملة وتؤدي في نهاية المطاف إلى الثورة.

ومن الواضح أن تنبؤات ماركس جانبها الصواب وإن كان تنبؤه بانتشار الشيوعية قد تحقق في بعض الدول إلا أن المجتمع الشيوعي في تلك البلاد اتخذت شكلاً غير الذي توقعه ماركس. ويلاحظ أن الشيوعية انتشرت في البلاد التي لم تنم فيها الرأسمالية، وأما في البلاد التي نما فيها النظام الرأسمالي فقد تقدمت الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة بقدر كبير عكس الحال في الدول الشيوعية حيث تقدم الطبقة الكادحة ببطء شديد. ولا يوجد ثمة دلائل تشير إلى قرب انتهاء الحكومة، بل زادت الحاجة لتدخلها. ولم يتوقع ماركس نمو نقابات العمال وبالتالي ازدياد قدرة الطبقة العاملة على المساومة. كما أن ماركس لم يتصور أن المخترعات توفر في العمل ورأس المال ذاته وهو ما يمكن من زيادة الأجور والمهايا وعوائد حقوق التملك في نفس الوقت. ومن ناحية أخرى فإن بعض آراء ماركس كان لها أثر على نمو الفكر الاقتصادي فرأيه عن التقدم الفني كالدوافع إلى التنمية، وأن الاختراعات من أهم أعمال طبقة المنظمين آراء رددها الكتاب بحيث يمكن القول أن الاستثمار وتكوين رأس المال العيني هما أساس النظريات الحديثة عن التنمية. كما أن رأي ماركس في أن التنمية في

ظل النظام الرأسمالي تتعرض لتقلبات شديدة أمر أشار إليه الاقتصاديون في المدرسة الحديثة فكما ذكر ماركس تتطلب التنمية المستقرة توازناً سليماً بين الاستثمار والاستهلاك وبالتالي بين الاستثمار والادخار. كما أشار إلى العلاقة بين الادخار والاستثمار من جهة، وتوزيع الدخول من جهة أخرى، وهذه العلاقات بقيت أساساً لنظريات التنمية منذ ذلك الوقت. وقد ذكر ماركس أن فترة الرأسمالي تمر بها الدول المتخلفة قبل أن تتجه نحو الشيوعية. وفي الختام نود أن نحذر من أغلاط النظام الماركسي بالرغم من أن نظرية ماركس عن التنمية عاونت في فهم دوافع التنمية وعوائقها.

الفصل الخامس

النمو غير المستقر - نظرية شومبيتر

تأثر شومبيتر بماركس أكثر من أي اقتصادي آخر، ومع ذلك فإنه يمقت الشيوعية، ويقدر الرأسمالية حق قدرها، ويشارك المدرسة الكلاسيكية وماركس ذاته في نظرته القائمة لمستقبل الرأسمالية. فهو يؤمن أن النظام الرأسمالي سوف يركد وينهار، الأمر الذي يحز في نفسه خصوصاً وأنه يعتقد أن النظام الرأسمالي نظام قادر على تحقيق الرواج. وفي رأي شومبيتر أن مزايا الرأسمالية، وليست مساوئها، هي التي تؤدي إلى ذبح الإوزة التي تلد بيضة من ذهب.

ويتفق شومبيتر مع المدرسة الكلاسيكية وماركس في أن الناتج القومي يعتمد على عدد العمال، ومقدار المواد الطبيعية، ورأس المال العيني، ونسبة هذه العوامل بعضها إلى البعض، ومستوى التقدم الفني والتكنولوجي. وعرف شومبيتر الادخار بأنه تجنيب بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل. وعلى هذا فإن كلا من العمال والرأسماليين يستطيع الادخار، وأن مدخراتهم تزيد بزيادة دخولهم، واتفق مع المدرسة شبه الكلاسيكية في أن الادخار يميل نحو الزيادة كلما ارتفعت أسعار الفائدة. وذكر أنه يمكن تقسيم الاستثمار إلى نوعين، الأول الاستثمار المحفوز، والثاني الاستثمار الاختياري، فالاستثمار الأول هو ذلك الذي يتولد من

الزيادات الحديثة في الإنتاج والدخل والبيع أو الأرباح أما الاستثمار الاختياري فهو الذي ينتج من الاعتبارات طويلة الأجل مثل التقدم الفني.

ويزيد الاستثمار المحفوز بازدياد الأرباح الجارية، ويقل بارتفاع أسعار الفائدة، والفرق بين الأرباح وأسعار الفائدة عامل فعال في تحديد الاستثمار المحفوز، فكلما زاد تراكم رأس المال تعين أن يزيد الفرق بين الأرباح وأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار.

ويصر شومبيتر على أن الجزء الأهم من الاستثمارات الخاصة يعتمد على عوامل طويلة الأجل لا ترتبط بصورة مباشرة بالتغيرات قصيرة الأجل في الدخول والإنتاج والأرباح. وهو بهذا قدم الجديد إلى نظريات الاستثمار. وقد ركز أهمية خاصة على ما أسماه بالمخترعات كمصدر أساسي للاستثمار الاختياري. وعرف المخترعات أو المكتشفات بأنها التغيرات في طرق الإنتاج التي تؤدي إلى زيادة فيه، فكل عمل يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الحالية هو اختراع مثل اختراع سلع جديدة، أو تطبيق تنظيمات جديدة في الصناعة. وقد اعترف شومبيتر بأن نمو السكان، شأنه شأن المدخرات. يمكن أن يؤدي إلى نمو الاقتصاد، ولكنه فرق بين النمو والتنمية، فعرف التنمية بأنها التغيرات في الحياة الاقتصادية التي لا تفرض من الخارج، بل تأتي من الحافز الداخلي. ومن ثم فإن نمو الاقتصاد الذي يتمثل في نمو السكان والثروة لا يعرف بأنه عملية تنمية لأنه لا يستدعي تغيرات نوعية بل مجرد عملية أقلمة من نفس النوع.

وذكر شومبيتر أن التقدم الفني ومعدل المخترعات يعتمد على عرض المنظمين، ويلاحظ أن تأكيد دور القيادة الذي يضطلع به المنظمون في ظل النظام الرأسمالي هو أهم سمات نظرية شومبيتر. ويؤكد ماركس نفس الشيء وإن كان لم يميز ذلك عن غيره من العوامل، كما لم يؤكده بالقدر الذي ذهب إليه شومبيتر. فالمنظم هو ذلك الرجل الذي يلمح فرصة تقديم وسيلة حديثة أو سلعة جديدة، ويدبر المبالغ اللازمة لتأسيس المشروع الجديد، ويجمع عوامل الإنتاج، ويختار المديرين، ويسير دفة الإنتاج. وليس من الضروري أن يكون المنظم رأسمالياً إذ قد لا يتوفر لديه أي رأس مال، كما ليس من الضروري أن يكون مديراً للمشروع أو مخترعاً أو مكتشفاً. فالعبرة ليست بالاختراع فكم من اختراعات بقيت بدون استغلال، وإنما العبرة بوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ حتى تعم الفائدة منها، وهو ما يتولى القيام به المنظمون. لهذا يعتبر شومبيتر أن توفر المنظمين عامل حاسم في تحديد معدل التنمية.

وقد ركز شومبيتر الأهمية على العوامل الاجتماعية والنفسية التي تحيط بطبقة المنظمين، ومنها المقدسات الاجتماعية، والتكوين الطبقي، ونظم التعليم، وما شابهها، وعلى الأخص مدى تقدير المجتمع لرجال الأعمال الناجحين والنظرة الاجتماعية لهم، وذلك بالإضافة إلى معدلات الأرباح التي تعود عليهم، وقد أشار كذلك إلى عامل هام هو مدى احترام المنظمين ذاتهم للروح الرياضية بحيث يقبلون الكسب أو الخسارة دون اللجوء إلى الغش أو الخداع.

وذكر هذا الكاتب أنه إجمالي الناتج المحلي يعتمد على العلاقة بين الادخار والاستثمار ومكرر الاستثمار، فتؤدي زيادة الاستثمار على القدر الذي يقابله الادخار الاختياري إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي مقوماً بالأسعار السائدة بمعدل يرتفع عدة مرات عن الفرق بين الاستثمار والادخار الذي مول بالاقتراض من الجهاز المصرفي، والعكس صحيح، إذ أن زيادة الادخار الاختياري عن الاستثمار يؤدي إلى نقص الناتج المحلي بصورته النقدية بعدة أضعاف مقدار الفرق.

يتفق شومبيتر مع المدرسة الكلاسيكية وماركس في أن الأجور تزيد بزيادة الاستثمار والعكس صحيح.

ويرى أن توزيع الدخول مقياس للمحيط الاجتماعي، فأي اتجاه نحو الحد من الأرباح، مثل ازدياد قوة نقابات العمال، أو رفع معدلات ضرائب الدخل العام وغيرها من السياسات التي تستهدف توزيع الدخول تمثل تدهوراً في الجو الاجتماعي لطبقة المنظمين ويرى شومبيتر أن الكساد العظيم الذي عانت منه الولايات المتحدة سنة **١٩٣٠** ترجع جذوره إلى التشريعات العمالية، والضرائب التصاعدية، وغيرها من السياسات التي اتبعت في منتصف وأواخر سنة **١٩٣٠** في ظل السياسة الجديدة ذلك أن هذه السياسات لم تشجع طبقة المنظمين وبالتالي الاستثمار.

حدود النظام الشومبيتري:

أضافت نظرية شومبيتر الجديد إلى تحليل الدورات الاقتصادية أكثر من تحليل التنمية الاقتصادية، فقد أسمى كتابه الأول الصادر سنة **١٩١١**

"نظرية التنمية" وعدلت التنمية بعد ذلك إلى "الدورات الاقتصادية" ويمكن مقارنة آراء شومبيتر وآراء المدرسة الكلاسيكية وماركس على الوجه الآتي:

أولاً: ادخل سعر الفائدة كعامل في تحديد حجم الادخار، وهو مالا يؤيده أغلب الاقتصاديين لأن العلاقة بين الادخار وأسعار الفائدة ليست واضحة.

ثانياً: فرق بين الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفز وذكر أن المخترعات تؤثر في الاستثمار المحفز وليس في الاستثمار التلقائي الأمر الذي يعتبره أغلب الاقتصاديين من أهم ما جاء به شومبيتر في شأن التنمية.

ثالثاً: أكد شومبيتر أهمية المنظمين كعامل حاسم، وهذا الرأي هو أهم ما يميز نظام شومبيتر وأهم ما نقله عنه الاقتصاديون ويلاحظ من جهة أخرى أن العوامل التي تؤثر في عرض المنظمين غير معروفة، الأمر الذي يصعب من أجله تحديد عوامل النمو والركود وهو أمر لم يوضحه شومبيتر. وكل ما ذكره هو الجو أو المحيط الاجتماعي الكفيل بإبراز المنظمين الجدد.

وقد ذكر شومبيتر أن المنظم منحرف عن المجتمع وغير مقيد بالتقاليد وطموح للغاية.

وبالرغم من أن نظرية شومبيتر تتضمن الكثير من التكرار إلا أنها على حق فيما ذهبت إليه في شأن المنظمين. فمما لا شك فيه أن الافتقار إلى

العدد اللازم من المنظمين يعوق التنمية. هذه الطبقة كما ذكر شومبيتر بحق طبقة منحرفة فالصينيون في جنوب شرق آسيا، والهندوس في شرق البنغال، واليهود في ليبيا، والهنود في أفريقيا، هم الذين يقومون بأعمال المنظمين في تلك البلاد. كما أن شومبيتر أوضح صعوبة التنمية في البلاد التي تبدأ بجو معاد لطبيعة المنظمين، وذكر أنه قد يمكن للمؤسسات الحكومية أن تقوم بأعمال المنظمين، ولكنه أثار الكثير من الشكوك حول إمكان قيامهم بسد الثغرة.

الفصل السادس

الحركة التراكمية بعيداً عن التوازن لهارولد

في هذا الفصل والفصل الثاني نبحث نظرية هارولد الإنجليزي وهانس الأمريكي وتهتم النظريتان أساساً بمشاكل النمو في الدول الصناعية، وترتبط النظريتان بالمدرسة الكلاسيكية والماركسية وتشقان الكثير من شومبيتر، بالإضافة إلى ما تتضمناه من آراء جديدة. فالنظريتان تحاولان، كما حاول شومبيتر، شرح أسباب عدم انتظام النمو في ظل الرأسمالية.

نظرية هارولد Harrold ذكر هارولد في كتابه "نحو اقتصاد ديناميكي" أن النظام الكلاسيكي بحث التنمية الاقتصادية كسباق بين التقدم الفني وتكوين رأس المال العيني في جانب، وتناقص الغلة لشعب متزايد يعيش على موارد طبيعية ثابتة في جانب آخر. ففي رأي المدرسة الكلاسيكية وهارولد تعتمد زيادة السكان على الأرباح والاستثمار، إلا أنه عارض قول هذه المدرسة بأن تناقص الغلة من الأرض يشكل العائق الأساسي للتنمية، واعتبر أن معدل الزيادة في السكان، ومعدل التقدم الفني، عاملان مستقلان في الدولة النامية. والعوامل الثلاث الرئيسية للتنمية في رأي هارولد القوة العاملة، وإنتاجية الفرد، وكمية رأس المال. وقد قسم العامل الثاني الخاص بإنتاجية الفرد إلى عاملين فرعيين، الأول مستوى الكفاية الفنية، والثاني مقدار الموارد الطبيعية المتوفرة. وقد بحث هارولد التغيرات

في إنتاجية الفرد بالنسبة للمخترعات وفرق بين تيار المخترعات المحايد، وهو الذي لا يغير من معدل رأس المال إلى القيمة المضافة، وتيار المخترعات الذي يوفر في رأس المال، وبالتالي يخفض معدل رأس المال إلى القيمة المضافة. وقد عرف هارولد مقدار ما يلزم من رأس المال بأنه النسبة من الدخل القومي التي يتعين ادخارها واستثمارها لتحقيق معدل معين من الزيادة في الدخل، وذلك بفرض توافر قدر ونوع معين من الكفاية الفنية.

وذكر هارولد أن العلاقة بين المدخرات والقدر اللازم لتمويل تكوين رأس المال العيني من الأهمية بمكان لتحقيق النمو المضطرد. وفرق بين المصادر الرئيسية للمدخرات، وهي مدخرات الأفراد بقصد مقابلة مطالبهم عند الشيخوخة، ومدخرات الأفراد بفرض توريثها لأبنائهم، وأخيراً مدخرات قطاع الأعمال. والنوع الأول من المدخرات يبلغ الصفر في حالة السكون. ذلك لأن مدخرات الشباب تساوي ما يسحبه المسنون من مدخراتهم السابقة. ولم يكن هارولد واضحاً بشأن مدخرات التوريث أما المدخرات الخاصة بقطاع الأعمال فذكر أن الحافز عليها هو رغبة المنظمين في زيادة نطاق أعمالهم وهي تتجه نحو الصفر في المجتمع الساكن. وأضاف أنه إذا كانت مدخرات التوريث موجبة فنظراً لعدم وجود طلب على المدخرات بقصد الاستثمار في الاقتصاد الساكن الذي يكون فيه سعر الفائدة ثابتاً، فإن المدخرات في هذه الحالة تزيد عن الاستثمارات بصورة مستمرة مما يتعين معه تخفيض أسعار الفائدة بقصد تشجيع استثمار المدخرات الاختيارية.

وفي الاقتصاد الذي ينمو فيه السكان ويثبت فيه التقدم الفني فإن الحاجة إلى تكوين رأس المال العيني تزيد بنسبة زيادة السكان، في حين تميل المدخرات في مجموعها نحو الزيادة بمعدل أكبر من القدر اللازم للاستثمار الأمر الذي يتطلب تخفيض أسعار الفائدة.

وقد ذكر هارولد أن الزيادة في دخل الفرد تؤدي إلى ارتفاع المدخرات بمعدل أعلى من الزيادة في الدخل، ويبدو أنه يعتقد أن متوسط الميل للادخار يزيد بزيادة الدخل والعكس صحيح. وتشير الظواهر إلى أن المدخرات تزيد بزيادة الدخل ولكنها لا تنخفض بمعدل الانخفاض فيه. ويبدو من دراسة التاريخ أن متوسط الميل للادخار، وكذلك الميل الحدي للادخار، لا يتغيران في المدى الطويل.

وأهم معادلة ذكرها هارولد هي تلك التي تقول أن النمو في فترة زمنية (ن) مضروباً في صافي تكوين رأس المال العيني بما فيه المخزون السلعي (ع) يساوي متوسط الميل للادخار (د).

ن ع = د

وهذه المعادلة هي تعبير رياضي عن البديهة التي تقول أن الادخار المحقق في فترة ما لابد وأن تساوي الاستثمار المحقق. أما المعادلة الثانية فتقول أنه في حالة النمو المستقر يكون حاصل ضرب معدل النمو المضمون (ن م) مضروباً في معدل تكوين رأس المال بالقدر المطلوب (ع ط) مساوياً لمتوسط الميل للادخار (د).

ن م. ع ط = د

أما في حالة التوازن المتحرك فيتساوى النمو المحقق مع القدر المضمون، كما يتساوى الاستثمار مع القدر المطلوب. وإذا زاد النمو من القدر المضمون فإن الاستثمار يكون بقدر أقل من المطلوب للمحافظة على معدل النمو لهذا يلجأ المنظمون إلى زيادة طلبهم على السلع الرأسمالية والعكس صحيح. وفي هذه الحالة يبتعد معدل النمو بقدر أكبر عن المعدل المضمون.

وتعتمد نظرية هارولد أساساً على مبدأ الاستعجال " acceleration principle" فإذا زاد معدل النمو عن القدر المضمون، فإن هذا يعني أن معدل الإنفاق أكبر من القدر اللازم لتحقيق المعدل السائد في الاستثمار، ولهذا يتجه الاستثمار نحو الزيادة. ويلاحظ وفقاً لما جاء به هارولد أنه إذا كان معدل الاستثمار أقل من مستوى التوازن، فإن الاستثمار يكون أقل من القدر المطلوب، وهذا بتعارض مع القول أن ن ع أكبر من ن م، ع ط، ذلك لأنه لا يمكن القول أن الاستثمار أقل، وفي نفس الوقت أكبر، من مستوى التوازن.

ويتناسق هذا القول فقط إذا زاد ن م. ع على ن.ع، وفي هذه الحالة يمكن أن يزيد ناتج (ع – ط) على ناتج (ن م – ن). وفي هذه الحالة يعتبر المنظمون أن الاستثمار قليل ليس بالنسبة فقط إلى إجمالي الإنفاق على السلع الاستهلاكية، بل بالنسبة إلى مستوى الدخول. وهنا يكون الحافز

على زيادة الاستثمار مزدوجاً. ويبدو أن هارولد يعتقد أن الزيادة في الدخل تؤدي بالتبعية إلى زيادة الاستهلاك، وأن زيادة الاستثمار الناتجة عن زيادة الدخل بقدر أكبر عن المعدل المضمون تؤدي إلى ابتعاد النظام عن نقطة التوازن. وإذا كانت الزيادة في الاستثمار تحول بالعجز "أي بالاقتراض من الجهاز المصرفي"، فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة معدل الاستهلاك لأن مكرر الاستثمار في هذه الحالة يعمل على زيادة الدخل وبالتالي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بقدر كبير. وتجدر الملاحظة في هذا الشأن أن هارولد ذكر أن الادخار والاستثمار متساويان في جميع الأحوال، فإذا اعتقد المنظمون أن استثماراتهم قليلة فإنهم أيضاً يعتقدون أن مدخراتهم قليلة. وعلى هذا فإن أية زيادة في الاستثمار تمول من زيادة مماثلة في الادخار تحدث في نفس الوقت، وهو ما يحول دون أية زيادة الدخل، وبالتالي يحد من الاستهلاك. وعلى هذا فالزيادة الأولى في النمو عن القدر المضمون سوف تؤدي في هذه الحالة إلى تقلبات تنتهي بنقطة توازن جديدة.

نظرية هارولد والدول المختلفة:

بالرغم من أن هارولد لم يطبق نظريته على الدول المتخلفة، فسنحاول أن نبحث مدى انطباقها على هذه الدول.

وكما سبق بيانه فإن المعادلة الأساسية لهارولد تقول أن المعدل الفعلي للنمو (ن)، مضروباً في المعدل المناسب لتكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة، يعطينا القدر المطلوب من تكوين رأس المال العيني الذي يتفق

والمعدل الفعلي للنمو. والقدر المطلوب من تكوين رأس المال العيني "الاستثمارات" لابد وأن يتساوى مع المدخرات المحققة فعلاً، ومن هنا نقول المعادلة الأولى أن ن ع = د

وحتى يكون النمو مضطرداً فإن المعدل الفعلي للنمو يجب أن يساوي المعدل المضمون (ن.م)، وهو ذلك القدر الذي يوحي بالثقة في نفوس المنظمين. كما يجب أن يكون معدل تراكم الأموال مساوياً للقدر المطلوب استثماره (ع ط) بمعنى أن المدخرات المقدرة يجب أن تساوي الاستثمارات المقدرة حتى يكون النمو متوازناً. وتدرج هارولد إلى المعادلة الثانية التي تقول أن ن م. ع ط = د "متوسط الميل للادخار" وأن ن م. ع ط = ن.ع.

ولا تشير هاتان المعادلتان إلى أن النمو المتوازن المضطرد هو النمو الذي يكفل العمالة الكاملة دون تضخم. حقيقة أن المنظمين يكونون مكتفين بمعدل الاستثمار والزيادة في الدخل القومي حتى ولو صاحب هذا وجود بطالة وارتفاع في الأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن هارولد ذكر أن معدل النمو الطبيعي (ن ط) هو ذلك الذي يزيد من إجمالي الدخل القومي أو الناتج المحلي بقدر يحقق العمالة الكاملة دون تضخم.

ويعتمد معدل النمو الطبيعي للدخل على معدل الزيادة في السكان، ومعدل اكتشاف الموارد الطبيعية، ومعدل التقدم الفني، ومعدل تراكم

الأموال "وهو يعتمد على عوامل كثيرة أخرى" وبهذا نصل إلى المعادلة الثالثة لهارولد وهي تقول:

ن ط . ع ط = د

بمعنى آخر فإن معدل تراكم الأموال "المدخرات" المطلوب لتمويل معدل النمو الطبيعي قد يساوي أولاً يساوي معدل المدخرات الحقيقي حتى في حالة التوازن المتحرك.

وفي الاقتصاد المتخلف الراكد يقابل معدل المواليد المرتفع معدل مرتفع للوفيات، ولا يكون هناك اكتشافات جديدة للموارد، كما لا يكون هناك تكوين رأسمالي عيني أو مدخرات صافية.

وهذا الاقتصاد لا يتخلف كثيراً عن واقع الأمر في بعض بلاد أفريقيا. ولا يعاني مثل هذا الاقتصاد من التضخم بل من الفقر، وذلك لأن معدل التنمية يبلغ الصفر وكذلك يبلغ الصفر كل من معدل الزيادة في تكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة والقدر المطلوب من الاستثمارات.

وفي هذه الحالة ن ط . ع ط = صفر

ونظراً لعدم تحقيق أية تنمية فإن ن ع = صفر

وكذلك ن م . ع ط = صفر

وإذا افترضنا أنه أمكن تحقيق بعض المدخرات دون أية تأثيرات أخرى، فإننا نجد أن ن ع = د = صفر، وإذا استمر هذا الاتجاه فإن ن م . ع ط يستمر مساوياً للصفر، وعلى هذا لا يمكن تحقيق أية مدخرات واستثمارات. وقد يقول البعض أنه يمكن تحقيق هذا عن طريق التضخم نظراً لأن التضخم يأخذ في العادة صورة تراكمية.

وفي ختام الفصل يلاحظ أن معدلات هارولد لا تشرح العلاقة والتفاعل بين العوامل المختلفة.

□

الفصل السابع

مطالب النمو المضطرد لهانسن

كتب هانسن نظريته عن النضوج الاقتصادي economic maturity or secular stagnating أثناء الكساد العظيم وتقول هذه النظرية أن أسباب نقص العمالة في الدول الرأسمالية النامية هي الحاجة إلى سياسة مالية وضرائبية مناسبة الأمر الذي يتطلب تدخل الحكومة بصورة مستمرة. وهكذا أثار هانسن الشكوك حول مقدرة القطاع الخاص، في ظل السوق الحرة، على تفادي الأزمات، وقد هاجم الاقتصاديون هذه النظرية على أساس أنها متشائمة، وإن كان الواقع أنها أقل تشاؤماً من النظرية الكلاسيكية ونظرية شومبيتر. فالمدرسة الكلاسيكية تؤمن أن التنمية الرأسمالية لابد وأن تنتهي بالكساد، بينما يؤمن ماركس شومبيتر بأنها سوف تنتهي بانهيار شامل. أما لب نظرية هارولد فهو صعوبة تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم في المجتمع الرأسمالي، وأن الاقتصاد يتجه بصورة تراكمية بعيداً عن التوازن. أما هانسن فقد ذكر أن تحقيق النظام الرأسمالي للنمو المستقر يتطلب فقط إتباع سياسة مالية وضرائبية مناسبة.

وقد ذكر أن إجمالي الناتج أو الدخل المحلي مقوماً بالأسعار السائدة يساوي إجمالي صوفي الاستثمارات الجديدة مضروباً في مكرر الاستثمار. أما الدخل الممكن تحقيقه في حالة العمالة الكاملة فيعتمد على عرض العمل، والموارد الطبيعية، والمعدات الرأسمالية، والتيكتيولوجيا المتوفرة،

وليس على الجزء من هذه العوامل المستغل في الإنتاج. كما يعتمد إجمالي الناتج على الميل الحدي للادخار والميل الحدي لدفع الضرائب نحو الارتفاع انخفض معدل التنمية. فكلما اتجه الميل الحدي للادخار أو لدفع الضرائب نحو الارتفاع فكلما اتجه الميل الحدي للادخار أو لدفع الضرائب انخفض معدل التنمية وذلك مع تساوي العوامل الأخرى. يعتمد الدخل على مستوى الاستثمار المفروض الذي يعتمد بدوره على نمو الدخل، فإذا ثبت الدخل القومي اختفت الاستثمارات المفروضة، وإذا ثبت معدل النمو ثبت كذلك معدل الاستثمار المفروض. وهكذا فإن الاستثمارات المفروضة تظهر في الصورة كعامل يزيد من صعوبة أو تحسن الموقف الناتج عن عوامل أخرى.

أما مقدار الاستثمارات الحكومية فيعتمد على سياسة الحكومة ذاتها، وعلى هذا فإن العامل الحقيقي المحرك هو الاستثمارات الذاتية التي تعتمد على معدل النمو في السكان، ومعدل اكتشاف الموارد الجديدة، ومعدل الاكتشافات التكنولوجية. فإذا كان الأثر الإجمالي لهذه العوامل ثابتاً ثبتت كذلك الاستثمارات الذاتية. وإذا ثبتت الاستثمارات الحكومية في نفس الوقت فإن إجمالي الناتج العملي يزيد بمعدل ثابت، وتثبت كذلك الاستثمارات المفروضة. وبمعنى آخر فإن الإنتاج الممكن تحقيقه يعتمد فقط على معدل الزيادة في القوى العاملة، الموارد الطبيعية، ومقدار رأس المال، ومستوى الكفاية الفنية.

ففي رأي هانسن عانى الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة ما بين سنة ١٩٢٠، ١٩٣٠ من اتجاه معدل السكان نحو الانخفاض، وخفت حدة اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة، كما بقى المستوى الفني على ما هو عليه، وتوقف استغلال الأراضي الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك بقيت الاستثمارات الحكومية جامدة الأمر الذي أدى إلى نقص الناتج المحلي، وبالتالي الاستثمارات المفروضة الذي زاد من حدة النقص في الدخل القومي. وقد لوحظ في نفس الوقت أن القوى العاملة، وعرض الموارد الطبيعية، سجلت بعض الزيادات الأمر الذي زاد من قدرة الاقتصاد الأمريكي على إمكان تحقيق زيادة في الإنتاج وبهذا زادت الفجوة بين الإنتاج المحلي المحقق وما كان يمكن إنتاجه، وبمعنى آخر زادت الطاقة المعطلة زيادة كبيرة في الاقتصاد الأمريكي. وتجدر الملاحظة أن هانسن اعتقد أن النقص في الاستثمار المفروض أمر طبيعي ودوري، أما النقص في الاستثمارات الذاتية فيرجع إلى أسباب بعيدة المدى. وخلاصة القول أن هانسن يدعو الحكومة إلى إتباع الوسائل الثلاثة الآتية لمقابلة النقص في استثمارات القطاع الخاص التي تؤدي إلى نقص الدخل القومي وإلى تفشي البطالة.

أولاً – القيام بمشروعات، وثانياً – تخفيض الضرائب رغبة في زيادة الاستثمارات، وثالثاً – إعادة توزيع الدخل بما يزيد من القوة الشرائية في يد الطبقة المستهلكة على حساب الطبقة المدخرة وذلك رغبة في خفض الميل الحدي للادخار وبالتالي زيادة مكرر الاستثمار.

نظرية هانسن والدول المتخلفة:

قصر هانسن نظريته على الدول المتقدمة اقتصادياً ويقتضي تطبيقها على الدول المتخلفة بعض التعديلات وأهمها انحراف عدد السكان عن الحد الأمثل، إذ أن زيادة السكان في الدول المتخلفة تمثل عبئاً كبيراً على موارد البلاد وبالتالي من قدرتها على التنمية. كذلك فإنه لا ينتظر أن يكون معدل اكتشاف الموارد الطبيعية بالمعدل الذي صادفته الدول النامية عند بدء انطلاقها وإن كان يلاحظ من جهة أخرى توفر خبرة الدول النامية مع ملاحظة أن بعض هذه الخبرات لا ينطبق على حالة الدول المتخلفة.

أما أسعار الفائدة فالدلائل تشير إلى ارتفاع معدلاتها في الدول المتخلفة الأخص خارج الجهاز المصرفي وهو ما يؤدي إلى الاعتقاد بأن تخفيضها يشجع الاستثمار، وإن كان يلاحظ أن تخفيض معدلات الفائدة له أثر عكسي على الادخار في مثل هذه الحالة. وكلما تقدمت الدول المتخلفة في حقل الاقتصاد كلما أخذ الناس أسعار الفائدة في الحسبان وكلما قل معدل التفضيل الزمني Time Preference وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبة الادخار إلى إجمالي الدخل. ويحد من هذا الاتجاه ميل معدلات الفائدة نحو الانخفاض. وهذا يعني أن مكرر الاستثمار سوف يميل نحو الانخفاض على الأقل في الفترات الأولى للتنمية. وفي الدول المتخلفة يوجد ميل طبيعي نحو التضخم ذلك لأن الاستثمارات الذاتية قليلة الأمر الذي يقتض قيام الحكومة بسد الفجوة، وفي نفس الوقت فإن قدرة الحكومة على زيادة معدلات الضرائب محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى التمويل

بالعجز. وفي مثل هذا المجتمع يكون الميل الحدي للادخار ضعيفاً ومكرر الاستثمار عالياً، فإذا قامت الحكومة بزيادة تكوين رأس المال العيني يزيد الدخل النقدي، وتزيد بالتالي الاستثمارات المفروضة ويأخذ مكرر الاستثمار إلا على في الارتفاع وفي نفس الوقت فإن الإنتاج لا يزيد بمعدل الزيادة في الدخل النقدي الأمر الذي يؤدي إلى التضخم.

ويحدث نفس الشيء أيضاً فيما لو اكتشفت موارد طبيعية جديدة، أو أمكن تحقيق تقدم فني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الذاتية، وذلك لأن هدف مشروعات التنمية هو زيادة معدل الاستثمارات العامة التي تمول بالعجز.

ويلاحظ أنه وإن كان التضخم لن يكون بالتبعية حالة مزمنة إذا لم تتبع الدولة السياسة تستهدف التعجيل بمعدل التنمية فإنه على الأقل حالة متوطنة تهدد باتخاذ صورة وبائية.

الفصل الثامن

ملخص نظريات التنمية العامة

ركزت النظرية الكلاسيكية الاهتمام على نمو السكان وتناقص غلة العمل بالنسبة إلى الأرض. أما نظريات الربح التي جاء بها مالتس وماركس والمدرسة الحديثة "شومبيتر، هانسن" فتعترف بأهمية التقدم التكنولوجي واكتشاف الموارد الجديدة كعوامل فعالة في زيادة الأرباح. كما تؤكد أهمية الطلب الفعال، وأهمية العلاقة بين الدخل والطلب الفعال والأرباح والاستثمارات. وكان ماركس قد أوضح أثر الأجور في تحديد مستوى انفاق المستهلكين، أما المدرسة الحديثة فتعترف بأن الميل الحدي للاستهلاك عند العمال والموظفين منه عند الطبقة ذات الدخل المرتفع، ولكنها في ذات الوقت تقول أن دخل كلا الطبقتين مجتمعاً هو الذي يحدد كمية الطلب الفعال.

وقد اهتمت المدرسة الحديثة، أكثر من المدرسة الكلاسيكية، بالعوامل التي تحدد الدخل النقدي، والعلاقة بين الادخار والاستثمار. وميزت بين الاستثمار المفروض، والاستثمار التلقائي، والاستثمارات الحكومية عند تحديد السياسة الواجب إتباعها. وأوضحت أهمية التقدم التكنولوجي واكتشاف الموارد الجديدة في تشجيع الاستثمارات الذاتية، أما الاستثمار المفروض فيعتمد على التغييرات في الدخل أو مقوماته

الأساسية. هذا هو الهيكل الذي جاءت به هذه المجموعة من الاقتصاديين وننتقل الآن إلى بحث مدى انطباقه على الدول المتخلفة.

التطبيق على الدول المتخلفة:

تعتمد زيادة الدخل على تكوين رأس المال العيني، والموارد الجديدة المكتشفة، ومعدل النمو في السكان، والتقدم التكنولوجي، ونسبة مزج عوامل الإنتاج. ومن أهم أغراض التخطيط الاقتصادي هو تحديد أمثل تجميع لعوامل الإنتاج.

ويحتل التقدم التكنولوجي، واكتشاف وسائل الإنتاج الحديثة، مركز الصدارة كعامل فعال في رفع الإنتاجية. وتمثل الثورة الصناعية وثبة في هذا السبيل، ولا زال العالم المتقدم في تحقيق المزيد من التقدم التكنولوجي الأمر الذي يشير إلى أن عملية التنمية مجرد البدء في التقدم الذي يضطرد بعد ذلك ويستمر على مر الزمن.

ومفتاح هذا التقدم هو المنظم. ذلك الرجل الذي يقتنص الفرص لتطبيق وسائل الإنتاج الحديثة. وهو ليس بالضرورة مكتشفاً أو مديراً. ففي أي مجتمع يعتمد التقدم الفني والاقتصادي أساساً على عدد المنظمين ومقدرتهم الفنية. والخبرة الفنية والإدارية من الأهمية بمكان بالنسبة لدفع عجلة التنمية، وهذا بالطبع يتطلب عدداً وآلات حديثة. لهذا فإن تراكم رأس المال شرط أساس للتنمية الاقتصادية سواء في المجتمع الرأسمالي أو الاشتراكي. وتكوين رأس المال العيني له مظهر مالي، سواء في المجتمع

الرأسمالي أو المجتمع الاشتراكي، إذ أنه يتطلب إما ادخار جزء من الدخل "أو دفعه في صورة ضرائب" لشراء السلع الرأسمالية اللازمة، أو اقتراض المبالغ اللازمة من الخارج ولا يمكن تحقيق التقدم التكنولوجي دون تكوين جديد لرأس المال العيني. وبمعنى آخر فإن التقدم التكنولوجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستثمارات الجديدة التي تتطلب مدخرات لتمويلها.

ونظراً لأن تكوين رأس المال العيني "الاستثمار" والتقدم التكنولوجي هما أساس التنمية، فإنه إذا اتفق على تركهما للحافز الخاص، يكون الربح عاملاً حاسماً وفعالاً. وهذا العامل كثيراً ما تهمله الحكومات في بعض الدول المتخلفة بالرغم من أنها تعتمد أساساً في مشروعاتها على الاستثمارات الخاصة.

وقد أوضح شومبيتر أهمية هذا العامل، فذكر أن معدل تكوين رأس المال العيني أو التقدم الفني لن يبلغ حداً ملحوظاً عن طريق الحافز الخاص ما لم يكن الجو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ملائماً لنمو وازدهار عدد كاف من المنظمين.

ويلاحظ أن الكثير من الدول المتخلفة لم يتخذ خطوات إيجابية في هذا السبيل، ولقد أشار الاقتصاديون منذ القرن التاسع عشر حتى الآن إلى أن الاقتصاد الرأسمالي يميل نحو الركود وعدم النمو بعد فترة، واقترح هانسن وأتباعه بعض السبل لتفادي هذا الركود. ويتفق الاقتصاديون كذلك على أن الإسراع بالتنمية عن القدر المستطاع يؤدي إلى اختلال

جوهري في الاقتصاد القومي. وقد أشار هانسن في هذا الصدد إلى فعالية السياسة المالية والضرائبية لتفادي هذا الاختلاف. كما اتفق الاقتصاديون على أن التجارة الدولية والاستثمارات الدولية بمثابة صمام أمن للنجاة من الركود بالنسبة للدول المتقدمة ذاتها.

ولا شك أن القول بأن الإسراع في التنمية يؤدي اختلال مالي، وأن السياسة المالية والضرائبية لها أثر فعال لتفادي هذا لمن الأهمية بمكان بالنسبة للدول المتخلفة. وإن كان يلاحظ أن الركود في الدول المتقدمة مرجعه زيادة الادخار المقدر على الاستثمار بالقدر اللازم لتحقيق العمالة الكاملة، أما في الدول المتخلفة فيرجع الركود إلى انخفاض مستوى الاستثمار والادخار المقدر عند أي مستوى من مستويات التوظف الكامل. وكلا الحالتين تحتاج إلى علاج مغاير، إلا أنه مما لا شك فيه أن مشروعات التنمية الطموحة لابد وأن تؤدي إلى التضخم. فإذا حاولت الدولة وقف التضخم قابلت سلسلة من الهزات، وإذا استمر التضخم تعرضت لعواقب وخيمة. ولهذا فإن المشكلة تنحصر في تحديد أكبر معدل للتنمية يتفق مع الاستقرار، أو بمعنى آخر أكبر قدر من الاستقرار يتفق مع معدل معقول للنمو.

ويجب أن تهدف الخطة نحو تحقيق ما يلي:

أولاً: زيادة الاستثمارات الحكومية بالقدر الذي يشجع الاستثمار الخاص إلى أقصى حد ممكن. فإذا أحسن اختيار المشروعات العامة أمكن

تشجيع الاستثمارات الخاصة. وإذا بلغت الاستثمارات الحكومية القدر الذي يستوعب الموارد المتاحة المحدودة لا مانع من الاستمرار فيها بشرط أن يكون معدل اكتشاف الموارد الجديدة والتقدم التكنولوجي الذي تحققه مما يؤدي إلى مزيد من التشجيع للاستثمارات الخاصة، وبشرط أن تكون الزيادة المحققة في معدل القيمة المضافة إلى رأس المال بالقدر الذي يعوض أي نقص في صافي الاستثمارات الخاصة ويجب أن يكون تمويل الاستثمارات الحكومية بطريقة لا تعوق تمويل الاستثمارات الخاصة. وأخيراً يجب ألا تقل كفاية المشروعات عن الحكومية عن المشروعات الخاصة.

ثانياً: العمل على زيادة معدل اكتشاف الموارد الجديدة والتقدم التكنولوجي وذلك بزيادة المبالغ التي تنفقها الحكومة على المسح الجيولوجي والبحث العلمي ووسائل النقل والمواصلات. كما يجب أن تشجع الحكومة استغلال الموارد الطبيعية.

ثالثاً: تدريب الفنيين والمديرين، وخفض أسعار الفائدة، وتوسيع الخدمات المصرفية والعمل على كسب الثقة.

رابعاً: العمل على رفع معدل القيمة المضافة إلى رأس المال بتحقيق المزيد من التدريب المهني والتقدم التكنولوجي.

القسم الثالث

درس من التاريخ

الفصل التاسع

النظرية التاريخية عن نشأة الرأسمالية

تعرض المؤرخون الاقتصاديون إلى نمو أوروبا الاقتصادي منذ سنة ١٥٠٠ والذي بلغ ذرته بالثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر. وقد تميزت هذه الفترة بنمو الرأسمالية. وبالرغم من أنه لا ينتظر أن تسير الدول المتخلفة في نفس الخطوات خلال نموها فإن دراسة التاريخ تنقل إليها خبرة مفيدة.

نمو الرأسمالية:

تعرض عدد كبير من الكتاب إلى أسباب وتاريخ نمو الرأسمالية، فذكر ماركس أن نمو الرأسمالية يرجع إلى القرن السادس عشر حين أدى الصراع مع الإقطاع إلى نمو طبقة البروليتاريا من مجموعة الفلاحين والملاك المتحررين الذين استغلوا بدورهم العمال واستفادوا من ارتفاع الأسعار. ونمى نوعان من رأس المال، أولهما رأس المال المستغل في الربا، وثانيهما رأس المال المستثمر في التجارة. وحتى انهيار النظام الإقطاعي لم يتمكن الرأسماليون من استثمار أموالهم في الصناعة. وقد كان لاستغلال المستعمرات والاحتكارات أثر كبير في زيادة رأس المال المتراكم.

أما سمبارت Sombart فيعتبر أن الرأسمالية نظام اقتصادي مثالي نمى منذ سنة ١٥٠٠، وبلغ ذروته في الفترة من ١٧٦٠ إلى ١٩١٤ حين أخذ

في الاضمحلال تدريجياً. وتميز هذا النظام بالتقدم الفني والحرية الاقتصادية. كما يتميز بحافز الربح دون اعتبار للنتائج الاجتماعية.

وتعليل ماكس ويبر Max Weber لنمو الرأسمالية شيق ومثار خلاف في نفس الوقت، فهو يرجع نمو الرأسمالية في القرن السادس عشرة إلى فترة الإصلاح. فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية لا تشجع السعي وراء الربح وتجميع الثروات، وهي إحدى مميزات الرأسمالية، أما تعاليم لوثر فتحفز كل فرد على تأدية عمله على أحسن وجه ممكن إذ أنه في تحقيق هذا مثل أعلى للأخلاق. ولم يعارض لوثر سوى الربا والاحتكار.

وخلاصة القول أن الطوائف التي تفرعت من الكاثوليكية دعت إلى العمل على جمع الثروات بشرط عدم الانغماس في الشهوات. فالأرباح مقدسة شأنها شأن الأجور والفائدة وذلك بشرط عدم استغلال الفقراء وأن الكسل والإهمال خطيئة كبيرة. وهكذا فإن حركة الإصلاح شجعت المنظمين والرأسماليين على السعي وراء الأرباح قدر الإمكان، وكان للتحذير من التبذير أثره الواضح في تراكم الأموال وزيادة الادخار وأضاف أن أغلبية المنظمين في الدول التي تعددت فيها الطوائف المسيحية كانت من البروتستانت.

ويعارض روبرتسون H M. Roberison هذا الرأس على أساس أن الإنسان لا يحتاج إلى الحافز الديني ليسعى إلى زيادة ثروته. ومما تجدر ملاحظته أن هناك عوامل أخرى هامة بخلاف حركة الإصلاح الديني

ساعدت على نمو الرأسمالية، منها نمو الشعور القومي، والتقدم العلمي والسياسات المتحررة.

وهناك مدرسة ترجع نمو الرأسمالية إلى انتشار التجارة في القرون الوسطى وتؤكد أهمية الحروب الصليبية في تحقيق النمو الاقتصادي. فقد كانت النتيجة الرئيسية لهذه الحروب الدينية هي استعمار بعض البلاد وفتح أسواق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، ويرتبط نمو الرأسمالية بانهيار الإقطاع فالأسباب التي أدت إلى انهيار نظام المقاطعة Manoy هي ذات الأسباب التي أدت إلى نمو الرٍأسمالية. فنظام تسوير الأرض حل محل استعباد الفلاح وقيامه ببعض الأعمال دون أجر، فتمت المدن، وبدأت طبقة الفنيين والمنظمين في الازدياد. وكان لنمو المدن أثره الواضح في العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بقصد تسويقه بعد أن كان الهدف الأول هو الاكتفاء الذاتي في القرية. كما كان لنمو المدن أثره في زيادة الطلب على العمال وارتفاع الأجور مما عجل بحركة تحرير العبيد.

ولا يوجد ثمة دليل يشير إلى الصراع بين الإقطاعيين والتجار الرأسماليين كما يدعي ماركس، إلا إذا أسمينا تنافسهم للحصول على العمال تصارعاً. وهناك مدرسة منها هنري سي Henry sea ترجع نمو الرٍأسمالية إلى فترة متأخرة. فهي تبرز أهمية المكتشفات الجغرافية وما نتج عنها من زيادة المعادن النفيسة كعامل فعال في نمو الرأسمالية. ويقول بعض الاقتصاديين أن نمو الرأسمالية الصناعية جاء على أثر اضمحلال الإقطاع ونمو المدن. فقد نمى المنظم الصناعي خلال القرن السادس عشر. ومما لا

شك فيه أن التصارع بين الإمبراطور والبابا في القرون الوسطى ترك المدنية حرة لتنمو في ظل طبقة التجار.

نظرية روستو Rostow والانطلاق نحو النمو التلقائي:

يقول بعض المؤرخين أن الرأسمالية نمت بقيام الثورة الصناعية وما أدت إليه من مخترعات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد جاء عدد من المؤرخين المعاصرين خلال العشرين سنة السابقة برأي يقول أن نمو الرأسمالية التجارية والمالية وحتى الصناعية بدأ في القرن السادس عشر. ومعنى هذا القول أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين التنظيم الاقتصادي في القرن الثامن عشر والسابع عشر والسادس عشر. وفي هذه الحالة يتساءل البعض عن أسباب ازدياد معدل التنمية بقدر كبير في القرن الثامن عشر.

وقد فسر روستو Walt Rostow هذا التضارب بنظريته عن الإطلاق نحو التنمية التلقائية. وتقول هذه النظرية أن عملية التنمية تتركز في فترة قصيرة من الزمن تمتد ما بين عشرين وثلاثين عاماً يواجه فيها الاقتصاد تغيرات جوهرية ويبدأ بعدها في الانطلاق تلقائياً. وفترة التحول هذه تسمى بفترة الانطلاق، وهي تعرف بالفترة التي يأخذ فيها معدل الاستثمار في الزيادة بالقدر الذي يزيد فيه الدخل الحقيقي للفرد وهو ما يؤدي إلى تغيرات جوهرية في فن الإنتاج تسبب زيادة الدخل التي تؤدي بدورها إلى زيادة الاستثمار وبالتالي اضطرد نمو الدخل.

ويقسم روستو التاريخ الاقتصادي لأية دولة إلى ثلاث مراحل، مرحلة طويلة تمتد نحو قرن من الزمن تستقر فيه البيئة اللازمة للانطلاق والثانية مرحلة تمتد ما بين عشرين وثلاثين عاماً يستقر فيها الانطلاق، ثم تأتي المرحلة الثالثة من النمو التلقائي على المدى الطويل تصاحبه فترات من التأرجح ثم يأخذ النمو بعدها في الاستقرار ويتخذ صورة حية.

ويقول روستو أن بداية فترة الانطلاق ترجع إلى دافع حاسم فعال لم يعط فكرة عنه.

أما عن الفترة الطويلة التي تستقر وتنمو فيها البيئة اللازمة للانطلاق فيلخصها روستو كما يلي:

تبدأ هذه الفترة ببيئة زراعية تستعمل آلات بدائية وتدخر وتستثمر قدراً ضئيلاً يكاد يكفي لمقابلة الاستهلاك والإحلال. وتأتي إلى هذه البيئة فكرة تكون عادة من خارجها. تنادي بإمكان تحقيق التقدم الاقتصادي، وتنتشر هذه الفكرة بين الطبقة المتعلمة أو الطبقة المضطهدة التي لا يكون ظروف اجتماعية خاصة تمنعها من استغلال الفرص. ويكون عادة الدافع غير اقتصادي مثل الرغبة في امتلاك السلطة الاجتماعية، والطموح السياسي، والاعتزاز بالقومية وما شاكلها. وتنمو مجموعة من الرجال المنتجين تعمل على تجميع المدخرات وتحمل المخاطر في سبيل تحقيق الأرباح على الأخص في التجارة، فيتسع السوق وتأخذ المؤسسات المالية في النمو مما يزيد من الائتمان والاستثمار. وتأخذ وسائل النقل

والمواصلات في الانتشار استناداً إلى رأس المال الأجنبي الذي يستهدف توسيع نطاق الأسواق للمنتجات الأجنبية، وأخيراً تبدأ المنشئات الصناعية في النمو وتركز إنتاجها عادة على المنتجات التي تحل محل الواردات.

ونظراً لانتشار الوسائل الصحية تأخذ نسبة الوفيات في الانخفاض مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو في السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية. وقد يعجل هذا العامل أو يعرقل التنمية بحسب ظروف البلد وقد ترتفع نسبة الاستثمار المنتج إلى ٥% من الدخل القومي، وهو معدل يكاد يؤدي إلى نمو الدخل القومي بالقدر اللازم لمقابلة الزيادة في السكان. ويستمر هذا الحال إلى فترة تتميز بضعف الكفاية الإنتاجية نظراً لأن نحو ٧٥% من السكان يعملون في الزراعة.

أما فترة الانطلاق فهي فترة معقدة وأهم ما يميزها ارتفاع معدل الاستثمار من ٥% إلى أكثر من ١٠% من الدخل القومي، وهو معدل يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بقدر يزيد بصورة قاطعة عن القدر اللازم لمقابلة الزيادة في السكان. كما تتميز هذه الفترة بنمو قطاع كبير للصناعة التحويلية يحقق معدل تنمية مرتفع. وتتميز كذلك بوجود أو نمو جهاز الغذائية. وقد يعجل هذا العامل أو يعرقل التنمية بحسب ظروف البلد.

وقد حدد روستو فترات الانطلاق لبعض الدول بصورة مبدئية كما يلي:

اسم البلد	تاريخ الانطلاق	اسم البلد	تاريخ الانطلاق
المملكة المتحدة	١٨٠٢/١٧٨٣	روسيا	١٩١٤/١٨٩٠
فرنسا	١٨٦٠/١٨٣٠	كندا	١٩١٤/١٨٩٦

بلجيكا	١٨٦٠/١٨٣٣	الأرجنتين	١٩٣٥/-
الولايات المتحدة	١٨٦٠/١٨٤٣	تركيا	١٩٣٧/-
ألمانيا	١٨٧٣/١٨٥٠	الهند	١٩٥٢/-
السويد	١٨٩٠/١٨٦٨	الصين	١٩٥٢/-
اليابان	١٩٠٠/١٨٧٨		

وخلال فترة التنمية تظهر ثلاث قطاعات في الاقتصادي القومي، الأول القطاع الذي ينمو بصورة أساسية وهو القطاع الذي تتركز فيه المخترعات واكتشافات الموارد الجديدة. والثاني هو القطاع الذي ينمو فيه الطلب المشتق على المواد الأولية (مثل الفحم والحديد بالنسبة إلى الطرق الحديدية)، والثالث القطاع الذي ينمو نظراً لنمو الدخل القومي والسكان والإنتاج.

وهذا القول بطبيعة الحال عام ولا يمكن وصفه بأنه نظرية خاصة بالتنمية الاقتصادية، ويعارض المؤرخون في إمكان تقسيم التاريخ إلى فترات بصورة دقيقة وإن كانت دراسة التاريخ تسهل إذا حاولنا تقسيمها إلى فترات. ولا تضيف نظرية روستو الجديد إلى ما ذكره السابقون من الكتاب في شأن أهمية تكوين رأس المال العيني، والتقدم التكنولوجي، وأهمية المنظمين، واتساع السوق ونمو التجارة الخارجية وأهمية التغييرات الهيكلية التي تؤدي إلى نقص أهمية قطاع الزراعة مع ارتفاع إنتاجية الفرد فيه.

الفصل العاشر

التنمية الاقتصادية ـ تاريخها وحاضرها

ما هو الاختلاف بين أحوال الدول المتخلفة الآن وحالة الدول المتقدمة عند بدء انطلاقها إلى النمو التلقائي؟ تفيد الإجابة على هذا السؤال في تقدير الصعوبات التي تواجه الدول المتخلفة في سعيها نحو رفع مستوى المعيشة. يتبين من الدراسة السطحية لتاريخ العالم الغربي بين سنة ١٧٠٠ وسنة ١٩٥٠ وجود عدة عوامل فعالة في تحقيق التنمية. هل كانت هذه العوامل حدث تاريخي لا ينتظر تكراره بالنسبة للدول المتخلفة الآن؟ يختص هذا الفصل في الإجابة على هذه الأسئلة.

أوضحنا فيما سبق أن جميع النظريات من آدم سميث إلى هانسن تعلل نمو دخل الفرد بأربعة عوامل رئيسية هي تكون رأس المال العيني، ونمو السكان، واكتشاف الموارد الجديدة، والتقدم التكنولوجي. وسنحاول على ضوء هذه العوامل بحث حالة الدول النامية عند انطلاقها ومدى انطباقها على حالة الدول المتخلفة في الوقت الحاضر.

عادت على المنتجات التي تحل محل الواردات.

ونظراً لانتشار الوسائل الصحية تأخذ نسبة الوفيات في الانخفاض مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو في السكان زيادة الطلب على المواد الغذائية. وقد يعجل هذا العامل أو يعرقل التنمية بحسب ظروف البلد.

وقد ترتفع نسبة الاستثمار المنتج إلى ٥% من الدخل القومي، وهو معدل يكاد يؤدي إلى نمو الدخل القومي بالقدر اللازم لمقابلة الزيادة في السكان. ويستمر هذا الحال إلى فترة تتميز بضعف الكفاية الإنتاجية نظراً لأن نحو ٧٥% من السكان يعملون في الزراعة.

أما فترة الانطلاق فهي فترة معقدة وأهم ما يميزها ارتفاع معدل الاستثمار من ٥% إلى أكثر من ١٠% من الدخل القومي، وهو معدل يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بقدر يزيد بصورة قاطعة عن القدر اللازم لمقابلة الزيادة في السكان. كما تتميز هذه الفترة بنمو قطاع كبير للصناعة التحويلية يحقق معدل تنمية مرتفع. وتتميز كذلك بوجود أن نمو جهاز سياسي واجتماعي وتنظيمي يرعى الرغبة في التنمية إلى الأمام.

تراوح معدل الادخار والاستثمار في الدول النامية عند انطلاقها بين ١٠%، ٢٠% من الدخل القومي. ويتراوح المعدل في الدول المتخلفة في الوقت الحاضر بين ٢%، ٦%، وهكذا تعيش هذه الدول الأخيرة دائرة مفرغة نظراً لأنه لا يمكن تحقيق معدل مرتفع للتنمية بدون معدل مرتفع لتكوين رأس المال العيني الذي يتطلب بدوره ارتفاع مستوى الدخول. وتواجه الدول المتخلفة مشكلة انخفاض دخل الفرد وبالتالي انخفاض معدل المدخرات والاستثمارات.

ويمكن تحقيق بعض الزيادات في الدخل القومي عن طريق التقدم الفني الذي لا يتطلب استثمارات كبيرة، إلا أن هذا رهن باكتشاف الرسائل الحديثة التي تلائم هذه الظروف.

ويجب أن نذكر في هذا الصدد ملاحظتين هامتين، أولهما أن الثورة الصناعية التي شاهدتها الدول الغربية تميزت بالتقدم الفني في مختلف الاتجاهات إذ تقتصر التنمية على مجرد القيام بمشروعات معينة في محيط المواصلات أو الرأي أو الزراعة، وثانيهما أن يتوفر لبعض الدول المختلفة في الوقت الحاضر وسائل للنقل والمواصلات وللري أكثر تقدماً مما توفر للدول النامية عند بدء انطلاقها. ولا يبدو أمام الدول المتخلفة سوى العمل على زيادة الادخار والاستثمار باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد لزيادة الدخل القومي.

نمو السكان:

كان عدد السكان في أوروبا صغيراً عند بدء الثورة الصناعية، وتحقيق التقدم الفني، وزيادة اكتشاف الموارد الطبيعية، واتساع نطاق الأسواق العالمية، ارتفع الحجم الأمثل للسكان، وبقي العدد الفعلي أقل من هذا الحجم الأمثل خلال فترة النمو السريع.

أما في بعض بلاد أمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر فلا يحتمل أن تؤدي زيادة السكان إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل إلا إذا قامت بمشروعات مناسبة للتنمية الاقتصادية. كذلك ينتظر في أغلب بلاد الشرق الأوسط وآسيا أن ينخفض دخل الفرد بالرغم من ثبات الإنتاجية الحدية للسكان نظراً لارتفاع معدل الزيادة في السكان.وهكذا يلاحظ أن مشروعات التنمية في بلد يكون فيه عدد السكان أقل من الحجم الأمثل تؤدي إلى تشجيع مزيد من التنمية ذلك لأن تشجع الاستثمار في المباني،

ووسائل النقل والمرافق العامة تعمل على ثبات نسبة العمل إلى رأس المال عند الحد الأمثل طوال فترة التنمية الاقتصادية، أما إذا كان حجم السكان الفعلي أكبر من الحجم الأمثل فإن ذلك يعوق التنمية ويحول دون تحقيق أية زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي ينبغي الادخار والاستثمار عند حد منخفض.

وبالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن نمو السكان في الدول المتخلفة غير منتج لأن ارتفاع نسبة المواليد والوفيات يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأطفال غير المنتجين إلى مجموع السكان فضلاً عن أن جزءاً كبيراً منهم يموت قبل قيامه بالإنتاج.

وفي إيجاز فإن الدول المتقدمة حالياً انطلقت نحو التنمية التلقائية قبل أن تواجه الزيادة الكبيرة في عدد سكانها وذلك بعكس الدول المتخلفة حالياً التي واجهت الانفجار في عدد سكانها قبل أن تأخذ في الانطلاق.

ولعل أهم نتيجة لهذا هو انخفاض المعدل الحالي للدخل الحقيقي للفرد في الدول المتخلفة بالمقارنة بالدول النامية قبل انطلاقها. وبالرغم من صعوبة المقارنة بالأرقام فإن تقديرات فيليس دين تشير بعد استبعاد أثر التغييرات في مستوى الأسعار، إلى أن دخل الفرد في إنجلترا في القرن الثامن عشر كان أقرب إلى دخل الفرد في الوقت الحضر في الأرجنتين وشيلي إلى دخل الفرد في الهند وبورما. ومن الطبيعي أنه يمكن ادخار قدر أكبر من

دخل يقرب من ٣٠٠ دولار سنوياً بالمقارنة بدخل يبلغ حوالي ١٠٠ دولار سنوياً.

ويرجع ارتفاع دخل الفرد في أوروبا عند بدء انطلاقها إلا أنها شاهدت قبل ذلك فترة طويلة من التقدم الزراعي، ثم جاءت الثورة الصناعية فشجعت بدورها المزيد من الإنتاجية في محيط الزراعة بفضل انتشار المكينة. أما الدول المتخلفة فتعاني فضلاً عن زيادة عدد السكان الزراعيين من انخفاض الإنتاجية وتفتت الملكية.

اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة:

بالرغم من أن نظريات التنمية الاقتصادية تؤكد أهمية اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة فإنها تذكر أن هذا العامل لا يكفي في حد ذاته لدفع عجلة التنمية. ومما لا شك فيه أن اكتشاف الموارد الجديدة عامل هام في تحديد مستوى الاستثمار الحالي بالنسبة للماضي، ذلك لأن استمرار معدل الاكتشاف في المستقبل لا يؤدي إلى نقص معدل الاستثمار بالمقارنة بالماضي. ويلاحظ أنه بالرغم من أن كثيراً من الموارد الجديدة اكتشفت في عدد كبير من الدول المتخلفة، إلا أن معدل التنمية في هذه الدول لم يرتفع بقدر ملحوظ. ولا ينتظر أن يرتفع معدل الاكتشاف في المستقبل بالقدر الذي يزيد من معدل الاستثمار. فلا تتوافر للدول المتخلفة مواردها طبيعية وأراض غير مستغلة بالقدر الذي توافر للولايات المتحدة وكندا مثلاً عند بدء انطلاقهما. فقد أدى توفر الموارد الطبيعية والأراضي الجديدة في هذه البلاد إلى نمو عدد كبير من المنظمين الذين قاموا بمجهودات ضخمة.

التقدم التكنولوجي:

تؤكد نظريات التنمية أهمية زيادة معدل التقدم التكنولوجي بدلاً من مجرد الاكتفاء بتحقيق تقدم تكنولوجي. والأمل في ارتفاع معدل التقدم الفني كبير بالمقارنة بمعدل اكتشاف الموارد الطبيعية الجديدة نظراً لأن مستوى الكفاية الإنتاجية الحالي منخفض في الريف حيث تعيش الغالبية العظمى من سكان البلاد المتخلفة. وتنحصر المشكلة في رفع الكفاية الإنتاجية حتى تلحق بالدول النامية. ويكتنف هذا صعوبات ضخمة إذ أن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة، أو اكتشاف وسائل جديدة أقل تكلفة تلائم الدول المتخلفة.

وتشير نظرية شومبيتر إلى أثر المنظمين في تطبيق وتقدم المخترعات. ومن المؤسف أن الدول المتخلفة تفتقر إلى طبقة المنظمين الوطنيين. وقد كفلت حركة الإصلاح الديني في أوروبا البيئة الملائمة لنمو هذه الطبقة، فقد شجعت عوامل كثيرة على نمو وازدهار هذه الطبقة. أما في الدول المتخلفة فيسعى الفرد المتعلم في أغلب الأحيان إلى أن يكون طبيباً أو محامياً أو أستاذاً بالجامعة أو مهندساً أو موظفاً بالحكومة، أما الفرد الذي يتجه إلى العمل الحر فهو مثل للفشل. كما أن احترام وتقدير المخترعات لا وجود له في الدول المتخلفة.

ويمكن للحكومة في الدول المتخلفة أن تحل محل القطاع الخاص في الاكتشافات والتجديد. إلا أنه كما قال سنجر Singer تفتقر الدول المتخلفة إلى العدد الكافي من الرجال المدربين في الوظائف الرئيسية

بالحكومة. فإذا تولى هؤلاء الناس على قلتهم مسئولية التنمية فإنه يحتمل أن يهملوا الوظائف الروتينية للحكومة مما يؤدي إلى سوء الإدارة وهو أهم عامل يعوق التنمية الاقتصادية. وأضاف سنجر أنه لا يفيد التنمية الاقتصادية خلطها بالقومية وغيرها من السياسات المحلية.

وتعاني الدول المتخلفة بالإضافة إلى ذلك من عجز ميزان مدفوعاتها. بينما يتطلب التقدم الفني المزيد من تكوين رأس المال العيني الذي بدوره يزيد من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وعموماً فإن التقدم الفني بالرغم مما يعوقه من مصاعب يبدو الأمل الكبير الذي سوف يعاون على تنمية البلاد المتخلفة.

وقد تقدمت أوروبا والعالم الجديد أثناء الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، فارتفع عدد السكان من مستوى يقل عن الحجم الأمثل مما ساعد على التنمية، وصاحب نمو السكان الهجرة إلى المناطق الغنية، واكتشاف الموارد الطبيعية وارتفاع معدل التقدم التكنولوجي الذي شجع بدوره على اكتشاف المزيد من الموارد الجديدة، كما أدى نمو السكان إلى زيادة الطلب على المنتجات الجديدة، وبالتالي تكوين رأس المال العيني الذي أخذ في الارتفاع بمعدل يفوق معدل الزيادة في السكان.

ولكن بالرغم من هذه الظروف لا يبدو نمو الدول المتخلفة لا يبدو مستحيلاً وإن كان لا يحتمل أن تتوافر عوامل التنمية بالكم والكيف الذي توافر للعالم الغربي عند بدء انطلاقه.

العوامل السياسية:

تعاونت العوامل الاقتصادية والسياسية على نمو العالم الغربي خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، ففي خلال هذه الفترة كانت بعض الدول مثل أمريكا وكندا ترزح تحت نير الاستعمار. وقد اتبعت إنجلترا، وهي أهم الدول الاستعمارية في ذلك الوقت، سياسة التجارة الحرة نظراً لأنها كانت تتمتع بمركز احتكاري فضلا عن اعتمادها إلى حد كبير على الاستيراد والتصدير. وقد استثمرت إنجلترا مبالغ ضخمة في مستعمراتها وهو ما ساعد كثيراً على نمو هذه البلاد.

واستطاعت الدول الاستعمارية أن تحقق الاستقرار السياسي في مستعمراتها، كما أن هذه الدول لم تظهر العداء نحو رأس المال الأجنبي، فحتى الولايات المتحدة التي كسبت استقلالها بعد ثورة ضد بريطانيا لم تقف الشعور الوطني حائلاً دون استثمار رأس المال البريطاني بقدر كبير.

ولكن بالرغم من هذه الظروف لا يبدو نمو الدول المتخلفة فأغلبها نال استقلاله، ونمت به نقابات العمال، كما أن بعضها يصعب التكهن بسياساته الاقتصادية وما تتخذه حكوماته من إجراءات قد تضر برأس المال الأجنبي استناداً إلى الشعور الوطني وهو ما يضيف المزيد من المخاطر بالنسبة للاستثمار في هذه الدول.

إن أغلب الاستثمارات الأجنبية التي تمت في المستعمرات خلال القرنين الثامن والتاسع عشر قام بها أبناء الدولة المستعمرة ذاتها، فقد

هاجر العمال ورأس المال إلى هذه المستعمرات. وكان المهاجرون، وهم النواة لطبقة المديرين والمنظمين، يتحدثون لغة بلادهم الأصلية، ولهم نفس ثقافتها، وهو ما زاد من ثقة رأس المال الأجنبي في الاستثمار في هذه المستعمرات.

والدول المتخلفة تحاول منذ البدء تحقيق الرفاهية في أسرع وقت ممكن وذلك ما حدث في الدول النامية التي عاشت فترات طويلة من التقشف والحرمان ولم تبدأ في تطبيق مبادئ الرفاهية إلا بعد زمن طويل من العمل المضني في محيط التصنيع. فالدول المتخلفة تسعى إلى تحقيق الرفاهية بين يوم وليلة، لهذا تصدر قوانين لمعاشات الشيخوخة والتأمين ضد البطالة، وتؤمم الطب، وتحدد ساعات العمل بأربعين ساعة في الأسبوع، وما شابهها من السياسات. أما الدول النامية فاتبعت عند بدء نشأتها عكس هذه السياسات، فلم تشجع نمو نقابات العمال بصورة فعالة قبل مضي فترة كبيرة. وتشير الدلائل إلى أن مستوى معيشة الشعب الأوربي هبط في المراحل الأولى للثورة الصناعية. فقد كان مستوى المعيشة في الأزقة في بريطانيا خلال القرن الثاني عشر أقل كثيراً من مستوى معيشة أهل الريف في تلك البلاد، في ذلك الوقت، بل ويحتمل أنه كان أقل من مستوى معيشة الفلاح الإندونيسي اليوم. ويعمل الكثير من الدول المتخلفة على نمو نقابات العمال قبل التصنيع، بل وفي عدد من الدول المتخلفة تطالب النقابات – بإيعاز من الحكومة – برفع الأجور، وخفض ساعات العمل، وغيرها من المطالب التي تحد من الادخار والاستثمار.

وأخيراً فكما ذكر هانسن يلاحظ أن النظام الضرائبي في الدول النامية عند بدء انطلاقها ساعد على انتقال الثروة من الفقراء، وهم جمهور المستهلكين، إلى الأغنياء، وهم طبقة المدخرين. فكانت أغلب الضرائب تفرض على الواردات والإنتاج، وعلى هذا وقع عبؤها على الطبقة الفقيرة خصوصاً وأن ضرائب الدخل أو التركات لم تكن معروفة في ذلك الوقت. بل وكانت أغلب المصروفات الحكومية توجه لصالح الطبقة الغنية ذاتها، كدفع الفائدة على الدين العام، وعانة المشروعات الخاصة، وتحسين وسائل النقل والمواصلات وما شكلها. وبالرغم من عدم تمشي هذه الأنظمة مع العدالة الاجتماعية فإنها زادت من المبالغ المدخرة والمستثمرة مما دفع عجلة التنمية.

العوامل الاجتماعية:

شجعت حركة الإصلاح الديني الميل إلى الادخار مما ساعد على تمويل المشروعات الإنتاجية. وتفتقر الفئات ذات الدخل المرتفع في الدول المتخلفة إلى الميل إلى الادخار بسبب الرغبة في تقليد مستوى المعيشة الغربي وهو ما أدى إلى زيادة الميل للاستهلاك وبالتالي نقص الميل إلى الادخار.

كما يلاحظ أن الروابط العائلية قوية في الدول المتخلفة وهو ما يحد من الرغبة من الهجرة ويؤدي إلى توزيع أرباح الفرد بين عدد كبير من أفراد عائلته. وهذا الأمر لا يشجع الإنتاج طالما أن عدداً كبيراً من الناس يشترك في ثمار.

ومما لا شك فيه أن تقليد الناجحين والمتقدمين عامل فعال في دفع عجلة التنمية وإنماء القوة الخلافة الكامنة في النفس البشرية، ولكن لا يجب أن يمتد التقليد إلى استيراد السلع الكمالية وبالتالي زيادة عجز ميزان المدفوعات.

العوامل الفنية

وعمومًا فإنه يمكن القول أن أغلب عوامل التنمية كانت أنسب عند الدول الغربية عند بدء انطلاقها منها عند الدول المتخلفة في الوقت الحاضر. فمقارنة الموارد الطبيعية التي توفرت للولايات المتحدة الأمريكية وكندا منذ قرنين من الزمن بما يتوفر لليبيا وشرق الباكستان الآن تظهر التفاوت الكبير في نصيب الفرد. حقيقة أن الاختلاف أقل إذا قارنا بإندونيسيا، ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن نسبة عوامل الإنتاج المختلفة من أرض وعمل ورأسمال عند كانت في الدول المتخلفة في الوقت الحاضر، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة العمال في الزراعة إلى إجمالي العمالة، زيادة العمال عن القدر المطلوب، ونقص الموارد الطبيعية ورأس المال.

وبالإضافة إلى ذلك تواجه الدول المتخلفة مشكلة انتشار البطالة الأمر الذي يحد من قدرتها على اختيار المشروعات الأكثر إنتاجًا نظرًا لأنها قد لا تحقق عمالة سريعة لمقابلة البطالة التي تمثل مشكلة اجتماعية شديدة الخطورة. وغني عن القول أن المشروعات الأكثر إنتاجًا هي التي تساعد على الادخار والاستثمار وبالتالي رفع مستوى المعيشة لطبقات الشعب.

ومما يؤسف له أن أغلب المخترعات توفر العمل دون رأس المال، وهو ما تفتقر إليه الدولة المتخلفة. ويصعب على الدول المتخلفة اكتشاف المخترعات التي تناسبها، وهي مشكلة تقابل مثلها الدول النامية عند انطلاقها، أما إنها حققت المخترعات تلائم ظروفها.

وفضلاً عن ذلك فإنه معدل تكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة أعلى في الدول المتخلفة عنه في الدول النامية ذلك لأن المشروعات في الدول المتخلفة تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على رأس المال الاجتماعي في صورة مبان سكنية، ومرافق عامة، ووسائل نقل ومواصلات. وحتى في محيط الزراعة فإن تكلفة المشروعات مرتفعة بالنسبة لما تدره من قيمة مضافة نظرًا للحاجة إلى القيام بمشروعات للإصلاح الزراعي وتطبيق وسائل الإنتاج الحديثة، واستصلاح الأراضي، وما شاكلها. وهنا تبرز دائرة مفرغة، بمعنى أن الدول النامية بعكس الدول المتخلفة تستطيع أن تزيد من دخل الفرد بتضحيات أقل من الدول المتخلفة.

وتحتاج الدول المتخلفة إلى اكتشاف وسائل إنتاج تناسب إمكانياتها. هذا بالإضافة إلى إنشاء مصنع واحد، كما قال روسنتين رود أن لا يكون مربحًا ذلك لأن نصيب منتجاته من الزيادة في الدخل لا يكفي لشراء منتجاته، ولهذا فإن التنمية تتطلب إنشاء عدد كبير من المصانع حتى يزيد الدخل القومي في مجموعة بالقدر الذي يكفي لخلق الطلب الفعال على منتجاتها جميعًا.

هل التنمية مستحيلة

أوضحنا فيما سبق أن الدول المتخلفة حاليًا قد تمتاز عن الدول النامية عند بدء انطلاقها في عامل واحد هو تركز أغلبية السكان في قطاع رئيسي منخفض الإنتاجية وتمكن فيه فرصة تطبيق وسائل الإنتاج الحديثة المتبعة في الدول النامية. وحتى هذا الاحتمال مشكوك فيه ذلك لأن وسائل الإنتاج الحديثة قد لا تلائم الدول المتخلفة.

ولن يعني هذا أن الدول المتخلفة في مركز أسوأ من الدول النامية عند بدء انطلاقها، إذ يمكن تحقيق التقدم إذا تكاتفت جهود كل من الدولة المتخلفة والدول النامية على تحقيقه.

القسم الرابع

نظريات التخلف

الفصل الحادي عشر

النظريات العامة ـ الجغرافيا والتصميم

تقع أغلب الدول المتخلفة في المناطق القطبية والمناطق الحارة، ولا يدل هذا على وجود ارتباط بين المناخ والنمو الاقتصادي، فقد نمت حضارات وإمبراطوريات في كثير من المناطق الحارة، كما ثبت أن الجو الحار لا يؤثر على الإنتاجية.. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المناخ المعتدل يلائم الزراعة، أما الصناعة فلا تتأثر بالمناخ نظرًا لسهولة نقل المصانع من بلد لآخر. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا بقيت غالبية سكان دول المنطقة الحارة في حالة تخلف دون أن تنتقل إلى أنشطة أخرى أكثر إنتاجًا؟ قد يرجع ذلك إلى أن سكان الدول المتخلفة يعانون، كما يظهر من البيان التالي، من سوء التغذية ونقص الوحدات الحرارية عن القدر المطلوب.

المنطقة والبلد	عدد الوحدات الحرارية	القدر المطلوب	النسبة المئوية للفرق
الشرق الأقصى			
سيلان	١٩٧٠	٢٢٧٠	١٣.٢ –
الهند	١٧٠٠	٢٢٥٠	٢٤.٤ –
اليابان	٢٢٠٠	٢٣٣٠	٩.٩ –
الفيلبين	١٩٦٠	٢٢٣٠	١٢.١ –
الشرق الأوسط			
قبرص	٢٤٧٠	٢٥١٠	١.٦ –

مصر	٢٢٩٠	٢٣٩٠	– ٤.٢
تركيا	٢٤٨٠	٢٤٤٠	+ ١.٦
أفريقيا			
موريتييس	٢٢٣٠	٢٤١٠	– ٧.٥
اتحاد جنوب أفريقيا	٢٥٢٠	٢٤٠٠	+ ٥.٠
أمريكا اللاتينية			
الأرجنتين	٣١٩٠	٢٦٠٠	+ ٢٢.٧
البرازيل	٢٣٤٠	٢٤٥٠	– ٤.٥
شيلي	٢٣٦٠	٢٦٤٠	– ١٠.٦
المكسيك	٢٠٥٠	٢٤٩٠	– ١٧.٦
أوروجواي	٢٥٨٠	٢٥٧٠	– ٠.٧
أوربا			
الدنمارك	٣١٦٠	٢٧٥٠	+ ١٤.٩
فرنسا	٢٧٧٠	٢٥٥٠	+ ٨.٦
اليونان	٢٥١٠	٢٣٩٠	+ ٥.٠
إيطاليا	٢٣٤٠	٢٤٤٠	– ٤.١
النرويج	٣١٤٠	٢٨٥٠	+ ١٠.٢
المملكة المتحدة	٣١٠٠	٢٦٠٠	+ ١٦.٩
أمريكا الشمالية وأستراليا			
أستراليا	٣١٦٠	٢٦٢٠	+ ٢٠.٣
الولايات المتحدة	٣١٣٠	٢٦٤٠	+ ١٨.٥

أسباب نقص الإنتاجية في المناطق الاستوائية

تتميز المناطق الاستوائية بضعف التربة بالمقارنة بالمناطق المعتدلة فأراضي الغابات تتغذى على الورق الساقط من الشجر لهذا ما أن تقتلع الغابات حتى يظهر الرمل وتضعف التربة. كذلك تتعرض المحصولات الزراعية للآفات والأمراض فضلاً عن صعوبة التسميد وضعف الثروة الحيوانية.

وتقل مساوئ المناخ الحار بالتقدم العلمي والفني في مكافحة الأمراض، واختيار البذور الجيدة، واستعمال السماد، وتقدم وسائل النقل والإنتاج.

وأخيرًا يجب الإشارة إلى أن البلاد المتخلفة لا تقع جميعها في المناطق الحارة، فكوريا مثلاً تقع في المنطقة المعتدلة كما أن نمو بعض البلاد لم يكن بسبب تحسن مناخها.

الفصل الثاني عشر

النظريات العامة: نظرية بوك

حاول بعض الاقتصاديون وعلى رأسهم بوك J.H. Bocke استنباط نظرية تنطبق على الظروف الاجتماعية للدول المتخلفة ونظرية بوك عن الازدواج الاجتماعي ذات أهمية في هذا الصدد.

خدم هذا الكاتب مدة طويلة في حكومة إندونيسيا وعمل أستاذًا للاقتصاد الشرقي في جامعة لاون. وبالرغم من أنه بنى نظرية على خبرته بإندونيسيا إلا أنه ذكر أنها تنطبق على الدول المتخلفة عامة.

ويعرف الازدواج الاجتماعي بالحالة التي يتعارض فيها النظام الاجتماعي المستوردة من الخارج مع النظام الاجتماعي السائد داخل البلاد ويشير إلى أن أغلب النظم الاجتماعية المستوردة هي الرأسمالية، وقد تكون في بعض الأحيان نظمًا اشتراكية أو شيوعية أو مزيجًا منها وتطبق الرأسمالية أو غيرها من المذاهب على نظام اجتماعي سابق عليها وهو ما يؤدي إلى عدم امتزاجها مع النظام الداخلي، فالشرق شرق والغرب غرب ولا يمكن لها أن يتقابلا.وفي ظل هذا الازدواج يوجد قطاع له مطالب محدودة وقطاع مطالبه كثيرة نظرًا لأنه يعيش على المستوى الغربي.

ففي القطاع البدائي يؤدي ارتفاع الأسعار، بعكس الحال في الدول النامية، إلى نقص الإنتاج نظرًا لأنه مطالب لأسرة محددة، كما يؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة الإنتاج رغبة في مقابلة المطالب الضرورية للأسرة. فمطالب الأسرة في هذا المجتمع البدائي تحددها عوامل اجتماعية وليست اقتصادية، فلا يتوافر حافز للربح فعلاً عن أن الأرباح غير منتظمة بالقدر الذي يجعلها من قبيل الدخل. ويلاحظ كذلك في هذا المجتمع ضعف الميل للاستثمار وعدم الرغبة في تحمل المخاطر.

وكل هذه المظاهر عكس ما يحدث في القطاع الصناعي أو القطاع الرأسمالي، ففي هذا القطاع يسود المنطق بينما يتغير القطاع بالسلبية والقنوط.

من أجل هذا التضارب فإن نظريات الاقتصاد الغربية لا تنطبق على البلاد الشرقية، فنظريات الاقتصاد الغربية مبنية على أن المطالب غير محدودة، كما أنها تفترض وجود اقتصاد نقدي وغيره من التنظيمات التي لا تتوافر في المجتمعات الشرقية. كما أن النظريات الغربية تشرح الظواهر في النظام الرأسمالي، أما النظام في الشرق فهو سابق على النظام.

تنفيذ السياسات

وقد انعكست هذه الصورة القائمة على السياسة التي يقترحها بوك فهو يدعو إلى أن تتخلى الدول النامية عن مساعدة الدول المتخلفة وذلك لأن محاولة تنميتها على النسق الغربي تؤدي إلى نتائج عكسية فوجود

قطاعين مختلفين متضاربين يجعل من المستحيل اتخاذ سياسية موحدة للاقتصاد القومي في مجموعه فالسياسة التي تناسب قطاعًا تضر بالقطاع الآخر.

فالعقلية المنتشرة بين المزارعين تعوق تطبيق وسائل الإنتاج الحديثة، وحتى في الصناعة يصعب تطبيق وسائل الإنتاج الأوربية. ولا تستطيع الحكومة حل مشكلة البطالة نظرًا لأن مطالب الشعب محدودة وهو ما يعوق التنمية الاقتصادية.

لهذه العوامل يرى بوك أن التنمية سواء في الصناعة أو الزراعة لابد وأن تكون بطيئة وعلى نطاق ضيق.

ومما لاشك فيه أن بوك تأثر بالبيئة التي عاش فيها في إندونيسيا (١٩٠٠ – ١٩٣٠)، ففي خلال هذه الفترة فشلت المجهودات التي قامت بها هولندا في تحقيق أي تقدم اقتصادي، فانخفض نصيب الفرد من الدخل، وذهبت أرباح الاستثمارات المحققة إلى جيوب الهولنديين والأجانب وهم طبقة المنظمين.

ولاشك أن الازدواج الاجتماعي الذي أشار إليه بوك مظهر من مظاهر التخلف، فالإنتاجية منخفضة في القطاع الزراعي، ومرتفعة نسبيًا في القطاع الصناعي والتجاري. والتغلب على هذا الازدواج من الصعوبة بمكان.

ولو صح قول بوك لكانت كل المجهودات التي تقوم بها الدول المتخلفة للانطلاق نحو التنمية التلقائية دون جدوى. والحقائق تشير إلى عكس ذلك، فمطالب الشعب ليست محدودة كما يقول بوك، فالميل للاستهلاك مرتفع في الدول المتخلفة وليس أدل على ذلك من أن أية زيادة في الأرباح يحققها الزارعون تصرف في وقت قصير على السلع الاستهلاكية كذلك يصعب موافقة بوك في شأن صعوبة تطبيق التقدم التكنولوجي في الدول المتخلفة، فهناك الكثير من المصانع والمؤسسات التي تدار بكفاية.

والفلاحون يتذوقون حياة المدن بمقاهيها وملاهيها ولن يترددوا في الهجرة إليها متى سنحت الفرصة. كما أن الحافز على الإنتاج في البيئة البدائية لا يقل عن الحافز في أوربا أو غيرها من البلاد النامية والدلائل تشير إلى عكس ما جاء به بوك في شأن أثر ارتفاع الأسعار على الإنتاج.

هل الازدواج مظهر شرقي

ذكر بوك أن الازدواج موجود في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق وبعض الدول الأوربية ذاتها، ومن أبرز الأمثلة إيطاليا، وحتى في الولايات المتحدة وكندا توجد بعض المناطق المتخلفة. كما أن كثيراً من الصفات التي يتميز بها المجتمع الغربي منتشرة في بعض المجتمعات الشرقية، ومنها السعي وراء الربح والاستثمار في المشروعات الطويلة الأجل.

كما أنا رأي بوك في شأن عدم انطباق النظريات الاقتصادية الغربية على الدول المتخلفة غير صحيح تمامًا فمن الممكن تطبيقها بشرط أن نأخذ في الحسبان هيكل الدول المتخلفة. وإذا كانت هناك بعض الاختلافات فهي في الدرجة وليس في النوع.

الفصل الثالث عشر

النظريات الجزئية: الثقافة، والهيكل، والدافع، والتنظيم

بالرغم من أننا نعارض نظرية بوك عن الازدواج الاجتماعي فإننا تؤكد أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية في التنمية الاقتصادية، فهذه العوامل، كما قال بلدوين وميير Baldein and Meier لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية ذاتها. ويتعين أن يصاحب مشروعات التنمية بعض التغييرات الهيكلية والاجتماعية، مثل خلق طلب جديد، وقوى محركة جديدة، ووسائل جديدة للإنتاج، ومؤسسات جديدة تعمل على زيادة الدخل القومي. وإذا وجدت عوائق دينية يجب تغييرها، كما إنه يلزم أن ينتشر في الشعب الشعور بالثقة والإيمان بإمكانه التحكم في الطبيعة بتعلم الوسائل الحديثة. وعمومًا يجب أن تكون الرغبة في التنمية هدفًا هامًا من أهداف الشعب ومقدساته.

نظرية النجاح والتنظيم:

ذكر الأستاذ ماكليلاند Prof. McCllelland أن الاقتصاديين لم يهتموا بالعوامل النفسانية نظرًا لأن الخبراء في علم النفس لم يقدموا حقائق محددة إلى المهتمين بالتنمية الاقتصادية. ويمكن تلخيص رأي ماكليلاند فيما يلي:

١– تعتمد التنمية الاقتصادية على الأعمال الممتازة التي تقوم بها طبقة المنظمين.

٢– والدافع إلى الإنتاج المرموق غير واضح ولكنه يتضمن الرغبة الصادقة في تحقيق التقدم.

٣– تشير بعض الدلائل والاستنباطات إلى توفر هذا الدافع في الدول النامية وندرته في الدول المتخلفة.

٤– أن تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة يتطلب زيادة الأفراد ذوي الكفاية الممتازة والتنظيم الممتاز.

لهذا يوصي ماكليلاند بتغيير الدوافع والمقدسات في أفراد الشعب وذلك بالإقناع والتعليم وإدخال تعديلات جوهرية في النظام الاجتماعي والتدريب الخلقي وعلى الأخص في أيام الطفولة. وبهذه الطريقة تنتشر الدوافع والمقدسات منذ البداية، وبمعنى آخر فإن ماكليلاند يرى أن الانطلاق نحو التنمية يتطلب فترة طويلة تستقر وتنمو فيها البيئة النفسانية اللازمة لهذا الانطلاق.

نظرية هاجن عن الانتقال إلى التنمية الاقتصادية:

تعتمد نظرية هانج Hagen على علم النفس، فهي تقول أن تكوين رأس المال يدفع التنمية الاقتصادية ذلك لأن الاستثمار الجديد هو الوسيلة الأساسية لتطبيق التكنولوجيا الجديدة. وعلى هذا فإن عملية التنمية هو دفع عجلة التكنولوجيا من حالة الركود إلى حالة التقدم المستمر.

وقد أورد الكاتب النموذج التالي لعوامل التنمية وهو يتكون من (١) هيكل الإنتاج وهو يتضمن وسائل الإنتاج الفنية، ومعدل التقدم الفني، وتكوين الإنتاج، ومعدل الادخار والاستثمار، وتكوين الاستثمارات، (ب) الهيكل الاجتماعي، وهو يتضمن المحيط الجغرافي،والعلاقة بين الطبقات، والعلاقات الشخصية، (جـ) تكوين الشخصية، وهو يتضمن المعرفة والنظرية العالمية والمطالب، وأخيراً (د) المقدسات فيما يتعلق بالعمل والإنتاج.

ويرجع النقص في عدد المنظمين في البيئة المختلفة إلى أن هيكل الإنتاج، والهيكل الاجتماعي، وتكوين الشخصية، والمقدسات كلها لا تشجع الإنتاج. لهذا فإن دفع التقدم يتطلب تعديل قيم جميع العوامل التي أوردها في نموذجه.

فالاقتصاد الزراعي يتميز بالتخلف والروابط العائلية والطاعة العمياء لكبار الأمر الذي يحد من إمكان التقدم الفني وتطبيق الجديد من وسائل الإنتاج. أما في البيئة النامية فلا تتدخل العوامل الشخصية في الإنتاج. وأخيراً ذكر هاجن أن تحقيق التقدم الفني يتطلب تعديل القيم الاجتماعية للبيئة وذلك باتساع أفق الشعب ونطاق معرفته وخبرته واحترامه للحرف والصناعات المختلفة. ويشير هاجن إلى صعوبة تحقيق هذه التطورات في فترة قصيرة ولكن من الممكن تحقيقها إذا كانت الهزة الخارجية شديدة بقدر كاف.

الفصل الرابع عشر

النظريات الجزئية: الازدواج التكنولوجي والانفجار السكاني

تستوعب الزيادة في السكان في الدول المتخلفة الزيادة المحققة في الدخل الأمر الذي لم تصادفه الدول النامية عند بدء انطلاقها. فقد أخذ الدخل في الزيادة في الدول النامية بقدر يفوق معدل الزيادة في السكان وهو ما أدى إلى خفض معدلات الخصوبة.

وتغاير التطورات في الدول المتخلفة ما حدث في الدول النامية لعدة أسباب. فعندما اتصلت الدول الاستعمارية بالدول الأسيوية والأفريقية في القرن السادس عشر لم تكن هذه الدول الأخيرة مكتظة بالسكان بالنسبة لمواردها الطبيعية. وفي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حين اقتصرت علاقة الدول الاستعمارية بهذه المناطق على التجارة، تقدمت الدول الأوربية نحو الانطلاق التلقائي ولم يسجل سكان أسيا وأفريقيا زيادة كبيرة.

وفي القرن التاسع عشر تقريبًا تحولت علاقة الدول الأوربية بآسيا وأفريقيا من مجرد التجارة إلى الاستعمار والاحتلال والتوطن. فنظرًا لإقامة الأوربيين في بعض هذه المناطق قاموا بمحاربة الأمراض والأوبئة، وعملوا على تحسين المستوى الصحي حماية لأنفسهم. وقد أمكنه تحقيق بعض الزيادات في الدخل القومي في هذه المناطق مما أدى إلى زيادة السكان

خصوصًا بعد أن اتجهت معدلات الوفيات نحو الانخفاض. أما معدلات الخصوبة فبقيت عند مستواها المرتفع ذلك لأن الإنجاب لا تنخفض قبل مرور فترة طويلة من الزمن يطرد فيها نمو نصيب الفرد من الدخل القومي. وبمعنى آخر يعكس الانفجار السكاني في بعض بلاد آسيا الفجوة الزمنية بين انخفاض معدلات الوفيات واتجاه معدلات الخصوبة نحو النقص.

يضاف إلى ذلك أن الزيادة في الدخل التي أمكن تحقيقها تركزت في القطاع الزراعي واستخراج المواد المعدنية، وهذا لم يؤد إلى نمو المدن وسكان الحضر عمومًا وبخاصة أن الاستعمار لم يشجع نمو الصناعة أو طبقة المنظمين. ومما لا شك فيه أن يتعين أن يصاحب التصنيع زيادة في سكان الحضر إلى أن يرتفع مستوى المعيشة بصورة فعالة تعمل على نقص الميل للإنجاب.

نظرية هاجن عن منطقية السكان

يعارض هاجن Everette Hagen رأي المدرسة شبه المالتسية التي تقول أن نمو السكان يعوق التنمية الاقتصادية. فهو يؤكد أنه كلما تقدمت الدول في محيط التكنولوجيا كلما زاد الدخل، وتعود الشعب على مستوى معيشة معين يعمل على خفض معدلات الخصوبة. إلى نقص معدلات الوفيات وبالتالي ارتفاع معدل الزيادة في السكان صحيح أن زيادة دخل الفرد والتقدم التكنولوجي في المرحلة الأولى يؤدي إلا أنه في المرحلة الثانية تتجه معدلات الخصوبة نحو الانخفاض بسبب بقاء نصيب الفرد من الدخل القومي في مستوى يجاوز حد الكفاف، وهكذا تنخفض معدلات الزيادة في

السكان وهو ما يعاون على تحقيق زيادة أكبر في نصيب الفرد من الدخل القومي. ويستمر الحال هكذا حتى يبلغ كل من معدل الوفيات ومعدل الخصوبة حده الأدنى.

ويبدو أن هاجن كان متفائلاً إذ أنه يتصور أن النمو الاقتصادي سوف يكون تلقائيًا لفترة جيل أو جيلين، ونسى أن خبرة الدول الأوربية ذاتها تشير إلى مرور فترة تمتد إلى حوالي خمسين أو سبعين سنة بين انخفاض معدلات الوفيات وانخفاض معدلات الخصوبة، ويتعين على الدول المتخلفة في هذه الفترة الحرجة التي تهدد بانفجار السكان أن تنجح في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة في السكان. ونأمل أن يتحقق هذا، كما قال هاجن نفسه، إذ أن استمرار السكان في الزيادة في البلاد الآهلة بالسكان جيلاً آخر يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وبالإضافة إلى ذلك لم تأخذ نظرية هاجن في الحسبان الطبيعة المزدوجة للاقتصاد المتخلف الذي ينقسم إلى قطاعين رئيسيين؛ الأول القطاع الصناعي الذي يحقق المزيد من التقدم التكنولوجي والزيادة في الدخل، والثاني القطاع الزراعي الذي يصعب فيه تطبيق وسائل الإنتاج الحديثة، ومن ثم يبقى نصيب الفرد من الدخل فيه منخفضًا. ولهذا فإنه بينما يميل معدل الإنجاب نحو الانخفاض في القطاع الصناعي يستمر هذا المعدل دون أي تغيير في القطاع الزراعي، وهو ما يستغرق في نهاية المطاف الزيادة في الدخل القومي.

وتدل الإحصائيات السكانية على أنه ما أن تبدأ حركم التصنيع حتى يرتفع معدل النمو في السكان إلى أن يبلغ حده الأعلى الطبيعي وقدره ٣%، مما يعوق التنمية خصوصًا وأن نصيب الفرد في أغلب الدول المتخلفة لا يجاوز ١٠٠ دولار سنويًا. ويتعين على هذه الدول أن تنجح في هذه الفترة بالذات في رفع نصيب الفرد من الدخل إلى ٢٠٠ دولار سنويًا بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة في السكان إذ أنه لا أمل في انخفاض معدلات الخصوبة قبل أن تمر فترة طويلة من الزمن.

ضغط السكان كدافع للتنمية

ذكرنا عند بحث نظرية هانسن أنه لا يحتمل أن يجع نمو السكان الاستثمار الذاتي في الدول المتخلفة مثلما حدث في الدول النامية عند انطلاقها. فماذا زاد عرض العمل عن الطلب فلن يحقق إطراد الزيادة في السكان معدلاً أمثل بين العمل ورأس المال وأن يؤدي بالتبعية إلى زيادة الطلب الفعال على المساكن والمرافق العامة. ويقول ألبرت هيرشمان Albert Hirshman أن ضغط السكان في الدول المتخلفة قد يدفع الشعب إلى تحسين طرق الإنتاج، وبالتالي ينمي فيه الثقة في إمكان مستوى معيشته بمجهوداته الخاصة.

وهذا القول يتفق وقول أرنولد توينبي Arnold Toynbee في أن تقدم الحضارة مرجعه إلى الرغبة في تخطي المصاعب الجمة التي تكتنف الدول المتخلفة. فعلى حد قول دوزنبريDuesenberry يعمل الناس بكل السبل على تفادي أي انخفاض في مستوى معيشتهم، فيلجئون إلى خفض

مدخراتهم، وزيادة إيراداتهم، وتحديد عدد أفراد عائلاتهم. لهذا لا يوصي هيرشمان الدول المتخلفة بمنح إعانات عائلية ذلك لأن ضغط السكان عامل فعال في تشجيع التنمية.

والانفجار السكاني يمكن أن يدفع الدول المتخلفة إلى التنمية ما لم تكن هناك بعض الظروف الخاصة التي أوردها فيما يلي تحت عنوان الازدواج التكنولوجي.

الازدواج التكنولوجي

لم تؤد التنمية الصناعية في الدول المتخلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى زيادة نسبة العمالة في الصناعة من مجموع القوى العاملة. وينقسم الاقتصاد المتخلف إلى قطاعين رئيسيين، الأول القطاع الزراعي، والثاني القطاع الصناعي الذي يستعمل العدد والآلات التي توفر العمل والعمال ويكون فيه المعدل الفني للعمل إلى رأس المال ثابتًا وذلك بعكس القطاع الزراعي الذي تتعدد فيه المعدلات وتتغير بحسب الظروف والأحوال. ولهذا تتجه الزيادة في السكان إلى قطاع الزراعة الأمر الذي يؤدي في مبدأ الأمر إلى زيادة الرقعة المنزرعة وغلة الأرض ولكنه عندما يتم استغلال جميع الأراضي الجيدة يأخذ معدل العمل إلى رأس المال في الارتفاع، وتنخفض بالتالي الإنتاجية الحدية للعمل، وتتفشى البطالة المقنعة، وينعدم الحافز على الاستثمار حتى ولو توفرت بعض المدخرات. وهكذا لا تتقدم وسائل الإنتاج وإنتاجية العمل وتتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

وتزيد البطالة المقنعة كما حدث في بعض البلاد إذا حاولت نقابات العمال فرض حد أدنى للأجور، أو إذا حاولت المزارع الكبيرة زيادة المكننة التي توفر العمل والعمال.

التعارض بين الإنتاج والعمالة.

أوضح الأستاذ رتشارد ايكاوس Richard Eckaus التعارض في الدول المختلفة بين تحقيق العمالة الكاملة وزيادة الإنتاج بأكبر قدر ممكن وذلك لأنه هيكل الطلب لا يتفق مع هيكل عوامل الإنتاج المتوفرة.

فإذا كانت نسبة العمل إلى رأس المال مرتفعة تفشت البطالة الهيكلية في القطاع الذي يستعمل العدد والآلات التي توفر العمل، والقطاع الذي يستخدم معدلات متغيرة من العمل ورأس المال. ويقول ايكاوس أن البطالة الهيكلية تزيد كلما حاولت الحكومة أو نقابات العمال رفع الأجور، أو كلما تقدمت التكنولوجيا التي توفر العمل وتزيد من رأس المال، أو كلما زاد السكان بمعدل يفوق معدل تكوين رأس المال العيني.

فإذا استغرق القطاع الصناعي رأس المال الموجود، فإن العمالة لن تزيد إلا بقدر محدود لأن نسبة العمل على رأس المال ثابتة تقريبًا في هذا القطاع. لهذا يضطر العمال الجدد في حالة عدم نقص إنتاجهم الحدي عن الأجور إلى الاتجاه نحو القطاع الزراعي حيث تتغير فيه معدلات العمل إلى رأس المال، ويؤكد ايكاوس في هذا الصدد أن أية محاولة لتعديل الحد الأدنى للأجور لن تحل مشكلة البطالة المقنعة.

الملخص والنتائج

تظهر نظرية الانفجار السكاني ونظرية الازدواج التكنولوجي بعض خصائص البلاد المتخلفة. فكما ذكرنا تتميز الدول المختلفة بارتفاع نسبة القوى العاملة في الزراعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العامل الزراعي بقدر كبير بالمقارنة بالدول النامية. أما القطاع الصناعي، فيتميز بالإنتاجية المرتفعة. والسؤال الآن هو لماذا لا ينتقل العمال من الزراعة إلى الصناعة حيث الإنتاجية مرتفعة؟ ويرتبط بهذا السؤال سؤال آخر خاص بالأسباب التي تحد من أمكان انتقال رأس المال من قطاع الصناعة إلى قطاع الزراعة حيث ترتفع الإنتاجية الحدية لرأس المال، وليس أدل على ذلك من أن أسعار الفائدة في قطاع الزراعة ترتفع إلى معدلات خيالية؟

وهنا نواجه حلقة مفرغة، فالعمال لا ينتقلون إلى الصناعة بسبب قلة رأس المال المستثمر في الصناعة عن القدر الذي يستوعبهم، فكل مشروع صناعي يتطلب عددًا وآلات ذات مستوى عال فضلًا عن أن معدلات العمل إلى رأس المال ثابتة لا تتغير.

كذلك فإن عرض رأس المال في الزارعة محدود فضلًا عن أنه لا يستغل في تطبيق وسائل الإنتاج الحديثة نظرًا لانخفاض مرونة استبدال رأس المال بالأرض بالرغم من ارتفاع مرونة استبدال العمل برأس المال.

ويبدو أن السبيل الوحيد للتغلب على البطالة المقنعة في الزراعة، كما قال ايكاوس، هي زيادة عرض العامل النادر، ومن المؤسف أن العامل

النادر في الزراعة هو الأرض. فإذا كان مساحة الأراضي الزراعية محدودة فإن السبيل الوحيد لزيادة حجم الوحدة الزراعية توطئة للمكننة هو استيعاب الفائض من العمال الزراعيين في الصناعة والخدمات أولاً، وهذا يتطلب استثمار رأس المال في قطاعي الصناعة والزراعة معًا. وهكذا يتضح أن ندرة رأس المال هي العائق الأساسي.

وهناك ميل في بعض الدول نحو إهمال الزراعة وتركيز مشروعات التنمية في قطاع الصناعة، كما حدث في ألمانيا الشرقية. وقد أدى هذا إلى زيادة العمال الزراعيين ونقص المساحة المنزرعة وانخفاض الإنتاجية بسبب عدم توفر الماكينات اللازمة للزراعة.

والحل السليم هو القيام بمشروعات متناسقة واسعة النطاق تستهدف التصنيع وزيادة الإنتاج الزراعي في نفس الوقت.

الفصل الخامس عشر

النظريات الجزئية: الاستعمار والتجارة الدولية

يرى مالتس ومل أن نمو التجارة الدولية صمام أمن يؤجل الركود الاقتصادي، وهذا القول ينطبق على أوربا في القرن التاسع عشر، أما في وقتنا الحاضر فيلاحظ أن التجارة الخارجية لم تعاون الدول المتخلفة على رفع مستوى معيشتها ذلك لأنها شجعت الازدواج الاقتصادي فضلًا عن أن أسعار التبادل تتجه في المدى الطويل في غير صالح الدول المتخلفة التي تتمثل أغلب صادراتها في المواد الأولية والغذائية.

الآثار السيئة والآثار المساعدة.

أشار الأستاذ هلامينتProf. HlaMyint إلى أن بالرغم من زيادة صادرات الدول الأسيوية والأفريقية عدة أمثال خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن مكرر الاستثمار بقى منخفضًا نظرًا لتركز الإنتاج في المشروعات التي توفر العمل مما أدى إلى تركز فائدتها في أيدي قلة من الناس، فزيادة الدخل لم تنتقل من يد إلى أخرى.وبالتالي لم يعم نفعها، بل على العكس شجعت زيادة الطلب على الواردات الاستهلاكية.

وذكر منيت أن النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية لا تنطبق على الدول المتخلفة، فنمو التجارة الخارجية لم يؤد إلى اتساع السوق وتطبيق المزيد من التخصص في العمل، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وأضاف أن نظرية القيمة النسبية نفترض التوظف الكامل لعوامل الإنتاج قبل أن تدخل الدولة في محيط التجارة الدولية. وتقول نظرية ميل أن الدولة المنعزلة تبدأ في الاتجار مع الدول الأخرى متى توفرت لديها منتجات تزيد عن حاجتها، ولهذا تتمكن من زيادة صادراتها دون نقص الإنتاج المحلي. وكذلك تفترض نظرية القيمة النسبية مرونة انتقال عوامل الإنتاج من نشاط اقتصادي إلى آخر. أما نظرية ميل فتعارض بحق هذا القول.

والخلاصة أن منيت يشير إلى أن ضغط السكان يؤدي إلى خسارة مزدوجة للدول المتخلفة، أولها بسبب تناقض الغلة، وثانيها نتيجة لتحويل الموارد من الاستعمالات المنتجة إلى الأقل إنتاجية.

وبالرغم من ذلك يؤكد منيت أهمية تشجيع الصادرات رغبة في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لمشروعات التنمية. وأشار إلى أن العون الأجنبي يساعد في هذا السبيل.

الأستاذ ميردال والأثر السيئ للتجارة الخارجية

ذكر ميردال Prof. Myrdal أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتخلفة لم تؤد إلى تساوي الإنتاجية الحدية والدخول بين هذه الدول بل على العكس أزداد التفاوت بين إنتاجية الدول النامية والدول المتخلفة.فنمو اتجاه مالا يقابله نمو عوامل في اتجاه مضاد، بل على العكس تدفعه في نفس اتجاهه عوامل أخرى معاونة. فحتى في الدولة الواحدة يؤدي

عدم تساوي الدخول والإنتاجية بين إقليم وآخر إلى ارتفاع معدل النمو في الإقليم الغني وركود الإقليم الأقل إنتاجية.

والعوامل السكانية إحدى العوامل التي تزيد من الاحتلال نظرًا لأن الإقليم المتخلف يكون في العادة مكتظًا بالسكان وتكون فيه معدلات الإنجاب مرتفعة. وهذا العامل، بالإضافة إلى هجرة الشباب إلى الإقليم الأكثر رخاء يجعل هيكل السكان غير مشجع للتنمية نظرًا لنقص القوى العاملة وزيادة نسبة الأطفال وكبار السن.

وضرب الكاتب المثل بإيطاليا بعد توحيدها فذكر أن فقر الجنوب قد عاق تنفيذ المرافق العامة وأدى إلى نقص نصبيه من المشروعات الإنتاجية وقد كان لاتساع نطاق التجارة بينه وبين الشمال أثره في ركود ما كان لديه من صناعات وتركزها في الشمال.

حقيقة أن نمو إقليم له آثار طيبة على الأقاليم الأخرى، فنمو المدن مثلاً يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والمواد الخام. وبالرغم من ذلك لا يوجد سبب واضح لتوازن العوامل المؤخرة مع الآثار الطيبة بل العكس تطغي العوامل المؤخرة على الآثار التوسعية خصوصًا إذا كانت الزيادة في الدخل والعمالة في القطاعات النامية أعلى بكثير من المعدل السائد في المناطق والقطاعات الأخرى.

وأشار ميردال إلى أن أبحاث هيئة الأمم المتحدة أثبتت أن الاختلافات الإقليمية أكبر في الدول الفقيرة منها في الدول المتقدمة،

وأضافت أنه يمكن تعليل هذه الظاهرة الإحصائية بأنه كلما زادت معدلات التنمية في بلد ما كلما عم نفعها على القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي.

وذكر ميردال أن الاستعمار لعب دورًا كبيرًا في عرقلة انتشار الآثار الطيبة لنمو بعض قطاعات الدول المحتلة، فقد اتخذت سياسات بقصد الحد من نمو الصناعة، كما لم تتخذ أية خطوات إيجابية للحد من العوامل الاجتماعية التي بسبب الركود. وعملت الدول الاستعمارية على نمو القطاعات التي تنتج وتصدر المواد الأولية للازمة لصناعتها.

عرض العمال غير المحدود

وقد وصل إلى نفس النتيجة آرثر لويس Arthur Lewis في مقال له عن التنمية في البلاد التي يكون فيها عرض العمل زائدًا عن الطلب.

وقد ذكر أن الزراعة تتطلب في عدد محدود من الأيام (كالحصاد والحرث) عددًا كبيرًا من العمال بحيث يخشى أن يؤدي نقل عدد من العمال الزراعيين إلى الأنشطة الأخرى إلى خفض الإنتاج وذلك ما لم تزد الآلات الزراعية، وهو ما يتطلب إنفاق مبالغ ضخمة. لهذا يعارض القول بأن عرض العمال للقطاع الصناعي مرن.

ولكن في هذا الرأي بعض العيوب، فلو افترضنا أن القوى العاملة في بلد ما تبلغ ٢٠ مليون فردًا، وأنه تم تحويل ٤ مليون فرد منها إلى

الصناعة، وأن رأس المال العيني اللازم لكل فرد من عدد وآلات نحو ٢٠٠٠ دولار، فإن ذلك يعني إنفاق نحو ٨٠٠٠ مليون دولار. فإذا كانت القوى العاملة في البلد العاملة في البلد تزيد بنسبة ٢٪ سنويًا، فإن توظيف هذا القدر نحو ٤٠٠ ألف عامل، يتطلب استثمار نحو ٨٠٠ مليون دولار سنويًا أي بنسبة ١٠٪ من إجمالي رأس المال المستثمر في الصناعة، وهو ما يفوق إمكانيات الدول المتخلفة، لهذا فإن عرض العمل للصناعة غير محدود في واقع الأمر بالنسبة للطلب.

ويوصي آرثر لويس الدول المتخلفة التي تكون فيها الموارد الطبيعية محدودة بالنسبة للسكان (مثل اليابان، مصر والهند والمملكة المتحدة) بأن تصدر المنتجات الصناعية وتستورد المواد الزراعية.

أسعار التبادل

أشار حديثًا عدد من الاقتصاديين إلى أن اتجاه أسعار التبادل في غير صالح الدول المتخلفة في المدى الطويل يعوق تنميتها. وهنا يجدر التفرقة بين مشكلتين، الأولى تعرض حجم وأسعار صادرات الدول المتخلفة إلى تقلبات كبيرة في المدى القصير، والثاني ميل أسعار التبادل في غير صالحها في المدى الطويل.

وتتعلق المشكلة الأولى بالاستقرار الاقتصادي في الدول المتخلفة وهي موضوع الفصل الرابع والعشرين. أما بالنسبة لاتجاه أسعار التبادل في

المدى الطويل فمن الضروري التفرقة بين أسعار التبادل بين دولة وأخرى وبين الريف وخارجه بما فيه القطاع الصناعي في نفس الدولة.

وكما ذكر الدكتور م. ك. عطا الله في كتابه عن التطورات طويلة المدى في أسعار التبادل بين المنتجات الزراعية والصناعية، تعتمد الدول المتخلفة على الصادرات من السلع الزراعية للحصول على جزء كبير من دخلها القومي، وهي سبب رئيسي من أسباب تخلفها الاقتصادي ذلك لأنه يعرضها إلى تقلبات كبيرة ومصاعب جمة. وضرب المثل بسنة ١٩٣٠ حين انخفضت أسعار الصادرات الزراعية إلى نحو النصف أو الثلث. وأضاف أن الدول المتخلفة تعتمد في تنفيذ برامج التنمية على الصادرات بغية الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لشراء العدد والآلات من الخارج.

أسعار التبادل للدولة في مجموعها.

وكان تقرير اللجنة الفرعية التابعة للأمم المتحدة عن التنمية الاقتصادية نقطة البدء في النقاش الذي دار حول هذا الموضوع، فقد ذكر التقرير أن الهدف الأول من حصول الدول المتخلفة على قروض أجنبية هو تمويل خطط التنمية. ولن يتحقق هذا الغرض ما لم تتخذ الدول النامية الوسائل التي تكفل تحديد أسعار معقولة للسلع الرأسمالية اللازمة للدولة المتخلفة.

وأشار التقرير إلى أن ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية يعوق تنفيذ الدول المتخلفة لبرامجها. وطالب التقرير بإعداد دراسة عن الأسعار النسبية لصادرات وواردات الدول المتخلفة.

وتشير أهم نتائجه إلى أن الرقم القياسي لنسبة أسعار المواد الأولية إلى أسعار السلع الصناعية انخفض من ١٤٧ في الفترة بين سنة ١٨٧٦/١٨٨٠ إلى ١٠٠ في سنة ١٩٣٨.

وانعكس أثر هذا على أسعار واردات بريطانيا (وأغلبها مواد أولية) بالنسبة لأسعار صادرتها (وأغلبها سلع صناعية) فانخفض الرقم القياسي من ١٦٣ في السنوات ١٨٧٦/١٨٨٠ إلى ١٠٠ سنة ١٩٣٨. وتظهر الأرقام الخاصة بالولايات المتحدة نفس الاتجاه.

وأضاف التقرير أن اتجاه أسعار التبادل في صالح بلد ما يمكنها من استيراد كميات أكبر مقابل صادرتها، وبالتالي يساعدها على توجيه قدر أكبر لمشروعات التنمية، وفي الختام ذكر التقرير أن أسعار التبادل مجرد عامل واحد، وهي في العادة ليست أهم عامل في تحديد مستوى الدخل القومي والموارد المتاحة للاستثمار.

ويؤكد الدكتور هانس سنجر Singer أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول المتخلفة، فيقول أن بعض الكتاب نسبوا التجارة الخارجية إلى الدخل القومي، وبالتالي وصلوا إلى النتيجة التي تؤيدها الإحصائيات وهي أن التجارة الخارجية أقل أهمية في الدول المتخلفة منها في الدول النامية،

وهذا القول بجانبه الصواب ذلك لأن التقلبات في التجارة الخارجية من الأهمية بمكان نظرًا لأن الجزء من الدخل القومي الذي يزيد على حد الكفاف ضئيل جدًا في الدول المتخلفة، وهذا القدر هو المصدر الأساسي لتمويل مشروعات التنمية.

واتفق سنجر مع الدكتور بربيش Dr. Prebisch في أن انتشار نقابات العمال واتحادات المنتجين أدت إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية، وأضاف أن فوائد التقدم التكنولوجي في الدول الصناعية توزع على المنتجين في صورة دخول أعلى، أما في الدول المتخلفة، والتي تتخصص في إنتاج المواد الأولية، فتتوزع فوائد التقدم الفني على المستهلكين نظرًا لانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية.

وهكذا تستفيد الدول الصناعية كمستهلكة للمواد الأولية وكمنتجة للسلع الصناعية، في حين تخسر الدول المتخلفة كمستهلكة للسلع الصناعية وكمنتجة للمواد الأولية. وهذا يحد بلا شك من قدرة الدول المتخلفة على التصنيع.

ويعارض كولن كلارك Colin Clark ، آرثر لويس Arthur lewis رأي بربيش وسنجر، فيقولان أن الإنتاج الصناعي يزيد بمعدل أكبر من إنتاج المواد الأولية لهذا ينتظر أن تتجه أسعار التبادل في صالح المواد الأولية.

ويلخص الدكتور عطا الله الآراء المختلفة عن أسعار التبادل فيما يلي:

(ا) يعتقد بعض الكتاب أن أسعار التبادل تتجه منذ فترة طويلة إلى غير صالح المنتجات الزراعية بربيش، وسنجر Prebisch and Singer أما البعض الآخر كلارك Clark، كان Cahn، أوبري Aubrey فيعتقد أنها تتعرض لدورات طويلة لا يمكن تبيانها.

(ب) يرجع انخفاض أسعار السلع الزراعية بالنسبة لأسعار السلع الصناعية إلى فشل الأسعار في توفيق نفسها مع الإنتاجية في الزراعة والصناعة (بربيشPrebisch)، أو إلى أن الطلب على السلع الزراعية لا يزيد بمعدل الزيادة في الطلب على السلع الصناعية. ويضاف إلى ذلك جمود عرض المنتجات الزراعية (سنجر)

(جـ) ترجع الدورات طويل المدى في الأسعار إلى الدورات الاستثمارية التي تتعاقب بين الدول الزراعية والدول الصناعية.

وكانت الثورة الصناعية إحدى هذه الدورات التي أدت إلى انخفاض أسعار المنتجات الصناعية بقدر كبير. وشاهد العالم الآن ثورة مماثلة ينتظر أن تؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات الزراعية بنحو ٩٠٪ في حوالي سنة ١٩٦٠ (ذكر هذا كولين كلارك سنة ١٩٢٤ ولم يتحقق هذا).

(د) ولا يؤمن آرثر لويس بأن هذه الثورة الأخيرة سوف تنتشر، ويعتقد البعض الآخر أن نقص الطلب على المنتجات الزراعية الذي ينتج عن التقدم الفني وزيادة الدخول (كان Cahn) سوف يحد من آثار هذه الثورة.

(هـ) يحدد العرض والطلب على كل من المنتجات الزراعية والصناعية اتجاه أسعار التبادل بينهما في المدى الطويل. وتختلف تقديرات الكتاب عن الاتجاه المتوقع لأسعار التبادل باختلاف التطورات التي يتوقعونها في عوامل العرض والطلب.

ويعارض هابرلرProf. Haberler رأى سنجر وبريبس في أن نقابات العمال واتحادات المنتجين في الدول الصناعية عملت على رفع أسعار المنتجات الصناعية، على أساس أن هذا الرأي يخلط بين الأسعار الفعلية والأسعار النسبية. كما أنه عارض الرأي الذي بني على قانون انجل Engel's في أنه كلما زادت الدخول زاد الطلب على المواد الغذائية بقدر أقل من الطلب على السلع الصناعية، وقال أنه مع تقديره لهذا القانون فإنه لا يجب المبالغة في الاستناد عليه.

الفصل السادس عشر

النظريات الجزئية: النمو المتوازن والمتقطع والدفعة الكبيرة

يعارض عدد من الاقتصاديين فكرة التدريج في التنمية الاقتصادية على أساس أن التنمية في حد ذاتها عبارة عن مجموعة من الدفعات المتقطعة. وتوحي هذه المجموعة من الاقتصاديين بالقيام بدفعة كبيرة من الاستثمار Big Push تمكن من التغلب على الركود الاقتصادي وتحقيق قدر أعلى من الإنتاج والدخل. ويمثلون الاقتصاد القومي بالسيارة أو بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية لتبدأ في سيرها.

وترجع نشأة هذا الرأي إلى النظريات القديمة الخاصة بالاقتصاديات الخارجية External Economics وتعرف الاقتصاديات الخارجية بأنها تلك التي يعم نفعها على المجتمع في مجموعه وليس على عدد من المستثمرين أو فئة منهم. وهكذا فإن أساس الفكرة قديم، والحديث فيها هو تطبيقها على التنمية الاقتصادية.

روزنتشتين رودان Rosenstein – Rodan **والعوامل الثلاثة:**

أوضح روزنشتين رودان أثر ضيق السوق على التنمية في مقاله المنشور سنة ١٩٤٣، وعند إعادة كتابة بحثه ذكر أن الاقتصاديات الخارجية غير ذات أهمية في نظرية السكون Static theory وذلك بعكس

الحال في نظرية النمو أو الحركة حيث يفترض توفير الاقتصاديات الخارجية التي تعاون على دفع عجلة التنمية.

وقد ميز رودان بين ثلاثة أنواع من الاقتصاديات الخارجية وهي عوامل غير قابلة للتجزئة والتقسيم:.

١- وحدة عامل الإنتاج ووحدة عرض رأس المال الاجتماعي.

٢- وحدة الطلب

٣- وحدة عرض المدخرات.

ونظرًا لعدم قابلية كل من هذه العوامل الثلاثة إلى التجزئة والتقسيم فإن التقدم خطوة بخطوة لن يضيف خطوة إلى مجموع الخطوات. فهناك حد أدنى للاستثمارات اللازمة فتنمية وإن كل هذا القدر في حد ذاته غير كاف لضمان النمو. هذا هو لب نظرية الدفعة الكبيرة، وأساسها يرجع إلى ضيق السوق في الدول المتخلفة.

يزيد رأس المال الاجتماعي من احتمالات نجاح الاستثمارات. وهناك حد أدنى لرأس المال الاجتماعي، يكون عادة في مبدأ الأمر أكبر من القدر المطلوب ثم لا تبث الطاقة المعطلة أن تستغل بعد ذلك بالكامل وهذا الحد يتكون من مجموعة من المرافق العامة التي تؤتي ثمارها في المدى الطويل.

وأكد روزنشتين وحدة الطلب وعدم قابليته للتجزئة، وقد أيد الأستاذ راجنارنيركس هذا الرأي وعمل على نشره والدعاية له. والفكرة الأساسية في هذه النظرية هي أن قرارات الاستثمار ترتبط ببعضها البعض، ويتعرض كل مشروع فردي لمخاطر كبيرة تتعلق باحتمال تسويق منتجاته، وضرب روزنشتين مثله المشهور عن قيام مائة عامل متعطل في اقتصاد مغلق بالعمل في مصنع للأحذية، فما لم يقم العمال (هذه الحالة بصرف جميع أجورهم على شراء الأحذية فإن المصنع لن يستطيع تسويق إنتاجه، وهو ما لا يتم في واقع الأمر، ومن ثم يفشل المشروع. أما إذا بلغ عدد العمال عشرة آلاف عامل وارتفع عدد المصانع إلى نحو مائة مصنع مثلًا تنتج السلع التي تتفق وهيكل استهلاك هذا العدد من العمال، فإن الطلب الفعال يكفي لاستيعاب منتجات هذه المصانع. وعلى هذا يكون المنتجون الجدد عملاء لبعضهم البعض، وهو ما يؤيد نظرية ساي Say الخاصة بخلق سوق إضافية. وهكذا فإن تكامل الطلب يقلل من مخاطر التسويق ويزيد بالتالي من فرص الاستثمار.

وبمعنى آخر يوضح الكاتب صعوبة تجزئة القرارات الخاصة بالاستثمار، ونضيف إلى ذلك أن أربحية المشروعات في المدى القصير تحدد توزيع الموارد المتاحة بين الاستثمارات المختلفة. لهذا يلزم في الدول المتخلفة أن تقوم الحكومة بإعداد مشروعات التنمية كوحدة واحدة وذلك لضمان زيادة الدخل القومي بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها. وتنفيذ الحكومة لهذه المشروعات أو قيام

مجموعة من المنظمين بها أمر تنظيمي، والمهم هو تدخلها في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار.

وأكد روزنشتين أهمية ذلك في خلق البيئة المناسبة للتنمية الأمر الذي لا تحققه المشروعات الفردية غير المتناسقة.

نظرية ليبنشتين Prof. Leibenstein

أوضح الكاتب العلاقة بين حجم السكان والاستثمار ودخل الفرد وذكر أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي يتجه عدد السكان نحو الزيادة، فإذا بدأت دورة جديدة للاستثمار استمر دخل الفرد في الارتفاع، وهكذا فإن دخل الفرد يضطرد في الزيادة كلما زاد الاستثمار. وتزيد معدلات الزيادة في دخل الفرد بعد فترة ما نظرًا لأن هناك حدًا أعلى Biological قدره ٣% سنويًا لزيادة السكان.

وهكذا يتحقق النمو المتراكم. لهذا يوصي الكاتب بأن يكون معدل الاستثمار في البداية مرتفعًا بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد ويمكن من تحقيق المزيد من تكوين رأس المال العيني والمدخرات المحلية.

وقد كان ليبنشتين ثاقب النظر في شرحه للدائرة المفرغة الخاصة بالمنظمين في الدول المتخلفة. فذكر أن المشكلة ليست في نقص عدد المنظمين الأكفاء في هذه الدول، وإنما في أن الظروف تفرض على المنظمين الحرص الشديد في القيام بمشروعاتهم. لهذا يلجأ المنظمون في مثل هذه

الأحوال إلى القيام ببعض العمليات غير التجارية التي تمكنهم من الحصول على عائد أكبر وذلك بالاحتكار أو السلطة السياسية، وهي أعمال في حد ذاتها لا تزيد من المواد المتاحة، وتضيع الجهد، وأخيرًا أشار الكاتب إلى أهمية الأرباح لحفز المنظمين على القيام بالاستثمارات.

وقد حاول ليبنشتين تقدير الحد الأدنى اللازم من الاستثمارات (وهو ما أسماه بالمجهودات). وقد افترض عدة فروض معقولة في شأن العلاقة بين معدلات الحياة للسكان، والزيادة في الدخل، ومعدلات الخصوبة، ثم انتقل بعد ذلك، مرة بافتراض أن معدل رأس المال العيني إلى القيمة المضافة يبلغ ٣: ١، ويبلغ مرة أخرى ٥: ١، إلى تقدير نسبة الاستمارات المطلوبة إلى إجمالي الدخل القومي، وذلك لتحقيق زيادات معينة من الدخل. وقد قرر في حالة بلوغ معدل الزيادة في سكان٢% سنويًا خلال الخمس سنوات الأولى، يرتفع تدريجيًا إلى ٢.٨% سنويًا بعد نحو خمسين عامًا، (وهو ما يتفق مع ما حدث في إندونيسيا في خلال القرن التاسع عشر)، وأن الحد الأدنى اللازم من الاستثمارات يبلغ نحو ١٣.٢% من الدخل القومي خلال الخمس سنوات الأولى، يرتفع تدريجيًا إلى نحو ١٥.٧٢% بعد ذلك.

التوازن عند المستوى المنخفض.

وقد جاء رتشارد نلسون Richard Nelson وفي نفس الوقت بنظرية مماثلة، ففي رأيه أن الدخل يعتمد على رأس المال العيني، وحجم السكان ، ومستوى الكفاية الإنتاجية. ولا يمكن أن تتحقق أية استثمارات جديدة صافية ما لم يجاوز الدخل حد الكفاف. ويزيد معدل الاستثمار بزيادة الدخل، كما أن هناك حدا أدنى للاستثمار يقف عند المستوى الذي يكون فيه الدخل مساويًا لحد الكفاف، ومن ثم لن يزيد السكان.

وعلى هذه تقع الدول المتخلفة فريسة لهذا الحد في الظروف الآتية:

١- إذا كان هناك ارتباط وثيق بين مستوى الدخل ومعدل الزيادة في السكان.

٢- إذا كان الميل نحو الادخار والاستثمار منخفضًا.

٣- إذا كانت الأراضي الزراعية محدودة.

٤- إذا كانت وسائل الإنتاج بدائية.

وقد واجهت هذه الظروف عددًا كبيرًا من الدول، وكان السبيل الوحيد للخروج منها هو زيادة الدخل بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان. ولعل أضمن طريق لذلك هو تحقيق معدل للزيادة في الدخل يجاوز ٣% سنويًا، وهو الحد الأعلى الطبيعي لزيادة السكان. وبهذا يمكن الانطلاق إلى النمو التلقائي.

النمو المتوازن والنمو المختل.

أوصى رجنارنيركس RagnarNurkse بالقيام بموجة كبيرة من تكوين رأس المال العيني في عدد من الصناعات المختلفة، وهو ما أسماه بالنمو المتوازن. وقد عارض هانس سنجر Hans singer وألبرت هيرشمان Albert Hirschman رأي نيركس، وأصرا على أن المطلوب ليس النمو المتوازن، وإنما إستراتيجية حكيمة تهدف إلى النمو غير المتوازن (Strategy of judicially unbalanced growth)

نظرية نيركس Prof. Nurkse

يشابه تحليل نيركس رأي روزنشتين رودان فهو يذكر مثل رودان عن مصنع الأحذية لتأييد وجهة نظره، فالدخل المنخفض يعكس في نظره الإنتاجية المنخفضة، التي ترجع إلى نقص رأس المال العيني، الناتج بدوره عن نقص القدرة على الادخار، وهكذا تكتمل الدائرة. والحافز على الاستثمار محدد بحجم السوق. وهذا القول تعبير حديث لقول آدم سميث أن التخصص في العمل محدود باتساع السوق ويضيف نيركس أن القدرة الإنتاجية هي العامل الحاسم في تحديد حجم السوق، فالقدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج، التي تعتمد بدورها على توفر رأس المال المستغل في الإنتاج . ويحد من ضيق السوق استعمال المنظم الواحد لرأس المال وبذلك تكتمل دائرة مفرغة أخرى.

وللخروج من هذه الدائرة المفرغة يوصى الكاتب بالقيام بتكوين رأس المال العيني على نطاق واسع في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق

السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها. وتعتمد نظرية النمو المتوازن أساسًا على الحاجة على الغذاء المتوازن. ويرى نيركس أن توزيع المشروعات المتوازنة بين القطاع العام والخاص أمر تنظيمي، كما أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى التخلص من ضيق السوق في الدول المتخلفة نظرًا لصعوبة تصدير المنتجات الأولية بسبب عدم مرونة الطلب عليها وثبات حجمه. لهذا يلزم إنشاء صناعات تحل محل الواردات وأن يفرض عليها الحماية الجمركية. ولن يؤدي هذا السبيل في نهاية المطاف إلى نقص حجم الواردات في مجموعها إذ أن زيادة الدخول بسبب التنمية سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

نقد سنجر للنظرية

عارض سنجر رأي نيركس وعرف الدولة المتخلفة بانها تلك التي يعمل فيها ما بين ٧٠% و ٩٠% من سكانها في الزراعة. واسترشد بتعريف أرثر لويس لعملية التنمية بأنها عملية تستهدف زيادة نسبة الادخار من ٥% فقط من إجمالي الدخل القومي إلى ١٥% وهذا التعريف يرادف، في رأي سنجر، خفض نسبة العمال في الزارعة من ٨٠% إلى ١٥%. وارتفاع معدل العمالة في الزراعة يمثل دائرة مفرغة تعكس انخفاض الإنتاجية، وبالتالي ينحصر عمل العمال الزراعيين، وهم الغالبية العظمى، في الحصول على الغذاء والكساء دون ادخار سوى قد ضئيل.

وتمشيا مع قانون أنجل Engel’s Law يتفق الجزء الأكبر من الدخل المنخفض في شراء السلع الغذائية والكساء الضروري، ولهذا فإن الطلب

على السلع والمنتجات الأخرى يقتصر على الجزء القليل الباقي من الدخول على قلتها، وهو ما يحد بالتالي من فرص الاستثمار لهذا تعتمد الدول المتخلفة على تصدير المنتجات الأولية الزراعية واستيراد المنتجات الصناعية.

ولا تجاوز إنتاجية العامل في الزراعة وفقًا للإحصائيات ثلثي إنتاجية العامل في الاقتصاد القومي في مجموعة. ومدلول هذا أن الهوة في الإنتاجية بين الاقتصاد الزراعي والصناعي في الدول المتخلفة كبيرة جدًا بالنسبة للدول النامية، حيث يعمل في الزراعة نحو ١٥% فقط من مجموع القوى العاملة. وفي الدول المتخلفة تبلغ انتاجية العامل في الزراعة نحو ثلث إنتاجية العامل في غير قطاع الزراعة، لهذا فإن تحويل العمال من الزراعة إلى غيرها من الأنشطة هدف أساسي من أهداف التنمية. ولهذا التغيير الجوهري أثره على مكرر الاستثمار إذ أنه يدفع الإنتاجية والدخل إلى مستويات أعلى.

وبالرغم من تأييد سنجر للعمل الكبير دون العمل المجزأ فإنه يعترض على نظرية النمو المتوازن لرودان ونيركس على أساس أنها توصي بالقيام بمشروعات صناعية واسعة النطاق دون الاهتمام بالزراعة الأمر الذي يؤدي إلى مصاعب جمة. فنظرية أنجل لم تقل أن الطلب على الغذاء لا يزيد على الاطلاق بزيادة الدخل، وعلى الأخص حينما تزيد الدخول من حدود دنيا كما هو الحال في الدول المتخلفة. لهذا يتعين على الدول المتخلفة أن تقوم بمشروعات واسعة النطاق في الصناعة والزراعة على حد

سواء إذا أرادت أن تتأذى عدم كفاية المواد الزراعية بالنسبة إلى الطلب المتزايد، وعلى هذا إذا أضفنا إلى المشروعات المتعددة الواجب القيام بها في الصناعة، المشرواعات الأخرى اللازمة في الزراعة لجاوز إجمالي الاستثمارات المطلوبة طاقة الدولة المتخلفة بقدر كبير. وفي مثل هذه الحالة لن يكون النمو متوازنًا. ولو أمكن لدولة ما القيام بهذا القدر من الاستثمارات فهي دولة غير متخلفة في واقع الأمر، فإن القيام بهذا القدر من الاستثمارات سابق لأوانه ويأتي في فترة متأخرة خلال الطريق إلى التحقيق النمو التلقائي.

ويفضل سنجر استراتيجية تستهدف تركيز الموارد المتاحة المحدودة في الاستثمارات التي تزيد من مرونة وقدرة الاقتصاد القومي على النمو، وذلك بتوسيع السوق، وزيادة الطلب. ويقصد بذلك الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي والاستثمارات التي تعاون على التغلب على العوامل التي تعوق التنمية. وأضاف سنجر أن الخطأ الرئيسي في نظرية النمو المتوازن هو أنها لم تأخذ في الاعتبار المشكلات الفعلية التي تواجه الدول المتخلفة وأهمها ندرة الموارد المتاحة. فالتفكير الكبير نصيحة طيبة للدول المتخلفة. لكن العمل الكبير فوق الطاقة عمل غير سليم.

وأخيرًا أشار سنجر إلى أن نظرية النمو المتوازنة تفترض أن الدولة المتخلفة تبدأ من لا شيء، وهو ما يخالف الواقع إذ أن لكل دولة مجموعة من الاستثمارات التي تمت في الماضي. وتحتاج هذه الاستثمارات إلى عدة مشروعات هامة إضافية تكملها وتوازنها وإن كانت المشروعات المطلوبة في

حد ذاتها غير متوازنة. ومتى تم أعداد هذه المشروعات يظهر اختلال جديد يتطلب مجموعة جديدة من المشروعات التي تكملها وتوازنها وهذا السبيل في نظر سنجر الطريق الأسلم للتنميةالاقتصادية.

استراتيجية هيرشمان عن التنمية الاقتصادية

وينقل هيرشمان Hirschmanهذا الرأي لسنجر Singer بل ويذهب به إلى مدى أبعد، فيقول أن الاختلال المعتمد طبقًا لاستراتيجية موضوعة هو أمثل طريق لتحقيق التنمية الاقتصادية فهو يتفق في كثير من الأمور مع فيركس وسنجر، ولا يعارض الحاجة إلى دفعة كبيرة، بل على العكس يقول أن القدرة على الاستثمار هي إحدى العوائق الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة، وهذه القدرة تعتمد على مقدار ما تم من الاستثمارات في الماضي، وأضاف أن هذه القدرة تأتي بالخبرة وتزيد بالمران، وهذا المران يعتمد على حجم الاستثمارات الحديثة. ويؤكد هيرشمان ضرورة التكامل بين الاستثمارات، ويقول أن هذا التكامل أكثر أهمية في الدول المتخلفة عنه في الدول النامية. ويعارض رأي أوبري Aubrey في أن يتخذ التصنيع شكل مشروعات صناعية صغيرة في المدن الصغيرة حتى يمكن الاقتصاد في رأس المال الاجتماعي. ويذكر أن الهدف الأساسي هو تشجيع الاستثمار المفروض وهو ما يقتضي إنشاء صناعات في المدن الكبيرة نشجع نمو الصناعات التكميلية.

ويتفق مع سنجر في أن الأخذ بنظرية النمو المتوازن يتطلب موارد وامكانيات ضخمة لا تتوفر للدول المتخلفة. ونظرية النمو المتوازن لا تعد

فينظره سوى محاولة لتطبيق علاج لا ينطبق إلا على الدول النامية ذاتها كوسيلة لمحاربة البطالة. ففي الدول النامية تتوافر الصناعات والعدد والآلات والمديرين والعمال والعادات الاستهلاكية وتنحصر المشكلة في زيادة العمال واستعمال الطاقات المعطلة، وهي مشكلة تغاير مشكلة الدول المتخلفة.

ونظرًا لأن الدفعة الكبيرة في الصناعة والزراعة فوق طاقة الدول المتخلفة فإن هيرشمان يوصي بالقيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات أو القطاعات الاستراتيجية. فتاريخ الدول النامية يشير إلى أن التنمية لم تكن متوازنة في جميع القطاعات، وليس أدل على ذلك من أن بعض الأنشطة نمت بقدر أكبر من القطاعات الأخرى. فقد بدأت التنمية ببعض الأنشطة والقطاعات الهامة التي جذبت معها الأنشطة الأخرى، وهكذا امتد أثرها من صناعة إلى أخرى. وختم قولهبأنه لا يجدر بنا قبول الرأي اليائس الذي يقول أن التنمية يجب أن تكون متوازنة في مبدأ الأمر نظرًا لضيق السوق.

وقد أشار هيرشمان إلى أفضلية المشروعات الوسيطة، ذلك لأنها تشجع نمو الصناعات التي تمدها بالموارد، والصناعات التي تعتمد على مواردها.

الفصل السابع عشر

ملخص نظريات التنمية الاقتصادية

في هذا الفصل نلخص الفصول الستة السابقة، وفي الفصل الحادي عشر تعرضنا إلى أن الموارد والمناخ تختلف اختلافاً كبيراً في الدول المختلفة، مما يصعب معه تعليل التأخر الاقتصادي بعامل المناخ. ونظرية الازدواج الاجتماعي غير صحيحة ولكن الازدواج تغيير ثقافة الشعب تغييراً شاملاً بما يشجع الإنتاج والعمل الجبار والخلق والابتكار.

وتعرضنا في الفصل الثاني عشر إلى العلاقة بين نمو السكان والتنمية الصناعية، وذكرنا أن تركز الاستثمارات في المزارع الكبرى والتعدين بقصد التصدير لم يؤد إلى تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي، بل على العكس أدى إلى زيادة السكان دون أن تنتشر بينهم الرغبة في تطبيق التكنولوجية الحديثة. وقد ظهر نتيجة لذلك ازدواج تكنولوجي، فقد تقدم القطاع الصناعي، بينما بقى القطاع الزراعي متخلفاً. ونظراً لأن القطاع الصناعي يستعمل أحداث العدد والآلات فإن العمالة فيه لم تنم بقدر ملحوظ، فتفشت البطالة المقنعة في قطاع الزراعة.

وتعرضنا في الفصل الرابع عشر إلى أن أتساع التجارة الخارجية، وتركز التصنيع في قطاع التصدير، لم يكن له أثر تعليمي على الشعب. فكما ذكر ميردال يبتعد العالم عن التوازن، فالفروق بين القطاعات والأقاليم والدول

النامية المتخلفة في تزايد مستمر، ويزيد من حدة هذه الفروق اتجاه أسعار التبادل في غير صالح الزراعة والدول المتخلفة.

ثم تناولنا في الفصل الخامس عشر نظرية روزنشتين روادان عن الدفعة الكبيرة، ثم مسألة تقدير الحد الأدنى للاستثمارات والمجهودات بحسب تعريف هارفي ليبنشتين، ونظرية نلسن عن الفخ الذي تقع فيه الدول المتخلفة وهو لا يخرج عن دائرة الفقر المفرغة، واستعرضاً أخيراً نظرية نيركس عن النمو المتوازن ونظرية سنجر وهبرشمان عن إستراتيجية النمو.

القسم الخامس

السياسات

الفصل الثامن عشر

الرفاهية الاقتصادية والتنمية

عرفنا التنمية الاقتصادية بأنها زيادة ملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه تتوزع على الأنشطة وفئات الدخل المختلفة، وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين وتتخذ خلالها صورة تراكمية.

ومن الصعب القول بصورة قاطعة بأن الرفاهية تزيد بالتنمية. فالاقتصاد التقليدي للرفاهية لا يتدخل في تحديد سلم التفضيل، فأمر ذلك متروك للفرد ذاته. لهذا يهتم الاقتصاد بالأسواق باعتبارها السبيل الوحيد الذي يكفل اختيار المستهلك للسلع والخدمات التي يرغب فيها. ولم يتفق الاقتصاديون بعد على أمثل توزيع للدخل، وأن كان من المتفق عليه أن أمثل سياسة هي تلك التي توزع الموارد بما يحقق أكبر قدر من الإشباع للمجتمع. ويمكن أن نعرف التنمية بتعريف مشابه، وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في عرض السلع والخدمات وأوقات الفراغ.

وقد ذكر ارثرلويس أن الفرد قد لا يكون أكثر سعادة كلما زاد دخله، ولا يدخل ذلك في محيط علم الاقتصاد الذي يقتصر دوره على بحث الوسائل التي تؤدي إلى زيادة المنتج من السلع والخدمات.

والميزة الوحيدة للتنمية الاقتصادية ليست في زيادة السعادة وإنما في توسيع نطاق السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها.

فمما يميز الإنسان عن الحيوان قدرته على التحكم في بيئته وليست أنه أكثر سعادة من الحيوان.

فكل فرد يسعى إلى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته بزيادة السلع والخدمات التي يحصل عليها، وكل فرد مستعد لمواجهة بعض التضحيات في سبيل تحقيق هذا الهدف. ويحاول كل فرد أن يوازن بين المنفعة الحدية لمختلف السلع والخدمات من جهة ومقدار التضحيات اللازمة للحصول عليها من جهة أخرى.

أن التنمية من اختصاص الشعب الذي يجب أن يسعي إلى تحقيقها. ولا يجب أن تهمل أطلاقاً المطالب الحالية الضرورية للشعب في سبيل رفع مستوى معيشة الأجيال القادمة. أن تحديد الجزء من الدخل القومي الذي يصرف على السلع الاستهلاكية والجزء الذي يستثمر في مشروعات التنمية من اختصاص الشعب في مجموعة نظراً لأن التنمية الاقتصادية تتطلب حداً أدنى للاستثمارات. لهذا يجب أن تحدد مقدار الاستثمارات بواسطة الحكومة جماعياً لا أن يترك إلى الأفراد تحديده حسب أهوائهم ودون تنسيق.

التنمية في ظل حرية العمل

وقد ذكرنا في الفصل السابع العشر أنه لا يمكن حل مشكلات الدول المختلفة بعوامل السوق وحدها، دون تدخل الحكومة في اتخاذ القرارات. وبالرغم من هذا لا يزال عدد من الاقتصاديين ينادي بإمكان تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الحرية الاقتصادية التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر.

فيقول بور ويامي Bauer and Yamey إن الدول المتخلفة تعاني من ضعف الجهاز الحكومي أكثر من أي شيء آخر، وأن الدول المتخلفة ليست بالتبعية دولاً تفتقر إلى الموارد الطبيعية. فقد نجحت الدول النامية في الخروج من دائرة الفقر المفرغة باستغلال مواردها الطبيعية واستثمار المزيد من رأس المال وتطبيق وسائل التنظيم والكفاية الفنية الحديثة. وإذا اتبعت الدول المتخلفة نفس السبيل فإنها ستحقق ما حققته الدول النامية. وذهب بوير Bauer إلى حد القول بأن الدول المتخلفة لا تفتقر في واقع الأمر إلى رأس المال والدليل على ذلك أن الدول النامية كانت متخلفة في مرحلة من مراحل تاريخها ومع هذا استطاعت أن تزيد من معدل تكوينها لرأس المال العيني، كما أن نمو المحاصيل النقدية في الدول المتخلفة دليل على خطأ نظرية دائرة الفقر المفرغة. وكما هو واضح فإن بور Bauer أهمل الاختلافات بين الدول المتخلفة حالياً وبين أوروبا خلال القرن الثامن عشر وأمريكا خلال القرن التاسع عشر. ويقول بور إن قرارات المنظمين في الدول المتخلفة وسيلة فعالة لتحقيق التنمية

الاقتصادية. ولكي نعارض هذا الرأي على أساس أن احتمالات نجاح المشروع الفردي أقل من احتمالات نجاح خطة متناسقة للتنمية الاقتصادية ومن ثم يلزم تدخل الحكومة. وليس القصد من تدخل الحكومة أنها أقدر من المنظمين في الحكم على سلامة مشروع معين، بل في أنهما أقدر على الحكم على مدى نجاح مجموعة من المشروعات، واقدر على تحمل مخاطرها. ومما لا شك فيه أن تدخل الحكومة يزيد من إقبال المنظمين على القيام بالمشروعات المطلوبة.

المؤسسات الإنتاجية الأجنبية والاستعمار

ونحن لا نتفق مع قول بعض الاقتصاديين مثل الن دونيسترون Allen and Donnithrone بأنه يمكن تنمية الدول المتخلفة بتشجيع المؤسسات الأجنبية على الإنتاج في داخل البلاد فخبرة الملايو وإندونيسيا تشر إلى أن مثل هذه المؤسسات لم تحول دون فقر البلاد المستعمرة، بل إنها كانت من عوامل الفقر والتأخر.

ولا يعني هذا أن المؤسسات الأجنبية عديمة الفائدة بالنسبة للدول المتخلفة. لأنه إذا وفقت هذه المؤسسات إنتاجها مع مطالب التنمية الاقتصادية في البلاد التي تعمل فيها كانت فائدتها أشمل وأعم.

ولن يتحقق هذا بتركيز الاستثمار في المشروعات الصناعية كبيرة التكلفة إذ يجب أن توجه بعض رؤوس الأموال نحو رفع الإنتاجية في القطاع

الزراعي. وعموماً يجب تشجيع استثمار رأس المال الأجنبي بشرط أن يكون ذلك في نطاق خطة التنمية لا أن يترك حراً يتصرف كما يشاء.

التدرج في التنمية

يقول الأستاذ فرانكل Prof. Frankel أن التغيرات التي تحدث في بلد ما بمعدلات متناسبة مع بعضها البعض لا تحدث اختلالاً في التناسق والتوازن بين الأجزاء المختلفة، وبالتالي لا تؤدي إلى عواقب اجتماعية. أما إذا كانت معدلات النمو غير متناسقة فقد يحدث أن قطاعاً أو عدة قطاعات لا تذوب في الحياة الاجتماعية للمجتمع بحيث تصبح الجماعة أو البيئة خارج هذا القطاع كأن لا وجود لها.

والخلاصة أن التغييرات التي لا تتفق والموارد الاجتماعية واحتياجات البلد ليست تغييرات طيبة. كما أن الرأي الذي يقول بإمكان تنمية الدول المتخلفة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة يقلل من أهمية المشكلات الأساسية التي تواجه الدول المختلفة. وحذر الكاتب (فرانكل) من العواقب السيئة التي قد تنجم عن قيام الحكومة بمشروعات التنمية.

ولكننا نختلف معه في هذا الرأي لأنه مع الاعتراف بأن التنمية قد تؤدي إلى تغييرات اجتماعية وثقافية تضر ببعض الناس، إلا أنه لا يمكن التوصية بألا تقوم الحكومات بمشروعات للتنمية إذا كانت

الغالبية العظمى من الشعب تؤيد الحكومة في مسعاها نحو تحقيق هذا الغرض.

الحدية، والتفاضل الاقتصادي ومرحلة التنمية

أن توجيه النصح أمر بالغ السهولة في الدول النامية صناعياً. ويتلخص النصح في العمل على تحقيق النمو المضطرد والعمالة الكاملة بدن تضخم، وتوزيع الموارد المتاحة بين الاستعمالات المختلفة دون توقع تغييرات هيكلية كبيرة. ويمكن للباحث الاقتصادي الاعتماد في توصياته على التفاضل الاقتصادي، ومقارنة التكلفة الحدية الاجتماعية بالناتج الاجتماعي الحدي. وحين يتعرض الباحث للسياسات المالية والضرائبية والتجارة الخارجية والاحتكار فأنه يبحث في أمور معروفة له. وهكذا يقتصر التخطيط الاقتصادي على أصلاح السوق الذي يحدد السياسات العامة التي تتبع.

التخطيط في الدول المتخلفة ـ طريق النمو

وكما ذكرنا في القسم الأول يوجد عدد من الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض وبالرغم من ذلك سارت التنمية الاقتصادية فيها قدماً بحيث اضطرد نصيب الفرد من الدخل في الزيادة. ويتوفر لمثل هذا البلد من المدخرات المحلية، والضرائب، والعون الأجنبي يسمح لها بتمويل وتكوين رأس المال العيني اللازم لتحقيق المزيد من الزيادة في الدخل. إلا أن مثل هذه الدول تعاني في نفس الوقت من بعض الصعوبات التي تتعلق

برأس المال والعمال المهرة، والمديرين والكفاية الإنتاجية، كما تعاني من تأخر بعض القطاعات الاقتصادية. وهذه الصعوبات تحد من معدل النمو وتتطلب التخطيط.

وفي مثل هذه البلاد تكون عملية التخطيط أكبر من مجرد التمشي مع السوق. فالسوق، والتصويت في ساحته بواسطة المشترين، لا يصلح، كمؤشر للتغيرات الهيكلية اللازمة على الأخص في القطاعات المتخلفة. فالتنمية تتطلب أعداد الخطط للتنسيق بين القطاعات وتحديد الاستثمارات اللازمة لكل منها. ويقتضي التخطيط نوع من التفاضل الاقتصادي يستهدف المقارنة بين التكاليف. ويلاحظ أن مثل هذه المقارنة لا تبني على التفاضل الحدي وحدة ونظراً لوجود عوامل اجتماعية ذات أهمية بالغة.

الدول المتخلفة والراكدة

ويواجه الاقتصادي المشكلة الحقيقية في البلاد التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل ثابتاً أو متجهاً نحو الانخفاض أو يزيد بقدر ضئيل بحيث لا يكون هناك أمل كبير في تحقيق التنمية التلقائية دون تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي. ولا تنحصر المشكلة في تثبيت وتوجيه النمو، وإنما في دفع التنمية لتتخذ شكلاً تراكمياً بعد فترة ما. وهنا تبرز التغييرات الهيكلية كأهم مظهر للتنمية.

وليس للسوق المحلي قي مثل هذه البلاد أية فائدة في التوجيه.

والتخطيط ليس مجرد تقدير لتكلفة ومزايا مشروعات معينة تحقق زيادة في الإنتاج بنسب تتراوح بين ١٠% أو ٥٠% في صناعات معينة، وإنما هو تقدير لتكلفة ومزايا زيادات مفاجئة في الإنتاج ترتفع إلى مئات أو ألوف المرات، وبمعنى آخر فإن المشكلة ليست مجرد تقدير آثار خطوات معينة. ونضرب لهذا مثلاً بمشروع التنمية وادي أحد الأنهار بما يتطلبه من محركات للقوى من محركات والألمونيوم، والسماد ومشروعات للري. واختيار هذا المشروع دون غيره لا يتم على أساس مقارنة الإنتاجية الحديدية للمشروعات البديلة بل يبني على عوامل اجتماعية هامة بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية.

وقد توفرت لدينا خلال العشر سنوات السابقة بعض البيانات والمعلومات عن الدول المتخلفة وقد حاولنا في القسم الرابع أن نعرض نظرية عامة، لا تشير بالضرورة إلى ما يجب أن تقوم بيه كل دولة متخلفة، إذ أن لكل دولة ظروفها الخاصة بها، وإنما تعرض الهيكل العام لسياسة التنمية.

وتتلخص هذه النظرية فيما يلي:

١. لا يعكس توزيع الموارد في الدول المتخلفة المزايا النسبية للمشروعات المختلفة، سواء بالنسبة للسوق الداخلية، أو الأسواق الخارجية.

٢. لهذا فإن تنمية التجارة الخارجية للدول المختلفة قبل تعديل هيكلها تعديلاً جوهرياً يعوق التنمية.

٣. لا تصلح السوق كمؤشر لتوزيع الموارد المتاحة بين الاستثمارات المختلفة بقصد تحقيق أكبر زيادة ممكنة في القيمة المضافة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى التخطيط. وأهمية التخطيط لا تعتمد على أهمية كل من القطاع العام أو القطاع الخاص وإنما تنبثق من ضرورة تدخل الدولة لتعديل قرارات المنظمين.

٤. يجب أن تكون الخطة طويلة الأجل بحيث تمتد إلى نحو خمسة عشر أو عشرين عاماً توزع خلالها المشروعات على خطط فرعية يختص كل منها بخمس سنوات يراعي فيها هيكل الإنتاج في فترة الخطة كلها.

٥. يجب أن يسبق أعداد الخطة دراسة شاملة للموارد الطبيعية والقوى العاملة (بما فيها الإمكانيات الإدارية والفنية) والموارد المالية المتوفرة خلال فترة الخطة. ويجب أن يتم تقدير توزيع الموارد المتاحة بين الاستثمارات المختلفة بمراعاة تحقيق الانطلاق والتغييرات الهيكلية المطلوبة.

٦. يؤدي التدرج في مشروعات التنمية إلى الفشل المحتم لهذا يجب أن تقوم الحكومات بمشروعات طموحة تستهدف تحقيق معدل للزيادة في الدخل يجاوز الزيادة في السكان وذلك حتى تتحقق التغييرات الهيكلية المطلوبة.

٧. ضرورة العمل على حل مشكلة الزيادة في السكان بصورة مباشرة إذا لم تؤد التنمية والتغييرات الهيكلية إلى خفض معدلات الإنجاب.

٨. يجب التغلب على مشكلة الازدواج التكنولوجي بالعمل على زيادة إنتاجية القطاعات المتخلفة– ويمكن تحقيق ذلك في مبدأ الأمر بزيادة السماد والبذور المنتقاة، على أن يلي ذلك العمل على مكننة الزراعة حتى يمكن السير قدماً نحو النمو التلقائي. ويلاحظ أن مكننة الزراعة تتطلب نقل عدد كبير من العمال الزراعيين إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٩. يصاحب زيادة نصيب الفرد من الدخل نقص أهمية الزراعة في الاقتصاد القومي. ويرجع هذا إلى أن غالبية القوى العاملة تعمل في الزراعة بوسائل بدائية، والسبيل الوحيد لرفع الإنتاجية هو مكننة الزراعة ولن يتيسر هذا قبل استيعاب الصناعة لجزء كبير من العمال الزراعيين وهذا السبيل يكفل الانطلاق نحو النمو المستقر.

١٠. أن ترك عدد كبير من العمال في الزراعة يمثل ضياع القوى العاملة.

١١. أن الأمل قليل في نقص خصوبة السكان الزراعيين وذلك ما لم ينخفض دخل الفرد إلى حد خطير. وإذا أدت المشروعات الصناعية الصغيرة إلى زيادة الإنتاجية ولم يصاحب ذلك نقص كبير في معدلات الوفيات فإن الخصوبة تنحو نحو الزيادة.

وفي إيجاز ترادف التنمية الاقتصادية تحويل جزء كبير من القوى العاملة من الزراعة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويأتي النمو المتراكم في الوقت الذي يقل فيه عرض العمال في القطاع الزراعي بما يشجع

المكننة، ولعل أحسن سبيل هو إعداد مشروعات تستغل عدم التوازن الموجود في تحقيق أكبر قدر من الربط الدافع إلى المزيد من المشروعات.

ولا توجد هناك أسباب تمنع الحكومات الديمقراطية من إعداد وتنفيذ مشروعات للتنمية، ولا يحول دون ذلك توافر المنظمين في القطاع الخاص. ولن يعني أعداد خطة للتنمية أحلال القرارات البيروقراطية محل حرية المستهلك في الاختيار الحر داخل نطاق الأسواق. فتحديد مقدار الاستثمارات وأنواع ما تنفذه الحكومة لا يمكن تركه للاختيار الحر في نطاق السوق نتيجة لما ثبت من عدم إمكان تحقيق العمالة الكاملة في الدول النامية بعوامل السوق وحدها. ومتى تم تحديد الهيكل العام فإن المستهلك حر فيما يختاره من قرارات أخرى. ومن الطبيعي أنه كلما زاد دخل الفرد كلما زاد القدر الذي يتصرف فيه بحسب ما يراه، ويزيد الاقتصاد المختلط من احتمالات نجاح مشروعات التنمية وسياسات الاستقرار. فالحرية الاقتصادية لا تكفل تحقيق هذه الأغراض، كما أن التخطيط التحكمي المادي لن ينجح في هذا السبيل. فالتخطيط السليم يقتضي أن تختص الحكومة باتخاذ القرارات التي تستطيع اتخاذها بكفاية تاركة للسوق أن يتخذ القرارات التي يستطيع أيضاً اتخاذها بكفاية.

الفصل التاسع عشر

بعض وسائل التنمية

في بعض البلاد المتخلفة لا تنال سياسة التقشف أو قبول العون الأجنبي تأييد الشعب. ونتعرض فيما يلي لبعض الوسائل التي يقترحها بعض الكتاب لتمويل خطط التنمية دون اللجوء إلى التقشف أو قبول العون الأجنبي.

استغلال البطالة المقنعة

يقترح بعض الكتاب أن تستغل الحكومات البطالة المقنعة وذلك بخلق وسائل جديدة لزيادة الإنتاجية تلاؤم ظروف الدول المتخلفة ولا تكلف الكثير من الأموال. كما يقترح أن تعمل الحكومة على تحويل القوى العاملة المعطلة من الزراعة إلى الصناعة وبهذا يرتفع الإنتاج الصناعي دون أن ينخفض الإنتاج الزراعي. فهناك بعض المشروعات الإنتاجية التي تتطلب الكثير من العمل والقليل من رأس المال يمكن استغلال العمال فيها، ومنها شق الترع والقنوات وبناء الخزانات والطرق، وحتى صناعة الأسمنت لا تتطلب الكثير من الأموال.

وتوصي هذه المدرسة من الكتاب بأن تقوم الحكومات بفرض ضرائب مرتفعة على الفلاحين للحصول على المال اللازم لتمويل هذه المشروعات

إلى زيادة الإنتاج الزراعي وهو ما يمكن للحكومة من فرض مزيد من الضرائب لامتصاص أغلب هذه الزيادة في أنتاج.

وقد اتبعت انجلترا هذا الطريق. لهذا لم يشارك العمال الزراعيون في جني ثمار التنمية في مبدأ الأمر. وقد عمل العمال عن ذكور وإناث وأطفال، بين عشر إلى أربعة عشر ساعة يومياً بأجر لا يجاوز حد الكفاف. وكانت حالة الطبقة العاملة في المدن أسوأ من حالة العمال الزراعيين بل ويقول بعض الكتاب أن حالة العمال الزراعيين في إنجلترا لم تكن أحسن من حالة العمال الزراعيين في بعض الدول المتخلفة. فقد اضطر العمال إلى هجر الزراعة والعمل في الصناعة بسبب انتشار نظام التسويق، وعاشوا في المدن في حالة فقر مدقع. وفرضت أغلب الضرائب على المنتجات ووقع عبئها على الطبقات العاملة في الوقت الذي كانت فيه أغلب المصروفات الحكومية توجه نحو أعانة المؤسسات الجديدة وخدمة الدين العام وغيرها من الأغراض التي أفادت الأغنياء. وقد شجعت حركة الإصلاح التقشف والادخار. وحظر القانون حتى سنة ١٨٢٥ تكوين نقابات للعمال، كما لم تصدر أية تشريعات للضمان الاجتماعي. يضاف إلى ذلك أن عدد سكان إنجلترا لم يجاوز أربع ملايين نسمة عند بدء انطلاقها.

وبالرغم من هذه العوامل لم تكن التنمية الصناعية في إنجلترا سريعة بالقدر الذي يتصوره البعض، فقد أخذت ظروف أخرى معاونة تنمو على مر عدة قرون، منها نمو التجارة الخارجية على أثر الحرب الصليبية، واكتشاف الأراضي الجديدة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

والمثال الثاني هو روسيا السوفيتية التي استطاعت السير قدماً نحو التصنيع في ظل نظام من الكبت الحكومي، فحققت زيادة كبيرة في الإنتاج الصناعي خلال الحقب الأخيرة من القرن العشرين. ولا يجب أن ننسي أن التصنيع الذي تم في الفترة الأولى جاء على حساب الفلاحين الذين عانوا من الجوع والفاقة في الوقت الذي استولت فيه الحكومة على أغلب منتجاتهم لتوفير الغذاء اللازم لسكان المدن.

وأساس النظام المقترح هو فرض ضرائب مرتفعة على المزارعين، أولاً لتشجيعهم على المحافظة على مستوى الإنتاج بالرغم من نقص عدد العمال، ثم ثانياً لامتصاص الزيادة في الإنتاج والدخول لتمويل مشروعات التنمية.

والنظام المقترح ليس بالسهولة التي يظنها البعض لعدة أسباب، أولها أنه لا تتوفر العدد والآلات الرخيصة التي تلائم أحوال المتخلفة، وثانيها أن بعض المشروعات الزراعية كالري وشق الترع وبناء الطرق تتطلب عدداً وآلات يلزم تدبيرها، وثالثها أن تقدير البطالة المقنعة في الزراعة مبالغ فيه وذلك ما لم ينتشر استعمال العدد والآلات.

ومما لا شك فيه أن المشروعات المقترحة تزيد من الإنتاجية ولكن ليس بالقدر الذي يؤدي إلى التنمية التلقائية، كما أن هذه السياسة لن تكون فعالة في توسيع نطاق السوق. لهذا لا يمكن الاعتماد على هذه السياسة وحدها، مع تقديرنا لأهميتها، إذا كان الغرض هو تحقيق تنمية

بمعدل يزيد على معدل الزيادة في السكان وأحداث تعديلات جوهرية في هيكل النشاط الاقتصادي. لهذا يتعين زيادة الضرائب والمدخرات بقدر كبير أو اللجوء إلى العون الأجنبي أو كلاً الوسيلتين معاً.

التمويل بالتضخم

يقول بعض الاقتصاديين أن أسهل الوسائل لتمويل مشروعات التنمية في الدول المتخلفة هو طبع البنكنوت، أو الاقتراض من الجهاز المصرفي، وبمعنى آخر اللجوء إلى التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي يضطر الشعب إلى الادخار إجبارياً.

ولا توصي هذه المجموع من الاقتصاديين بالاعتماد على التضخم بالقدر الذي لجأت إليه الدول العظمى لتمويل الحروب العالمية. فمثل هذا القدر من التضخم يهز الاقتصاد القومي، ويؤدي إلى تطورات سياسية واجتماعية خطيرة. فالتضخم يخفض من قيمة المدخرات ويحد من فائدة وثائق التأمين، كما يؤثر في مكافآت ترك الخدمة والمعاشات ودخول طبقة المنتجين في المجتمع، كالعمال، والعلماء، والمدرسين، والفنانين، وموظفي الحكومة، والبوليس. وعموماً يؤدي التضخم إلى تسابق بين الأسعار والأجور يهدد القوة الشرائية ويقود إلى عواقب اجتماعية وخيمة، هذا فضلاً عن أن توزيع الموارد المتاحة بين الأغراض المختلفة يصبح من الصعوبة بمكان.

وحتى التضخم في حدود ضيقة له الكثير من المساوئ وبالذات في الدول المتخلفة نظراً لأنها تعاني من توجيه بعض الاستثمارات نحو المضاربة واختزان السلع. ويشجع اتجاه الأسعار نحو الارتفاع مثل هذه الاستثمارات المجدية فضلاً عن أنه يزيد من صعوبة التصدير ويشجع الاستيراد وبذلك يختل ميزان المدفوعات.

ويرى بعض الاقتصاديين أنه نظراً لأن الدول المتخلفة تعاني من البطالة المقنعة فإن الافتراض من البنك المركزي لن يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، فالزيادة الأولى في الدخول النقدية تؤدي إلى استيعاب بعض العمال المتعطلين وزيادة إنتاج السلع والخدمات. وهذا الرأي يفترض وجود طاقة معطلة في الصناعة، وتعارض لجنة آسيا والشرق الأقصى التابعة لهيئة الأمم المتحدة هذا الرأي على أساس أن الدول المتخلفة تعاني من نقص رأس المال والكفاية الفنية. ويلاحظ أن الطاقة المعطلة في الزراعة والصناعة محدودة جداً، كما أن النظام الضرائبي ليس بالمرونة التي تكفل زيادة الضرائب كلما زادت الدخول. وغني عن البيان أنه كلما ارتفعت الأسعار كلما قل تحكم الحكومة في الموارد المتاحة.

وأخيراً أن أغلب مشروعات الدول المتخلفة طويلة الأمد، بمعنى أنها لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج قبل مضى فترة طويلة من الزمن. ولا يوجد ثمة ما يؤكد أن الزيادة الأولى في الدخول الناتجة عن التضخم سوف تؤدي إلى زيادة الميل للادخار نظراً للرغبة في تقليد مستوى المعيشة الأوروبي والأمريكي.

يجب التفرقة بين التضخم المادي وبين عملية تمويل الحرب، وبمعنى آخر بين الارتفاع التراكمي في الأسعار وبين السياسة التي تستهدف خلق بعض العوامل التضخمية يعقبها محاولة للتحكم في هذه العوامل وتفادي مساوئها. ولا ينتظر أن تنجح سياسة استحداث عجز في ميزانية الدولة، وما تؤدي إليه من ارتفاع في الأسعار، في تشجيع الاستثمارات الخاصة. وتختلف عن ذلك السياسة التي تنتهجها الحكومة لتمويل مشروعات إنتاجية كثيرة بقدر ترى الحكومة فيما بعد أنه يؤدي إلى التضخم لهذا تلجأ إلى امتصاص القوة الشرائية الزائدة بفرض الضرائب وإتباع سياسة نقدية ووسائل أخرى للتحكم المباشر.

وقد اتبعت هذه السياسة بنجاح كل من استراليا وكمدا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، فلم يجاوز ارتفاع الأسعار ٣٠٪ بالرغم من أن المصروفات الحربية جاوزت حوالي نصف الدخل القومي.

وهناك بعض التشابه بين مشكلة تمويل الحرب وبين مشكلة تمويل مشروعات التنمية الطموحة، وبمعنى آخر هناك تشابه بين التخطيط للحرب وبين التخطيط للتنمية. فتمويل الحرب يقتضي خلق وسائل دفع جديدة يتم امتصاصها بعدة وسائل ، إلا أن التشابه بين الحالتين ليس تاماً، فتمويل الحرب يحظي بمساندة الشعب أكثر من تمويل مشروعات التنمية، كما أن أغلب الدول النامية بدأت الحرب ولديها طاقات كبيرة معطلة في

الصناعة والعمالة بمختلف خبرائها، وهو ما لا يتوفر في الدول المتخلفة. كما أن إمكانيات هذه الدول لامتصاص القوة الشرائية الزائدة تقل كثيراً عن إمكانيات الدول النامية، لهذا لا تتوفر لديها الإمكانيات لتوزيع الموارد المتاحة بصورة منتظمة.

وعموماً يمكن القول بأنه طالما كانت الحكومة هي المسئولة عن الجزء الأكبر من الاستثمارات التي تستطيع تنفيذها بكفاية، وكانت لها القدرة على تشجيع الاستثمار الخاص وتوجيهه في نطاق الخطة، وكانت في مركز تستطيع فيه بالرغم من التضخم تفادي ارتفاع الأسعار بصورة تراكمية، بفرض الضرائب والحصول على قروض داخلية وما شابهها، وكان لها من الوسائل ما يمكنها من التحكم في هيكل وكمية الواردات، وبمعنى آخر إذا توفرت للحكومة الوسائل التي تمكنها من السير في مشروعاتها بالطريقة التي اتبعتها الدول النامية في تمويل الحرب العالمية الثانية والتحكم في الاختلال الاقتصادي الناتج عن ذلك بنجاح، فإن الرأي الذي ينادي بالتضخم كوسيلة لتمويل مشروعات التنمية له ما يؤيده.

توجيه النفاق الحكومي:

أشار بعض الاقتصاديين، ومنهم هانسن Hansen، إلى أن الحكومة تستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي بزيادة الإنفاق الحكومي في أوقات الأزمات وخفضه في أوقات الرواج. وبهذا يتمكن الاقتصاد القومي من تحقيق العمالة الكاملة والاستغلال الكامل لموارده.

ويعتمد نجاح هذه السياسة على مكرر الاستثمار Multiplication (إجمالي الزيادة في المبالغ المنفقة على الاستهلاك الناتجة من الزيادة الأولى في الاستثمار) ومعدل التعجيل Acceleration (الزيادة في الاستثمار الناتجة من الزيادة الأولى في المبالغ المنفقة على الاستهلاك).

فإذا كان مكرر الاستثمار ومعدل التعجيل عالياً يحدث الانفجار المالي ذلك لأن الدخول تزيد بقدر كبير يؤدي إلى التضخم التراكمي.

وهناك وسيلتان لتعجيل معدل النمو، الأولى زيادة معدل تكوين رأس المال العيني، والثانية خفض المعدل الحدي لتكوين رأس المال إلى القيمة المضافة. وفي مبدأ الأمر يتجه المعدل الحدي لتكوين رأس المال إلى القيمة المضافة نحو الانخفاض بسبب ارتفاع كفاية الإدارة والعمال واستحداث المخترعات التي توفر رأس المال وتنفذ المشروعات الاجتماعية العامة. وبعد هذه الفترة يأخذ المعدل الحدي لتكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة في الارتفاع. لهذا يتعين أن تزيد نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي تدريجياً خلال عدة أجيال حتى تبلغ ١٥% أو ٢٠% وهو القدر الذي يكفل التنمية التلقائية.

الفصل العشرين

المالية العامة وتمويل مشروعات التنمية

يصعب زيادة الميل للادخار وللاستثمار في الدول المتخلفة نظراً لأن مستوى دخل الفرد منخفض. لهذا يجب أن تستهدف الميزانية بقدر الإمكان تشجيع الاستثمار وتحمل المخاطرة واختراع الوسائل لرفع الإنتاجية.

ولكن من الصعب فرض وجمع الضرائب في الدول المتخلفة نظراً لتركز الدخل القومي في الزراعة وصعوبة تقدير الدخول، لهذا ينبغي إتباع سياسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية للدول المتخلفة.

ودراسة تاريخ المالية العامة يبين أن الحكومات كانت تراعي عند فرض الضرائب من يدفعها ومن يتحملها في نهاية المطاف، كما كانت تراعي ألا تخل الضرائب بالتوازن الذي يحدده العرض والطلب. واتجهت السياسة بعد ذلك نحو تنظيم الأسواق.

وعلى أثر الكساد العظيم ونشر كتاب كينز Keyns عن النظرية العامة، وكتاب هانسن Hansen عن السياسة الضرائبية والدولارات الاقتصادية اتجهت السياسة الضرائبية نحو تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، فتستحدث الحكومة عجزاً في الميزانية للخروج من الكساد، وتحقق

فائضاً في حالة الرواج لتجنب التضخم. وقد أضيف حديثاً إلى هذه الأهداف كفالة النمو الاقتصادي. لهذا تأخذ الحكومة في الاعتبار عند إعداد الميزانية مستوى الدخول والإنتاج والعمالة والاستثمار والاستهلاك.

الفصل الواحد والعشرين

الوسائل لزيادة الادخار

إلى أي حد يمكن للادخار المحلي الاختياري أن يمول مشروعات التنمية بالقدر الذي يحقق الانطلاق.

في الدول المتخلفة يكاد يعي الدخل القومي في مجموعة بالحد الأدنى للاستهلاك، وإن كان يلاحظ من جهة أخرى أن الدخول تتفاوت بقدر كبير بين طبقة وأخرى. فبعض الطبقات تحصيل على دخول عالية تكفل لها مستوى معيشة مرتفع وتمكنها في نفس الوقت من ادخار مبالغ كبيرة. وقد ساعد سوء توزيع الدخول في اليابان في تمويل الاستثمارات بعد أن قامت الحكومة بموجة كبيرة من المشروعات. ويلاحظ من جهة أخرى أن الطبقة الفنية في المجتمعات التي لم تنم فيها بعد البيئة المناسبة للاستثمار تستهلك الجزء الأكبر من دخلها في الكماليات، وهو ما أسماه نيركس Nurkse بحب التقليد. وأن ادخرت هذه الطبقة شيئاً ما قالها توجهه نحو الاستثمارات غير المنتجة، مثل المباني الفخمة، وإقراض المستهلكين بفوائد باهظة. لهذا يلزم أنشاء مؤسسات لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية. وغني عن البيان أن زيادة المدخرات وفرض الضرائب يؤدي إلى خفض الاستهلاك.

وتتجه بعض الدول المتخلفة نحو تحقيق الرفاهية، فتقوم بإعادة توزيع الدخول، وهو ما يحد من الادخار الاختياري. كما أن البيئة الرأسماليين على أرباح كبيرة. ويلاحظ أن هذه الأرباح لعبت الدور الأساسي في تمويل نمو أوروبا وأمريكا الاقتصادي. ومن جهة أخرى لا يرحب الشعب بفرض الضرائب. لهذا يلزم أن تشجع الحكومة الادخار بمختلف السبل، وتعمل على تجميع المدخرات الصغيرة. ونوجز فيما يلي بعض المقترحات لزيادة الموارد المتاحة للاستثمار.

الادخار والائتمان

يجدر قبل بحث بعض المقترحات أن نفرق بين الادخار والائتمان، فالمدخرات انكماشية، أما الائتمان المصرفي فتضخمي.

وللجهاز المصرفي أهمية بالغة في تقديم القروض والسلفيات اللازمة للزراعة والصناعة، وفي تجميع المدخرات، ولهذا يجب أن يخول البنك المركزي سلطات واسعة في توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره. والحق أن اختزان النقود انكماش، إلا أنه يخشى أن تتجه النقود المختزنة يوماً ما نحو الاستهلاك مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أما توجيه المدخرات نحو البنوك فيزيد من المبالغ التي توجه نحو الاستثمار دون خشية أحداث تضخم.

القروض الحكومية

يختلف أثر القروض الحكومية على الاقتصاد القومي تبعاً للقطاعات التي تقوم بالاكتتاب، فإذا اكتتب البنك المركزي في السندات الحكومية أدى ذلك إلى التضخم الذي يزيد من حدته زيادة الأصول السائلة للبنوك التجارية وقيامها بالتالي بمنح المزيد من التسهيلات الائتمانية.

أما اكتتاب الشعب فلا يؤدي إلى التضخم، خصوصاً إذا كانت هذه السنوات سائلة، بمعنى أمكان تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر سواء بالبيع أو بالافتراض بضامنها من الجهاز المصرفي. لهذا يوص أن تعمل الحكومة على تشجيع الاكتتاب العام خارج الجهاز المصرفي وذلك بأن تحدد آجال القروض وأسعار فائدتها بما يتناسب ورغبات فئات المدخرين المختلفة. كما يجب إضفاء بعض السيولة على هذه السندات. وقد يفيد في هذا السبيل أن يتدرج سعر الفائدة في الارتفاع بمرور المدة لحفز المكتتبين على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وقد يقبل الناس على الاكتتاب في السندات الحكومية إذا كانت حصيلتها تخصص لأغراض معينة، كتمويل المساكن وغيرها من المشروعات كما يوصي أيضاً بإنشاء مؤسسات اقتصادية لها حق اقتراض من الشعب أو من البنوك أو من الخارج بشروط وأوضاع تكفل مرونة التصرف حتى يمكن التمشي مع الظروف والأحوال. ونقترح أن تمنح الحكومة بعض الميزات والإعفاءات الضرائبية لبعض السندات الحكومية، وأن تقوم بضمان سداد القروض وفوائدها بالقيمة الاسمية بعد استبعاد أثر التغيرات في الأسعار.

مؤسسات التسويق

انشأت بعض الدول الأفريقية مؤسسات ولجان حكومية لتسويق المنتجات واستغلت هذه المؤسسات واللجان في تجميع المدخرات اجبارياً وذلك باقتطاع جزء من أسعار البيع وادخاره للقيام ببعض المشروعات للإنتاجية ويقول بور Bauer أن هذه المؤسسات قد تعوق نمو الادخار الاختياري، فضلاً عن أن الحكومة قد لا تستثمر هذه المبالغ في المشروعات الناجحة. وواضح أن بور يعارض أي تدخل حكومي وهو أمر لا نوافقه عليه.

الخاتمة

لا يحتمل أن تؤدي وسائل تشجيع وتجميع الادخار إلى تعبئة مبالغ كافية لتمويل جزء كبير من مشروعات التنمية، وإن كان يلاحظ أن بعض البلاد مثل بورما نجحت في زيادة الميل للادخار بحيث جاوزت نسبة الادخار عامة، بما فيه فائض الميزانية العادية، ٢١٪ من إجمالي الدخل القومي في سنة ١٩٥٦.

الفصل الثاني والعشرين

السياسة الضرائبية

مما سبق بيانه يتضح أن تمويل مشروعات التنمية يتطلب زيادة جملة المدخرات (بما فيها الضرائب). وزيادة الاستثمارات (الخاصة والعامة). وإذا بقى الناتج المحلي دون تغير فإن زيادة المدخرات تؤدي إلى نقص الاستهلاك بنفس القدر، أما إذا توفرت طاقات معطلة فإنه يمكن عند استغلالها، تحقيق زيادة في الاستثمار بدون خفض معدل الاستهلاك أو التمويل بالعجز (التضخم). ويتطلب الانطلاق نحو التنمية الثقافية إتباع سياسة التقشف الجماعي عن طريق فرض المزيد من الضرائب.

الضرائب أم الادخار

أيهما أفضل فرض ضرائب أو تشجيع الادخار؟

لا يسهل الإجابة على هذا السؤال خصوصًا وأن الغرض من الضرائب والادخار هو تمويل مشروعات التنمية الخاصة والعامة دون تضخم. والضرائب التي تدفع من المدخرات بدلاً من أن تتقطع من مبالغ مخصصة الاستهلاك لا تؤدي إلى الانكماش، وأن كان يمكن القول بصفة عامة أن الضرائب تحد من الإنفاق بقدر أكبر من المدخرات، ويعتمد هذا على طبيعة الدخول التي تتأثر بزيادة الادخار أو بفرض الضرائب. والطبقة ذات الدخل المرتفع تميل عمومًا نحو الادخار، لهذا فإن فرض الضرائب

على الطبقة الفقيرة، التي تستهلك أغلب دخلها، تؤدي إلى الانكماش بقدر أكبر من فرض الضرائب على الطبقة الفنية. وبالرغم من العوامل الاجتماعية يلاحظ أن فرض الضرائب على الطبقة الفقيرة والمتوسطة أكثر فعالية في خفض الاستهلاك من محاولة تشجيع الادخار في هذه الطبقة.

ويمكن تلخيص نتائج البحث في القدرة على فرض الضرائب والعلاقة بين الضرائب والتضخم، وأثر الضرائب على المجهود أو الاستثمار، وأخيرًا أثر الضرائب على مدخرات قطاع الأعمال المنظم فيما يلي:

١- إن الميزانية المتوازنة في حد ذاتها تضخمية، والعامل التضخمي فيها هو مصروفات الحكومة، والعامل الانكماشي هو تحصيل الضرائب. أما الميزانية المحايدة فهي تلك التي يكون فيها معدل الفائض الإجمالي الإيرادات مساويًا لواحد، ومطروحًا منه الميل الحدي للاستهلاك.

٢- يمكن أن يؤدي رفع الضرائب إلى التضخم، إذا رأى إلى زيادة وسائل الدفع، وهو فرض غير محتمل نظرًا لأن تحصيل الضرائب في حد ذاته يحد من وسائل الدفع. إلا أنه من جهة أخرى قد يؤدي فرض الضرائب إلى ارتفاع الأسعار دون أن تقل السلع المعروضة وذلك بسبب زيادة المبالغ المقترضة من البنوك أو زيادة سرعة تداول النقود بمعدل يزيد على الانخفاض في وسائل الدفع. ويمكن التغلب على هذه الحالة بإتباع سياسة ائتمانية مناسبة.

٣- يمكن أن تؤدي زيادة الضرائب إلى التضخم إذا أدت إلى نقص السلع المعروضة بقدر أكبر من وسائل الدفع. ويمكن أن يحدث هذا إذا فرضت ضرائب على الإنتاج، إلا أنه من جهة أخرى يحتمل أن يؤدي خفض الإنتاج إلى بعض البطالة، وبذلك تزيد العوامل الانكماشية بقدر أكبر من العوامل التوسعية.

٤- قد يؤدي فرض الضرائب على الأرباح إلى نقص مدخرات واستثمارات قطاع الأعمال المنظم وهو ما قد يؤدي بدوره إلى الانكماش. فالاستثمار الذي يقابله ادخار بنفس القدر تضخمي. كما أن خفض الاستثمار إلى عوامل انكماشية في المدى القصير، وذلك لأنه يحول عوامل الإنتاج من إنتاج السلع الرأسمالية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية. كما قد تزيد المبالغ المقترضة من البنوك لدفع الضرائب، وهو ما يحد من الأثر الانكماشي الناتج عن تحصيل الضرائب.

٥- يجب عند بحث أثر الضرائب على الحافز إلى الإنتاج أن نتبين أثر المبالغ التي تنفقها الحكومة. فتحصيل الضرائب في حد ذاته يحد من الدافع إلى العمل، الرغبة في تحمل المخاطر. ومن جهة أخرى يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى نمو الحافز على العمل والاستثمار.

وعمومًا يمكن القول أن زيادة الضرائب في حد ذاته عامل انكماش وذلك بشرط ـن تصاحبه سياسة نقدية انكماشية. فلابد أن تتناسق سياسة الميزانية مع السياسة المصرفية. وقد أثبتت خبرة عدد كبير من الدول، منها

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإندونيسيا وأستراليا وكندا، أهمية هذا التناسق.

الأغراض الأخرى للسياسة الضرائبية:

لا تستهدف السياسة الضرائبية إحداث انكماش أو توسع فقط، بل وتعمل على تشجيع الحافز على الإنتاج، وتوزيع الموارد والدخول بما يعاون التنمية. وتأخذ الحكومة في الحسبان المشاكل الإدارية الخاصة بالتحصيل.

لا تحفز الضرائب على الأجور والمهايا زيادة العمل، وتحد الضرائب على الأرباح من القدرة على الادخار والاستثمار كما قد تؤثر في الإنتاج. ويتعين عند فرض الضرائب بغرض الحصول على الموارد اللازمة لمشروعات التنمية إلا تعوق هذه الضرائب الدافع على الإنتاج.

وتدعو العوامل الاجتماعية إلى عدالة التوزيع وتؤدي في نفس الوقت إلى زيادة التفاوت بين الدخول.

الضرائب التي تشجع الإنتاج:

لهذا نوحي بأن تفرض الحكومة الضرائب التي تشجع العمل والإنتاج والادخار والاستثمار وتساعد في نفس الوقت على حسن توزيع الموارد المتاحة وعوامل الإنتاج بين الأغراض المختلفة.

ومن هذه الضرائب إعفاء بعض الاستثمارات الهامة من ضرائب الأرباح لفترة معينة، وفرض ضرائب على أوجه الإنفاق والاستثمار غير المرغوب فيها. كما ينبغي التوسع في نظام الادخار الإجباري الذي يستهدف اقتطاع نسبة مئوية من الأجور والمهايا لمقابلة مكافآت ترك الخدمة ومطالب الشيخوخة.

الفصل الثالث والعشرين

الضرائب التي تشجع الإنتاج آليًا

يتعين على الدول المتخلفة أن تأخذ بنظام ضرائبي يعاون على تحويل مشروعات التنمية من جهة، ويشجع الإنتاج من جهة أخرى. ونتعرض فيما يلي إلى النظام الضرائبي الذي يحقق هذه الأغراض.

نظام كالدور (Kaldor)

قدم كالدور اقتراحًا إلى الحكومة الهندية شرحه تفصيلاً في كتابه عن النظام الضرائبي في الهند ويتلخص هذا الاقتراح فيما يلي:

١- فرض ضريبة على الدخل الخاص بمعدل يتدرج من الصفر إلى ٤٥% ويتضمن الدخل الأرباح الرأسمالية.

٢- فرض ضريبة على المصروفات تتراوح بين ٢٥%، ٣٠٠% تبعًا لإجمالي مصروفات العائلة بعد استبعاد بعض عناصر المصروفات.

٣- فرض ضريبة على الهدايا تتراوح بين ١٥% و٨٠% تبعًا لقيمة الهدايا التي تمنح خلال فترة معينة.

٤- إتباع نظام إجباري لمراجعة الحسابات العائلية يعاون في تقدير الضرائب المستحقة.

٥- لتيسير مراجعة المبالغ المنفقة يرمز إلى دافعي الضرائب كل على برقم معين يذكر على جميع المستندات الخاصة بعمليات الرأسمالية

واضح أن هذا النظام لا يمنع التهرب من الضرائب، وأن كان كالدور يعتمد في تطبيقه على المرجعة الإجبارية للحسابات وصعوبة إخفاء الأصول المختلفة التي يمتلكها دافعو الضرائب.

نظام الضرائب الآلي:

وتقترح فرض الضرائب الآتية:

١- ضريبة قدرها ٢٠% مثلاً على الدخل الخاص الذي يجاوز قدرًا معينًا (٤٠٠ دولار سنويًا مثلاً).

٢- ضريبة موحدة بمعدل ٢٠% على دخول المؤسسات.

٣- ضريبة على المبيعات بنحو ٢%.

٤- ضريبة على الأصول الآتية بالمعدلات المبينة قرينها

أ- النقدية بمعدل يتراوح مثلاً بين ٤%، ٨% طبقًا للمبلغ.

ب- السندات بمعدل يتراوح مثلاً بين ٣%، ٥% طبقًا للمبلغ.

جـ- الأسهم بمعدل يتراوح مثلاً بين ٢%، ٣% طبقًا للمبلغ

د- الأصول الإنتاجية (العدد والآلات والأراضي) بمعدل يتراوح بين ١٥%، ٢٥%.

هـ- المخزون السلعي العادي بمعدل ٢٥%.

و- المخزون السلعي غير العادي بمعدل ٤٠% مثلاً.

ز- المصروفات بمعدل يتراوح بين ٦٥%، ٢٠% بحسب المبلغ ودافع الضرائب.

ويتضمن الدخل الأرباح العادية والأرباح الرأسمالية، والأجور والمهايا. وهذا النظام ييسر التهرب من الضرائب بالطرق الآتية:

١- شراء سلع أو أصول دون الإبلاغ عنها، ثم بيعها بعد ذلك.

٢- القيام بمبيعات صورية لتفادي دفع الضرائب على المخزون السلعي، ثم بيع المخزون بعد ذلك.

وهذه الطرق ليست من السهولة بمكان، نظرًا لأن المؤسسات الصناعية ومؤسسات تجارة الجملة تمسك حسابات منتظمة.

ويشجع النظام المقترح الاستثمار و ذلك لتفادي دفع ضرائب كبيرة ويمكن التغلب على الثغرات والصعوبات التطبيقية بالتدريج، فالهدف من النظام المقترح هو تشجيع بحث الموضوع وتحديد الأهداف التي يجب أن يتوخاها النظام الضرائبي في الدول المتخلفة نظرًا لما تلاقيه هذه البلاد من صعوبات جمة في تمويل مشروعات الإنتاجية.

الفصل الرابع والعشرين

سياسات الاستقرار

لعل أهم فروع علم الاقتصاد التي تنطبق على الدول المتخلفة هي السياسات الخاصة بالائتمان والمالية العامة والصرف الأجنبي والتي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتختلف أسباب التقلبات الاقتصادية في الدول المتخلفة عنها في الدول النامية مما يقتضي الحذر عند تطبيق هذه السياسات.

ويعلل الاقتصاد المعاصر التقلبات الاقتصادية الكبيرة في الاستثمار الخاص، الذي يعتمد على معدل الزيادة في الدخل القومي والإنفاق المحلي. وهذه العلاقة تسمى بالمعجل Accelerator. وتعتمد المبالغ التي تنفق على الاستهلاك على مستوى الاستثمار وحجم مكرر الاستثمار Multiplier الذي يتحدد بالميل الحدي للاستهلاك. فزيادة الإنفاق على الاستهلاك تزيد من الاستثمار وبالتالي من الإنفاق. ويلاحظ أن الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة الأولى في الاستثمار تؤدي إلى زيادة المبالغ المنفقة على الاستهلاك بمعدل أقل. وبمعنى آخر هناك حدود لزيادة المبالغ التي تنفق على الاستهلاك، وهو ما يؤدي إلى خفض الاستثمار وبالتالي المنفق على الاستهلاك. وهذا هو سبب الاتجاه النزولي. ويؤدي تفاعل معدل التعجيل مع مكرر الاستثمار إلى تقلبات في الدخل والعمالة.

وليست التقلبات في الاستثمار الخاص هي السبب الرئيسي في التقلبات الاقتصادية في معظم الدول المتخلفة. وينشأ الاحتلال عادة في هذه الدول من عاملين رئيسيين، أولاً التقلبات في الإنتاج بسبب الأحوال الجوية والأمطار، وثانيًا تقلب الطلب الخارجي على الصادرات.

ويتطلب علاج هذه التقلبات انتهاج سياسة تغاير تلك التي تستهدف الحد من التقلبات في الاستثمار الخاص. لهذا يقترح إنشاء مؤسسات في الدول المتخلفة تستهدف تثبيت حصيلة بيع المحصولات الزراعية الهامة وذلك بشرائها بسعر موحد خلال عدة سنوات وتكوين مخزون سلعي لمقابلة السنوات العجاف. وتقوم هذه المؤسسات باقتطاع جزء من الأرباح والإنتاج في السنوات الطيبة لمقابلة السنوات التي ينخفض فيها السعر أو الإنتاج. كما تعمل على اقتطاع جزء من حصيلة البيع لتوجيهه نحو المشروعات الإنمائية.

تقلب الصادرات:

تعتمد صادرات الدول المتخلفة على عدد محدود من المحصولات الزراعية والمواد الأولية. وقد تعرضت أسعار هذه المنتجات إلى تقلبات كثيرة في السنوات الأخيرة مما عرض الدول المتخلفة إلى هزات عنيفة. وقد ورد بالتقرير الذي أعدته هيئة أسيا والشرق والأقصى التابعة للأمم المتحدة أن تغييرًا بنحو ٥% فقط في أسعار الصادرات يساوي تقريبًا مجموع المبلغ التي تقدمها الدول النامية إلى الدول المتخلفة. وخلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٦ بلغت نسبة التقلبات في متوسط أسعار الصادرات ما بين

١٠%، ١٥% للأرز في تايلاند والشاي في سيلان والصفيح في إندونيسيا والملايو، ونحو ١٥% إلى ٢٠% في أسعار الجوت في الباكستان والأرز في بورما والذرة في الفلبين، ونحو ٣٠% لأسعار المطاط. وبالإضافة إلى ذلك تقلب حجم صادرات الدول المتخلفة في نفس الاتجاه وهو ما أضاف المزيد من التقلبات إلى حصيلة الصادرات.

ويختلف أثر التقلبات في حصيلة الصادرات في الدول المتخلفة عنه في الدول النامية، ففي الدول المتخلفة تزيد البطالة المقنعة في حالة نقص الصادرات ولا يسهل خفض الواردات بقدر كبير لتفادي عجز ميزان المدفوعات. كذلك يلاحظ أن مكرر الاستثمار الناتج من خفض التجارة الخارجية أقل في الدول المتخلفة عنه في الدول النامية، لهذا لا يمتد أثر نقص دخل أحد القطاعات إلى القطاعات الأخرى بنفس القدر الملاحظ في الدول النامية. ويعيش الجزء الغالب من السكان عند حد الكفاف كما تتخذ تجارتهم صورة المقايضة، لهذا فإن معدل التعجيل قليل الأثر في الدول المتخلفة وذلك بعكس الحال في الدول النامية.

وتقترح أن تستهدف ميزانية الدولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فتقوم الحكومة بزيادة مصروفاتها وخفض الضرائب عند نقص أسعار الصادرات ورفع الضرائب وخفض المصروفات عند ارتفاع أسعار الصادرات كما نوصي بأن تكون الحكومة احتياطيًا من العملات الأجنبية لمقابلة التطورات في حصيلة الصادرات.

الحاجة إلى هيئة دولية لتثبيت أسعار المنتجات الأولية:

إذا تمكنت الدول المتخلفة من الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتها فإن حاجتها إلى العون الأجنبي تقل كثيرًا. ويلزم إنشاء هيئة دولية تستهدف تثبيت أسعار المنتجات الأولية وهو ما يعاون الدول المتخلفة على السير قدمًا في مشروعات التنمية.

الاستقرار وتنوع الصادرات

لا يعاون تنوع الصادرات على تحقيق الاستقرار فحسب بل على تحقيق النمو الاقتصادي. والنمو المتوازن ليس أفضل من النمو المختل فحسب بل هو السبيل الوحيد للتنمية. ويتعين على الدول المتخلفة أن تقوم بثورة صناعية وزراعية، نظرًا لأن التنمية الصناعية دون الزراعية لا ترفع مستوى غالبية السكان. ولا يمكن محاربة الفقر إلا برفع الإنتاجية في محيط الزراعة والصناعة على حد سواء. فتحسن الإنتاج الزراعي هو الذي يمهد للتصنيع.

الاستقرار والسياسة التجارية:

تحتاج الدول المتخلفة إلى سياسية تجارية تناسبها، فحرية التجارة لا تلائمها نظرًا لأن الموارد المتاحة في الدول المتخلفة لا تستغل على وجه الأمر الذي يتطلب تدخل الحكومة لتوجيه الموارد بما يكفل النمو الاقتصادي.

ويتعين على الدول المتخلفة أن تزيد من صادراتها وتحد من وارداتها وذلك بتشجيع الإنتاج المحلي، ولن تؤدي هذه السياسة في نهاية المطاف إلى نقص نصيب الدول المتخلفة من التجارة الخارجية، فكل ما يحدث هو تغيير هيكل التجارة بما يدفع التنمية.

السياسة النقدية:

يعاون تناسق السياسة النقدية مع سياسة الميزانية على تحقيق الأهداف المطلوبة. وتحتاج الدول المتخلفة إلى سياسة ائتمانية تلائم ظروفها وتستهدف تحقيق التنمية في ظل الاستقرار الاقتصادي.

تواقيت المشروعات الحكومية:

كان القيم بمشروعات التنمية في الماضي يؤدي إلى بعض الاختلال الاقتصادي. ويمكن بالتخطيط السليم توجيه الاستثمارات الحكومية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، فيمكن الحد من البطالة في الدول المتخلفة بالتوسع المستمر في الاستثمار العام والخاص. وعند تعرض الاقتصاد القومي إلى دورات في العمالة ناتجة من تقلب الصادرات أو الاستثمارات الخاصة يجدر بالحكومة أن تعيد النظر في توقيت مشروعاتها بما يحد من هذه الدورات. ولن يؤدي هذا إلى التضخم لأن القصد منه تنفيذ المشروعات الداخلة ضمن نطاق الخطة العامة للتنمية في أوقات مناسبة. فإذا كان هناك نقص في إجمالي الإنفاق القومي خلال سنة ما يمكن تعويضه بالقيام

ببعض المشروعات إلى الفترة التالية أن كان الاقتصاد القومي يعاني من عوامل توسعية تؤدي إلى التضخم.

ويتطلب تنفيذ هذه السياسة تخويل المصالح الحكومية والحكومات المحلية، بعض المرونة في فرض الضرائب وتحديد الإنفاق.

وإذا تعارضت المرونة في تنفيذ المشروعات وتحصيل الضرائب اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي مع أهداف الخطة وتوقيت مشروعاتها، خصوصًا وأن مشروعات الخطة ترتبط مع بعضها البعض فعلى الحكومة أن تختار بين الاستقرار المالي بين تنفيذ الخطة في ميعادها.

الفصل الخامس والعشرين

الاستثمارات الأجنبية

لا ينتظر أن تتمكن الدول المتخلفة من رفع معدلات تكوين رأس المال العيني دون مزيد من المساعدات والاستثمارات الأجنبية. فإذا نجحت الحكومة في الحصول على المبالغ اللازمة لتمويل استثماراتها فإنها تواجه مشكلة تدبير العملات الأجنبية بالقدر الكافي لاستيراد العدد والآلات من الخارج.

وتستطيع الحكومة سد ثغرة هذه العملات الأجنبية بالطرق الآتية:

أولاً– تقييد الواردات من السلع والخدمات الأخرى.

ثانيًا – زيادة الصادرات.

ثالثًا – الحصول على تسهيلات ائتمانية وإعانات من الخارج.

رابعًا– الامتناع عن دفع القروض المستحقة للخارج ومصادرة المؤسسات الأجنبية.

ولا يسهل اتباع السبيل الأول بالقدر الذي يسد الفجوة، إذ أن ذلك يتطلب إلى جانب الحد من الواردات الكمالية تقييد استيراد الكثير عن

السلع الأساسية الهامة. فمهما تقشفت الدول فإن هناك حدًا أدنى للواردات لا يمكن منعه.

ولا شك أن تنمية الصادرات أمر هام إلا أنه يلاحظ ما يلي:

١- لا تستطيع الحكومة التحكم في حجم الصادرات إذ أن ذلك يعتمد على الأسواق العالمية. كما أنه يصعب زيادة صادرات المواد الأولية بقدر كبير في وقت تتجه فيها أسعارها نحو الانخفاض.

٢- تستغرق سياسة تشجيع الصادرات وقتًا طويلاً في تنفيذها فهي تتطلب تحسين وسائل الإنتاج، وتوسيع الرقعة الزراعية، وزيادة غلة الأرض، وخفض مصاريف الإنتاج. ولن تتيسر زيادة الصادرات بقدر كبير قبل السير قدمًا في مشروعات التنمية. لهذا لا يمكن الاعتماد على هذه السياسة في تمويل مشروعات الفترة الأولى.

٣- يؤدي تخصيص فائض أكبر للتصدير أو خفض الواردات،إلى خفض الاستهلاك المحلي وهو أمر لا يسهل تحقيقه بالقدر الذي يساهم مساهمة فعالة في سد فجوة العملات الأجنبية اللازمة للاستثمار.

٤-كما يؤدي تخصيص فائض أكبر للتصدير إلى التضخم إذ أنه يؤدي إلى نقص السلع المعروضة في السوق المحلية ويزيد في نفس الوقت من وسائل الدفع. وبمعنى آخر لن تحل هذه السياسة محل زيادة الادخار أو فرض الضرائب.

العون الأجنبي أو رأس المال الخاص الأجنبي

أيهما أحسن تدبير العملات الأجنبية اللازمة عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص أو بالحصول على تسهيلات ائتمانية من الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية؟

لا يوجد ما يمنع الدول المتخلفة من محاولة الحصول على العملات الأجنبية من أي السبيلين، فبعض المشروعات يمكن إنشاؤها وإدارتها بواسطة رأس المال الخاص، أما البعض الآخر، كمشروعات تكوين رأس المال العام الاجتماعي، فلا يتيسر القيام بها إلا بواسطة الحكومة. ويتعين بحث طرق تمويل كل مشروع على حدة وإتباع الوسيلة التي تلائمه.

وهناك حقيقة واضحة وهي أن رأس المال الأجنبي الخاص لن يتوفر للدول المتخلفة بقدر يعاون في سد الثغرة مهما كانت السياسات التي تنتجها الحكومات في الدول المتخلفة والدول النامية.

وقد لخصت لجنة أسيا والشرق الأوسط التابعة للأمم المتحدة العوامل التي تشجع الاستثمار الأجنبي في الدول المختلفة فيما يلي:

١- الاستقرار السياسي والبعد عن مخاطر الاعتداء الخارجي.

٢- ضمان الملكية وأرواح الأجانب

٣- توافر فرص الربح.

٤- دفع التعويضات العادلة فورًا وتحويلها للخارج في حالة التأميم أو الشراء.

٥- سهولة تحويل الأرباح والفوائد.. إلخ.

٦- سهولة هجرة الخبراء والإداريين الأجانب.

٧- عدم فرض ضرائب مرتفعة.

٨- عدم ازدواج الضرائب بين الدول المتخلفة والدول النامية.

٩- عدم وجود رقابات متعددة.

١٠- عدم التمييز ضد الأجانب في تنفيذ الرقابة الإدارية.

١١- عدم منافسة المؤسسات الحكومية.

١٢- انتشار روح الصداقة للأجانب.

وتحد هذه الشروط من استقلال البلاد وحريتها في اتخاذ السياسات المناسبة، لهذا فنرى أن تضمن الحكومات رأس المال المستثمر وفوائده وتكفل حرية تحويله عند الاقتضاء.

الفصل السادس والعشرين

المعونة الأجنبية

لا ينتظر، مهما كانت السياسة التي تنتهجها الدول المتخلفة لتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص، أن تزيد مثل هذه الاستثمارات بالقدر الذي يسد احتياجات الدول المتخلفة للعملات الأجنبية لتمويل مشروعاتها الإنتاجية. أما العون الأجنبي فله دور أكثر فعالية.

المؤسسات الدولية:

وأهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتوزيع القروض المستحقة للبنك الدولي في نهاية يونيه سنة **١٩٥٤** يظهر أن نحو ١٢.٥% من الأرصدة ذهبت لآسيا والشرق الأوسط، ونحو ١٠% لأفريقيا. حقيقة أن هاتين المؤسستين لم تخلقا لمعاونة الدول المتخلفة وحدها، فمن أغراض صندوق النقد الدولي تحقيق استقرار أسعار الصرف بين الدول كما أن من أغراض البنك الدولي مساندة الدول التي عانت الحرب العالمية الأخيرة. والحق أن العدل لا يقتضي نقد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أساس أنهما فشلا في حل المشكلات المالية للدول المتخلفة، فجميع الدول لها حق في طلب العون منها، وأن كان للدول المتخلفة حق في معاملة خاصة نظرًا لأن هذه الدول تعتمد بقدر أكبر من الدول النامية على التجارة الخارجية، كما أن صادراتها عرضة

للتقلبات الحادة، هذا بالإضافة إلى أن أسعار التبادل تتجه في غير صالحها. وقد عدل البنك منذ سنة ١٩٥٤ سياسته فأخذ في تقديم مزيد من العون إلى الدول المتخلفة ففي سنة ١٩٥٦ ذهب نحو ٤٥% من القروض الجديدة إلى آسيا، بما فيها الشرق الأوسط، ونحو ٣٠% إلى أفريقيا و٢٠% إلى أمريكا اللاتينية.

وفي سنة ١٩٥٦ أنشئت الهيئة الدولية للتمويل بقصد تقديم العون للمؤسسات الإنتاجية الخاصة وعلى الأخص في الدول المتخلفة. وواضح أن هذه المؤسسات لا تكفي لملء الفجوة ولا مناص من وجود هيئة دولية ذات موارد مالية ضخمة لتقديم الهبات والمساعدات إلى الدول المتخلفة

مساعدات الدول الكبيرة:

بالإضافة إلى المؤسسات الدولية السابق شرحها قامت الدول الكبرى بتقديم العون للدول المتخلفة وفقًا لبرامج خاصة. وكان للولايات المتحدة الأمريكية الدور الأول في هذا السبيل. فأنشأت مؤسسات حكومية لهذا الغرض. كما مدت إنجلترا بعض العون عن طريق مشروع كولومبو.

ويعطي الجدول التالي فكرة عن توزيع المساعدات التي قدمتها الدول الكبرى خلال السنوات ١٩٥٤ – ١٩٥٦. ويلاحظ أن المساعدات السوفيتية كانت حتى ذلك الوقت ضئيلة.

العون الأجنبي للدول المتخلفة مقارنًا بعدد السكان ودخل الفرد في سنة ١٩٥٦/١٩٥٤

البلد ونصيب الفرد من الدخل القومي	نصيب الفرد من العون (بالدولار)
المجموعة الأولى– (دخل الفرد أقل من ١٠٠ دولار سنويًا)	
برما	٠.٩
الهند	٠.٦
إندونيسيا	٠.٥
الباكستان	٣.٨
تايلاند	٢.٠
كوريا	٣١.٤
المجموعة الثانية– (دخل الفرد يتراوح بين ١٠٠، ٢٠٠ دولار سنويًا)	
سيلان	٢.١

مصر (الجمهورية العربية المتحدة)	٢.١
ليبيا	٥٦.٨
أوروجواي	٣.٦
المجموعة الثالثة (دخل الفرد يتراوح بين ٢٠٠، ٣٠٠ دولار سنويًا)	
السلفادور	٤.٠
المكسيك	٢.٧
الفيليبين	٢.٠
المجموعة الرابعة (دخل الفرد فوق ٣٠٠ دولار سنويًا)	
إسرائيل (فلسطين المحتلة)	٨٣.٠

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الغالبية العظمى من هذه المساعدات فيما عدا ليبيا التي حصلت على أغلب مساعداتها من المملكة المتحدة، فإن الجزء الأكبر من المساعدات لكل دولة على حدة قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وكما يظهر من الجدول السابق لم تتوزع المساعدات توزيعًا عادلاً بين الدول المتخلفة وحتى مبدأ إمكان الاستثمار بنجاح لم يراع في توزيع العون

الأجنبي، ففي حين تأتي إسرائيل في المقدمة نظرًا لأن الكثير من الأمريكيين يهتمون بنموها الاقتصادي، نجد أن الهند وإندونيسيا لم تنالا قدرًا يذكر وذلك بالرغم من المشروعات التي تقوم كل منهما بتنفيذها ورغم حاجتهما الملحة إلى العون الأجنبي، بل وبالرغم من أن الهند بالذات تحاول جاهدة تنمية اقتصادها في ظل المنظم الشومبيتري وحصلت ليبيا على مساعدات كبيرة بسبب مساندة هيئة الأمم المتحدة فضلاً عن الاعتبارات العسكرية التي تتعلق بساحلها الذي يمتد نحو ١٢٠٠ ميل في مواجهة أوروبا. وحصلت كوريا على مبالغ كبيرة نظرًا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بها عسكريًا.

والحق أنه يصعب وجود دولة واحدة حصلت على عون أجنبي بقدر كبير، لأنها تحتاج إليه، ولأنها تستطيع استغلاله بنجاح في تنفيذ مشروعات التنمية التي أحسنت تخطيطها وإعدادها وتنفيذها وذلك فيما عدا القروض التي منحها البنك الدولي لإيطاليا فيما عدا المساعدات الأخيرة التي منحت للهند.

حدود العون الأجنبي

وهناك حدان للعون الأجنبي، الأول قدرة الدولة المتخلفة على الاستفادة من العون في تنفيذ مشروعات التنمية، وبالتالي ألا يزيد العون الأجنبي على العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية.

والسبيل لتبيان القدرة على الاستفادة من العون الأجنبي بتطلب توافر الشروط الآتية:

١- وجود طاقات غير مستغلة من نوع أو آخر تحتاج إلى تكوين رأس مال عيني لاستغلالها.

٢- توافر الفرص لتحسين وسائل الإنتاج.

٣- وجود خطة سليمة للتنمية الاقتصادية، وتوفر الموارد المحلية لتمويل الجزء الغالب منها.

٤- توافر الإداريين في القطاعين العام والخاص بالقدر الكافي لتنفيذ الخطة في ميعادها.

٥- وجود قيادة موحدة تحظى بتأييد الشعب.

٦- أن يكون للمجتمع ثقافة ومرونة تمكنه من استيعاب المزيد من التكنولوجيا.

٧- وجود عدد كبير من أفراد المجتمع راغبين كبير من أفراد المجتمع راغبين في الانتقال من العمل الزراعي إلى النشاط الصناعي.

٨- وجود اتجاه نحو استعمال العدد والآلات في الزراعة.

٩- انتشار التعليم، ووجود نظام فعال للتعليم العام.

١٠- استعداد الشعب لتقبل التكنولوجيا الحديثة وتنمية مداركه العلمية.

ويلاحظ أن أغلب هذه الشروط لا يمكن قياسها عمليًا، ولكن قد تفيد في تحديد الأولويات بين الدول التي تطلب العون الأجنبي.

ونتعرض الآن إلى الشروط التي افترضها ميلكيان ورستو والتي تتلخص فيما يأتي:

١- يجب أن يكون برنامج العون الأجنبي كبيرًا جدًا بالقياس بالماضي، ويجب أن تتوزع المعونة الأجنبية على أساس القدرة على الاستفادة منها دون غيرها من العوامل.

٢- يجب أن تقدم المساعدات بدون أية قيود عسكرية أو سياسية.

٣- لا تمنح المساعدات إلا على أساس خطة سليمة للتنمية الاقتصادية.

٤- يجب أن يكفل برنامج المساعدات ضمان استمرارها لعدة سنوات.

٥- يقدم العون الأجنبي عن طريق هيئة دولية تتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويكون من اختصاص هذه الهيئة بحث مشروعات التنمية والتأكد من سلامتها وبالتالي تحديد أحقيتها في العون الأجنبي.

وسنتناول الآن الإجابة على السؤال الخاص بقصر العون الأجنبي على القدر اللازم لاستيراد العدد والآلات من الخارج.

كان الاتجاه في الماضي يميل إلى تحديد العون الأجنبي بمقدار العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الخطة. وهذا الاتجاه غير حكيم لأن الدول المتخلفة لا تحتاج فقط إلى العملات الأجنبية لاستيراد العدد والآلات اللازمة لتنفيذ مشروعاتها فحسب، وبل إلى استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل مشروعاتها القائمة.

ويؤدي تنفيذ مشروعات التنمية إلى زيادة الدخول، وبالتالي زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، لهذا تحتاج الدولة إلى مزيد من الواردات لتفادي التضخم.

وبمعنى آخر تواجه الدول المتخلفة فجوة في العملات الأجنبية ليس بالقدر اللازم لاستيراد العدد والآلات اللازمة لتنفيذ مشروعاتها بل ولاستيراد المزيد من سلع الاستهلاك لمقابلة الزيادة في الدخول. وهذه هي الفجوة التي يجب البحث في سدها بالعون الأجنبي وهي بلا شك أكبر من القدر اللازم للتمويل المباشر للخطة.

كما أن تجميد مقابل المعونة الأجنبية في ودائع بالعملة المحلية له ما يبرره في الحد من التضخم، إلا أنه لا يجب المغالاة في تطبيقه فيتعين بحث حالة كل دولة على حدة. فبعض الحكومات تعاني من عجز كبير في ميزانيتها، مما يجعل قيامها بتجميد مقابل المعونة الأجنبية من الصعوبة بمكان. ولا محل لتجميد مقابل المعونة إذا ما كان للدولة برنامج سليم للتنمية الاقتصادية.

والخلاصة أنه يجب على الدول المتخلفة أن تشجع الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وقد يفيد في هذا السبيل بحث تنظيم سوق دولية تعاون في تمويل الدول المتخلفة. كما يلزم أيضًا زيادة العون الأجنبي سواء كان في صورة هبات أو قروض بشروط يسرة أو شروط تجارية أو مساعدات فنية أو تقديم المنتجات الزراعية الفائضة، فكل هذه المساعدات مفيدة للغاية. ولا ينتظر أن يجاوز العون الأجنبي القدر الذي تستطيع الدول المتخلفة استثماره بكفاية ونجاح في نطاق مشروعات سليمة للتنمية الاقتصادية.

الفصل السابع والعشرين

تخطيط التنمية الاقتصادية

يواجه تمويل مشروعات التنمية مشاكل جمة تساعد في حلها الوسائل التقليدية، ومنها السياسات النقدية، والضرائبية، وسياسة الصرف الأجنبي وذلك بشرط مراعاة ظروف الدولة المتخلفة.

ولا زال الاقتصاد عاجزًا عن شرح الطريق إلى التنمية، فكل ما يتوفر هو مجموعة من النصائح العامة لتفادي بعض الأخطاء التي قد تعوق التنمية. فيجب أن تناسب الخطة ظروف البلد، كما يجب أن تتضمن الخطة الأقسام الثلاثة الآتية:

١- ميزانية رأسمالية للاستثمارات الإنتاجية العامة.

٢- ميزانية للمصروفات الحكومية الجارية تتضمن التعليم والتدريب المهني والخدمات الصحية.

٣- برنامج القوانين واللوائح اللازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي يستهدف تشجيع الإنتاج والاستثمار في نطاق يتضمن القرارات الخاصة بإنشاء المؤسسات اللازمة في مختلف أوجه النشاط.

وغني عن البيان أن هذه الأقسام الثلاثة تقتضي اتخاد قرارات في توزيع الموارد البشرية والمادية المتاحة. وحتى تكون هذه القرارات سليمة يتعين أن يسبقها تحديد الأهداف بصورة واضحة يسهل قياسها.

كما يجب أن تكون الخطة مرنة بحيث يمكن إعادة النظر فيها إذا دعت الظروف إلى ذلك.

مقاييس التنمية:

إن الهدف العام لخطة التنمية هو تحقيق أكبر معدل لنمو الإنتاج يتفق ورغبات الشعب في اختيار السلع والخدمات وتحديد مقدار الاستثمار وما يتطلبه من تضحية.

والسبيل العملي لقياس التنمية هو تقدير الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي وذلك بعد استبعاد أثر التغيرات في الأسعار. ويكتنف تقدير الدخل القومي في الدول المتخلفة وإعداد رقم قياسي للأسعار ويكتنف تقدير الدخل القومي متاعب إحصائية جمة. هذا فضلاً عن أن إحصائيات الدخل القومي قد تعكس الزيادة في السكان وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة. لهذا يتعين تقدير الزيادة في نصيب الفرد من الدخل مقومة بأسعار الأساس.

وقد تعكس التغيرات في دخل الفرد زيادة في ساعات العمل أو تغيرًا في نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان الذي يقتضي إعداد أرقام قياسية لتطورات في إنتاجية العامل في الساعة الواحدة.

مظاهر التخطيط

يقتضي التخطيط سلسلة من القرارات التي تحدد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة، ولا يراعى في تحديد الأولويات العوامل الاقتصادية البحتة إذ أنه يتعين أيضًا مراعاة العوامل الاجتماعية.

وتعوق التنمية في عدد من البلاد المتخلفة بعض السياسات النقدية والضرائبية غير السليمة، كما قد يعوقها انخفاض الإنتاجية، وسوء وسائل التسويق والنقل، وعدم تناسق معدلات النمو في القطاعات المختلفة. لهذا فإن تعديل هذه السياسات يعتبر جزءً هامًا من خطة التنمية. وهذا يتطلب مجهودات ضخمة من الخبراء في شتى النواحي ولن يقتصر الأمر على الاقتصاديين وحدهم.

وقد يوجد في بعض الدول المتخلفة عدد من المشروعات الهامة التي لها أفضلية على غيرها من المشروعات وهو ما يسهل عملية التفاضل بين المشروعات. وبالرغم من هذا يواجه الاقتصاديون مشكلة تقدير نتائج هذه المشروعات على المجتمع نظرًا لما ينتظر من تطورات هيكلية يصعب قياسها.

وبالإضافة إلى هذا يصعب توجيه الاستثمارات بين القطاعات المختلفة بسبب صعوبة المفاضلة بين النتائج التي لا يمكن قياسها.

أهداف الخطة

تحدد الخطة في العادة أهدافًا للاستثمار العام والخاص، والمساعدات الأجنبية وتدريب العمال، وكمية ونسبة الزيادة في السلع والخدمات، والميزان التجاري والحسابي، وغيرها من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الأهداف المتعددة لابد وأن يصاحبها تحديد لأهداف واضحة لرفع الإنتاجية. كما يتعين تحديد الأهداف التالية:

١- هدف التوازن القومي يستهدف توازن الموارد المتاحة من الناتج المحلي والواردات مع الاستهلاك والاستثمار والصادرات، وكذلك هدف لتوازن ميزان المدفوعات.

٢- هدف لإنتاج السلع الغذائية أو لاستيرادها بالقدر اللازم لمقابلة الزيادة في الدخول.

٣- هدف للإنتاج الصناعي يحدد كمية المنتج من السلع الهامة.

٤- هدف لتكوين رأس المال العيني يحدد بالنسبة إلى الدخل القومي.

٥- هدف لتحويل العمال من الزراعة إلى الصناعة.

٦- هدف لإعادة توطن السكان.

٧- هدف لتدريب العمال.

ويمكن قياس هذه الأهداف بصورة كمية، بالإضافة إلى تقدير الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي وقياس التطورات في إنتاجية العامل من إلقاء ضوء على تقدم الخطة.

مراحل الخطة

ليست الأهداف السابق بيانها قواعد محدودة يتعين على المخططين إتباعها وإنما تمثل مراحل لعملية موحدة. وتختلف الأهداف في أهميتها بحسب مرحلة الخطة.

فالتخطيط في الدول النامية هو عملية رسم السياسات التي تستهدف تفادي أي اختلال عند حدوثه. أما في الدول المتخلفة الآخذة عند حدوثه وتخطيط المشروعات ذاتها، والعلاقة بين القطاعات، وتحديد الأهداف.

ويلزم الدول المتخلفة الراكدة تحقيق تعديلات هيكلية في الاقتصاد القومي، تعتبر المظهر العام لخطة التنمية. لهذا يواجه المخططون مصاعب جمة إذ لا يقتصر دورهم في هذه الحالة على تحديد السياسات اللازمة وتخطيط المشروعات ذاتها والعلاقة بين القطاعين وتحديد الأهداف بل يمتد إلى تقدير نتائج يصعب التكهن بها.

تقدير تكوين رأس المال العيني

يتطلب تحديد القدر اللازم من الاستثمارات تقدير معدل الزيادة الحدية في رأس المال العيني إلى الزيادة الحدية في القيمة المضافة

ويتطلب تقدير هذا المعدل توافر بيانات عن الدخل القومي والثروة الأهلية لفترة طويلة من الزمن تمكن تحديد العلاقة بين الزيادة في الثروة الأهلية والزيادة في الدخل القومي. ويكتنف تقدير معدل رأس المال العيني إلى القيمة المضافة صعوبات إحصائية جمة. كما أن البيانات الخاصة بالاستثمارات الصافية قاصرة عن تحقيق الغرض وذلك لأنها تحتسب على أساس إجمالي الاستثمارات بعد استبعاد الاستهلاكات التي تقدر جزافًا بنسبة معينة من الأصول قد لا تمثل في أغلب الأحيان الاستهلاك الفعلي.

ولا تنحصر خطورة الخطأ في تقدير معدل تكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة على تحديد مقدرا رأس المال العيني اللازم لتحقيق زيادة معينة في القيمة المضافة (أو الدخل القومي)، وإنما يمتد الخطأ إلى توزيع الاستثمارات بين الأهداف المعينة.

وتظهر خطورة الاعتماد على معدل تكوين رأس المال إلى القيمة المضافة حتى بافتراض دقته وتمثيله للحقيقة. ولهذا يتعين مراعاة ما يلي عند استعمال هذا المعدل:

١- عدم محاولة تقرير هذا المعدل قبل أن تتوافر البيانات لفترة طويلة من الزمن تمتد إلى ثلاثين أو أربعين عامًا.

٢- إذا كانت البيانات متوفرة عن فترة أقل يجب أن التأكد من أن هذه الفترة فترة طبيعية لا تتميز بأية ظروف خاصة تؤثر في المعدل مثل الفترات التي تعقب الحروب مباشرة.

٣- يجب مراعاة أن القيام بمشروعات التنمية يؤدي في حد ذاته إلى تغيرات في معدل رأس المال غلى القيمة المضافة. لهذا فإن التنبؤ باتجاهه في المستقبل استنادًا على التطورات في الماضي غير سليم. ويستحسن في هذه الحالة استقصاء الأرقام من الدول المتشابهة في الظروف. ويلاحظ أن المعدل يتراوح عادة بين ٢، ٤ في عدد كبير من الدول.

٤- لا يجب الاعتماد كثيرًا على الحسابات القومية في تقدير صافي الاستثمارات نظرًا لصعوبة تقدير الاستهلاكات الفعلية.

٥- يمكن الاعتماد على معدل رأس المال إلى القيمة المضافة غب

٦- يمكن الاعتماد على معدل رأس المال إلى القيمة المضافة في تقدير إجمالي الاستثمارات المطلوبة، ولا يجب الاعتماد عليه في تحديد الأولويات والأفضليات بين المشروعات والقطاعات المختلفة.

تحديد الأولويات

لعل أصعب مهمة في التخطيط هي تحديد الأولويات لتوزيع الاستثمارات بين مختلف الأعراس. فالخطورة في الاعتماد على معدل رأس المال العيني إلى القيمة المضافة ترجع إلى صعوبة التقدير إحصائيًا، أما مشكلة تحديد الأولويات فمرجعها عدم توفر البيانات والحقائق عن طبيعة عملية التنمية أو بمعنى آخر عدم وجود نظرية عامة للتنمية.

وتراعى الحكومات عادة الأهداف الآتية عند تحديد الأوليات،

١- توزيع الموارد المتاحة على أكثر المشروعات إنتاجية.

٢- الاقتصاد في استعمال العملات الأجنبية.

٣- زيادة العمالة وتخفيف حدة البطالة.

٤- حسن توزيع النمو الاقتصادي.

٥- تشجيع النمو الاقتصادي.

وتراعى الفيليبين المبادئ الآتية عندما تتساوى حجم الاعتبارات: بين المشروعات المختلفة فتمنح الأفضلية للمشروعات المختلفة بعد فتمنح الأفضلية للمشروعات التي تحقق الآتي؟

١- أكبر زيادة في الدخل القومي بالنسبة للوحدة الواحدة من رأس المال العيني.

٢- أكبر تحسين في ميزان المدفوعات بالنسبة للوحدة الواحدة من رأس المال العيني.

٣- أكبر استعمال للمواد الأولية المنتجة محلياً.

٤- أكبر عمالة.

٥- أكبر إنتاج للسلع الأساسية.

تحديد الأولويات، والدفع ونتائج المشروعات

إن التنمية عملية تراكمية، وتواجهنا عدة أسئلة عند تحديد الأولويات هل يؤدي الإنفاق على التعليم أو وسائل النقل خلال الأعوام القليلة

القادمة إلى تشجيع أكبر قدر من الاستثمارات في الأغراض الأخرى خلال السنوات التي تليها؟.

يقول الأستاذ هيرشمان أن مشكلة تحديد الأولويات تحل على أساس المفاضلة بين القوى الدافعة التي يسببها مشروع معين على المشروعات الأخرى. لهذا يصعب قياس المفاضلة بصورة دقيقة. وقد حاول عدد من الاقتصاديين تركيب معادلات لتحديد الأولويات كما حدث في الفيليبين. وأهم ما يعيب هذه المعادلات هو إهمالها للآثار الدافعة لمشروع معين على المشروعات الأخرى الأمر الذي يجب أن يحظى بالاعتبار.

وللمشروعات التي تشجع نمو المشروعات الأخرى أهمية بالغة وعلى الأخص في البلاد التي يضطلع فيها القطاع الخاص بأغلب الاستثمارات.

اختيار التكنولوجيا

يوصي بعض الاقتصاديين البلاد التي يتوفر فيها العمل ويندر رأس المال بتطبيق التكنولوجيا التي توفر رأس المال وتزيد من العمل، وتطبق التكنولوجيا التي تركز على العمل عادة في القطاع الزراعي وهو ما يؤدي إلى نقص إنتاجية العامل بالمقارنة بالدول النامية. لهذا يلزم اختراع وسائل جديدة تعمل على زيادة إنتاجية العمل دون أن تتطلب استثمارات كبيرة.

ويوص البعض الآخر من الاقتصاديين بأن تستعمل الدول المختلفة أحدث العدد والآلات.

وفي رأي أنه إذا أمكن اختراع وسائل فنية تزيد من إنتاجية العمل دون أن تزيد من معدل رأس المال للعامل الواحد فإنه يتعين استعمال هذه الوسائل بالرغم من وجود بطالة مقنعة وندرة رأس المال. فمثل هذه الوسائل تشجع التصنيع، ونمو سكان المدن، وتساعد على نقص معدلات الخصوبة وتزيد من اكتساب الخبرة وتعاون في نهاية المطاف على ارتفاع معدل تكوين رأس المال العيني.

وينطبق هذه الرأي بالذات على القطاع الزراعي حيث تتفتت الملكية ويصعب تطبيق المكننة الحديثة، لهذا فإن التوسع في استعمال الآلات والعدد دون الماكينات الحديثة هو السبيل العملي الوحيد.

مشروعات الريف ودورها في التنمية الاقتصادية

يعرض هذا الجزء من الكتاب إلى العلاقة بين مشروعات تنمية الريف وبرامج التنمية الاقتصادية. ويقصد بمشروعات تنمية الريف تلك الوسائل التي تستهدف دفع سكان القرية نحو العمل الجماعي لزيادة إنتاجهم وتحسين مستوى معيشتهم. وهي عملية اجتماعية يقوم خلالها سكان القرى بإعادة تنظيم أنفسهم للعمل المشترك في سبيل تحقيق أهداف معينة، فينفذ سكان القرى أنفسهم البرامج اللازمة لتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية سواء في محيط التعليم أو الصحة أو الإنتاج.

والعلاقة واضحة بين خطة التنمية ومشروعات دفع سكان الريف إلى العمل الموحد المنتج لرفع مستوى معيشتهم. وهناك عدة أسباب تدفع

الحكومة إلى تشجيع سكان الريف على العمل المنتج أولاً تفادي تحمل تكاليف كبيرة فيما لو قامت هي بنفسها بالإنفاق على هذه المشروعات، وثانياً يتطلب تنفيذ مشروعات التنمية وقتاً طويلاً في حين توجد مشكلات ملحة في الريف يتعين البحث عن حلها بأسرع وقت ممكن وذلك بالعمل المشترك بين سكان كل قرية على حدة، وثالثاً تستهدف مشروعات تنمية الريف استغلال الموارد وعوامل الإنتاج المعطلة.

وهناك بعض الخوف من أن تؤدي مشروعات تنمية الريف إلى ارتفاع معدل نمو السكان وبالتالي تعوق التقدم نحو النمو التلقائي. وبالرغم من العمل المشترك بين سكان القرية فإن مشروعات تنمية الريف قد تستغرق بعض الموارد المتاحة والإداريين والخبراء وهو ما قد يعوق تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية. وأخيراً يخشى بعض الاقتصاديين من أن رفع المشروعات من مستوى المعيشة بالريف بالقدر الذي لا يشجع الهجرة إلى المدينة للعمل في الصناعات.

الفصل الثامن والعشرون

بعض الدروس من الدول الأخرى

تشير خبرة ليبيا والهند واندونيسيا والفلبين وإيطاليا في التخطيط إلى ضرورة مراعاة المبادئ العامة الآتية:

١- يتطلب إعداد خطة سليمة للتنمية وتوافر معلومات. كاملة وعميقة عن الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وهيكل التحركات الاقتصادية.

وقد كان لتوفر هذه المعلومات في ليبيا وإيطاليا، وندرتها في الهند واندونيسيا أثره الواضح على سلامة التخطيط.

٢- يلزم توفر البيانات الدورية لتتبع تنفيذ الخطة وتحديد الأولويات. ويجب علة الأخص أن تتوفر البيانات والدراسات الإحصائية عن الموارد المتاحة واستعمالاتها، ومعدل تكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة، ومكرر الاستثمار، ورأس المال المطلوب لتشغيل العامل الواحد في كل قطاع على حدة.

٣- يجب الاهتمام التام بتكوين الهيئات التي تتولى وضع الخطة بحيث تمثل تمثيلاً صادقاً للقطاعات والأنشطة التي تدخل ضمن نطاق الخطة.

كما يجب أن تتضمن هيئات التخطيط خبراء في الاقتصاد والتحليل الإحصائي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويتطلب التخطيط دراية وافية بمشكلاته، كما يجب توافر الخبراء في مختلف الأنشطة من زراعة ونقل ومواصلات وصناعات خفيفة وثقيلة. وقد لا يلزم تعيين هؤلاء الخبراء في لجان التخطيط طالما أنهم يستشارون من وقت لآخر بصورة دورية.

ويجب تحديد العلاقة والمسئولية تحديداً واضحاً بين هيئات التخطيط والهيئات الحكومية المختلفة.

٤- تؤدي خطط التنمية في بعض الأحيان إلى بعض الاختلال في الاقتصاد القومي الأمر الذي يتطلب اتخاذ السياسات المناسبة لتفاديه وتحقيق الاستقرار. كما يتعين أن تكون الخطة مرنة بالقدر الذي يمكن من اتخاذ السياسات المناسبة. كما يتعين أن تضم لجان التخطيط خبراء في السياسة المصرفية والضرائبية وميزان المدفوعات.

٥- يجب النظر إلى خطة السنوات الخمس على أنها جزء من خطة طويلة وتختار فيها المشروعات على هذا الأساس. ويجب أن تخطيط التطورات الهيكلية اللازمة على أساس خطة تمتد إلى عشر أو عشرين سنة وتحدد الأولويات فيها على هذا الأساس.

٦- أن أهمية التأييد الشعبي للخطة لا يحتاج إلى بيان، كما يتعين أن تتفق الخطة مع الأهداف الاجتماعية والسياسية للبلاد.

وهناك وسائل مختلفة للحصول على تأييد الشعب. فمثلاً تحاول الهند أن تشرك الشعب والحكومات المحلية بصورة مباشرة في عملية التخطيط. وتهتم اندونيسيا بوسائل تنمية الريف ودفعه إلى العمل المشترك. إلا أنه يلاحظ من جهة أخرى أن خبراء التخطيط اختيروا على أساس سياسي الأمر الذي أدى إلى المبالغة في تحديد الأهداف.

ففي الفلبين تعد سكرتارية المجلس الاقتصادي مشروع الخطة تاركة للمجلس تعديلها على أساس الاعتبارات السياسية. وللقطاع الخاص ممثلون في المجلس الاقتصادي يختارون من أعضاء البرلمان. ويبحث المجلس حالياً في طريقة لتوسيع الاختبار وذلك بزيادة دور هيئات تنمية الريف والحكومات المحلية.

٧- أثبتت خبرة الهند وليبيا والفلبين واندونيسيا وإيطاليا صعوبة قيام الحكومة بإعداد خطط للقطاع الخاص. فتستطيع هيئات التخطيط إعداد خطة للاستثمار الحكومي، إلا أن دورها فيما يتعلق بالقطاع الخاص لا يمكن أن يزيد من الناحية العملية عن مجرد تحديد السياسات التي تشجع وتوجه الاستثمارات الخاصة. وفيما عدا ذلك لا تستطيع هيئات التخطيط سوى التعبير عن آمال ورغبات وتنبؤات للإنتاج والاستثمار في القطاع الخاص. فمحاولة إعداد خطط شاملة للقطاع الخاص محاولة يائسة ومضللة وتفتح الباب إلى نقد الخطة على أساس عدم تحقيق الأهداف.

٨- ولو أن إعداد أهداف تفصيلية للإنتاج والدخل والعمالة في القطاع الخاص عديمة المعنى دون أن تتوفر تنبؤات عن المدخل والإنتاج In put& out – put projections، أو تتوفر رقابة تامة على هذا القطاع، فإن قصر الخطة على القطاع العام وحده عمل غير كامل وعلى الأخص في البلاد التي يضطلع القطاع الخاص فيها بجزء كبير من الاستثمارات. وإذ كانت التغيرات الهيكلية هي أساس مشروعات التنمية فإن التنبؤات – مهما كانت على أسس فنية – غير كافية إذ يتعين في هذه الحالة تعديل هيكل الاستثمارات الخاصة الأمر الذي يتطلب تحديد السياسات المصرفية والضرائبية. ووسائل الرقابة على الصرف الأجنبي وملكية الأرض وغيرها من الوسائل اللازمة لتوجيه الاستثمارات الخاصة إلى الطريق المرسوم في الخطة. ويجب أن تكون الخطة مرنة بالقدر الذي يمكن من إعادة النظر فيها على أساس التطورات العملية.

٩- أثبتت خبرة الدول في التخطيط ضرورة مراعاة الزيادة في الدخل جنباً إلى جنب مع الزيادة في العمالة. ففي الدول المتخلفة يمكن تحقيق زيادة في الدخل القومي دون تحقيق أية زيادة تذكر في العمالة. لهذا لا يكفي في الدول المتخلفة تركيز الجهد على زيادة الدخل القومي وافتراض أن هذا يكفل المزيد من العمالة.

١٠- أثبتت خبرة الهند واندونيسيا والفلبين ضرورة تحري الدقة المتناهية في تقدير معدل تكوين رأس المال العيني إلى القيمة المضافة.

١١- هناك فترات في تاريخ الأمم تكون فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفنية معاونة للقيام بمشروعات التنمية بما يكفل الإنطلاق نحو التنمية الذاتية ويجب أن تكتل الجهود لاقتناص هذه الفرص إذ أنها لن تتوافر مرة أخرى بسهولة.

١٢- تعتمد نتائج خطط التنمية على البيئة السياسية والأيدلوجية، فالشعب هو الذي يعد الخطة، وهو الذي يتولى تنفيذها. ولن تنجح الجهود ما لم يرغب الشعب في ذلك. فيجب أن تنمو القيادات في داخل وخارج الحكومة وأن تشترك في إتخاذ القرارات وفي تنفيذ الخطة. وليس هناك طريق لنجاح التخطيط سوى العرق والدموع والعمل المضني.

١٣- أيهما أحسن تركيز الاستثمارات في الأنشطة النامية أو الاهتمام بالأنشطة والمناطق الراكدة؟ تؤيد الخبرة العملية النظريات التي تقول بضرورة كل من الأنشطة النامية والراكدة على حد سواء، حقيقة أن تنمية القطاعات النامية يزيد من حدة الاختلاف التكنولوجي بين القطاعات، إلا أنه من جهة أخرى يتعين استغلال جميع الفرص.

١٤- لا أمل للدول المتخلفة في الانطلاق نحو التنمية التلقائية دون المزيد من العون الأجنبي، فالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزيلندا، وهي أغنى دول العالم اليوم، اعتمدت اعتماداً كبيراً على رأس المال والخبرة الأجنبية خلال فترة انطلاقها نحو التنمية التلقائية. وحتى تاريخ أوروبا الاقتصادي يمكن تصويره على أنه عملية تناوبت خلالها الدول في

الحصول على رأس المال والخبرة الأجنبية حتى انطلقت كل دولة على حده نحو النمو التلقائي. وتواجه الدول المتخلفة الآن مشكلات أكثر تعقيداً من تلك التي واجهت الدول النامية عند بدء انطلاقها.

فالتنمية أو الركود أمره متروك لرغبة الدول المتخلفة. ومهما صدقت الرغبة فإن العون الأجنبي هو الأساس الذي بدونه تضيع جميع الجهود هباءً منثوراً.

الفهرس

القسم الخامس

السياسات